

الكتاب الخامس



دكتور
حسين عمر



الاقتصاد القومى

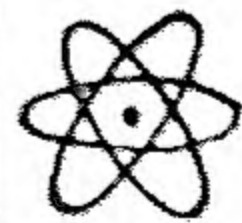
في الحرب والسلام



الكتاب

الناشر

مكتبة القاهرة الحديثة



الكتاب الخامس

الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية

قم المصنف : 339.32

ع. ص. 1

رقم التسجيل : ١٨٨٧

دكتور

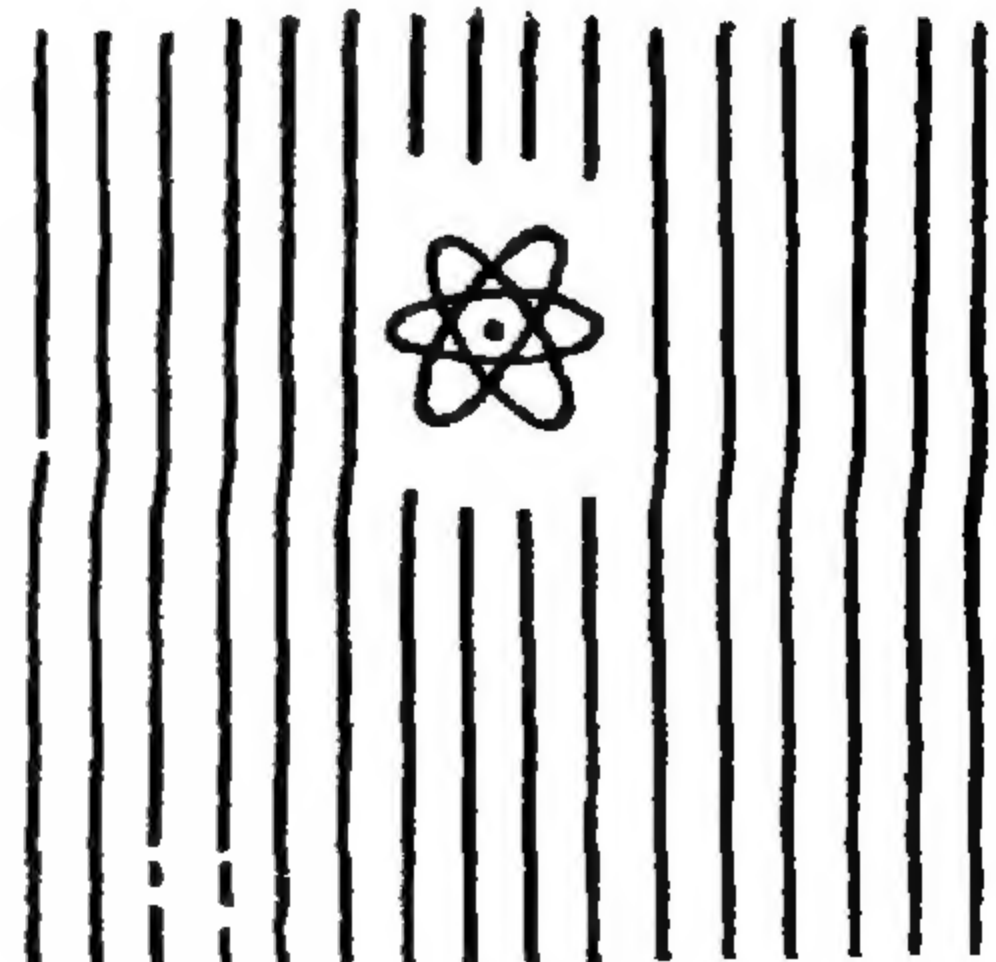
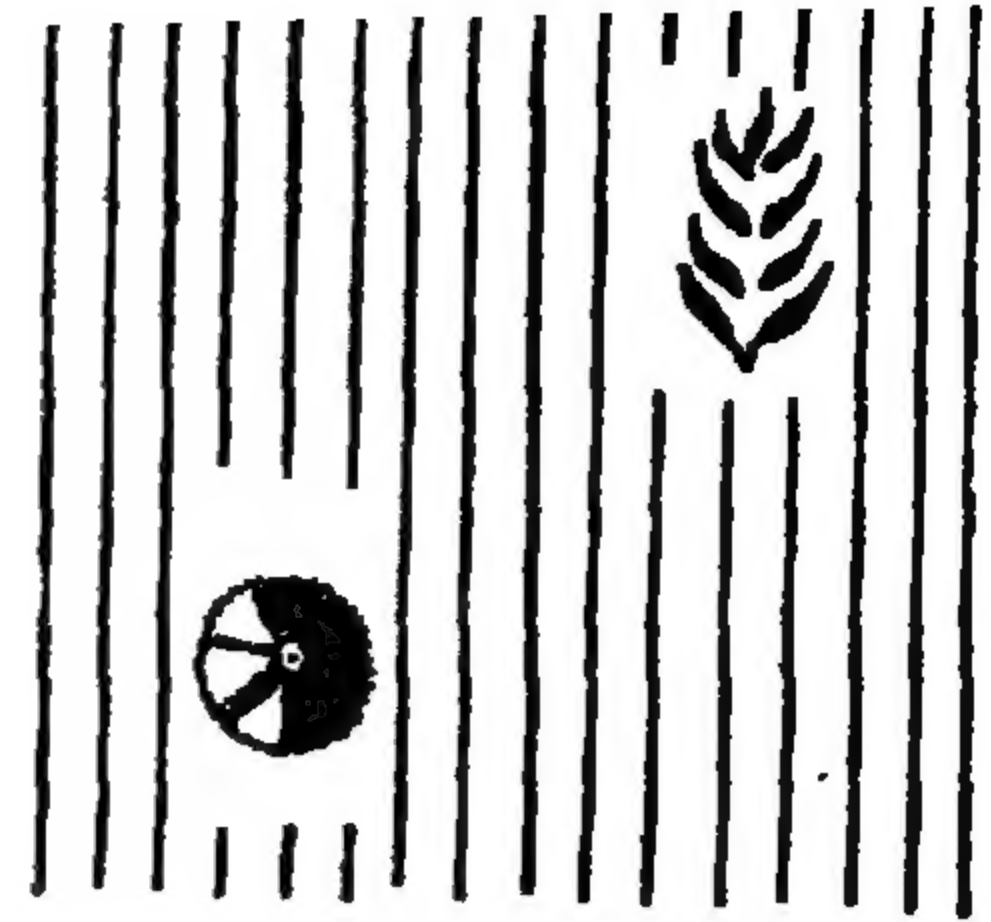
حسين عبد

الاقتصاد القوي

في الحرب والسلام

الناشر

مكتبة القاهرة الحديثة



مقدمة

لقد شهد النصف الأول من القرن العشرين حربين عالميتين امتد نطاقهما إلى الغرب والشرق ، فكارن من الطبيعي إذن أن يولي الاقتصاديون المحدثون اهتمامهم البالغ بالعوامل التي تدفع إلى قيام مثل هذه الحروب ، ومدى تأثيرها على الهيكل الاقتصادي للدولة المحاربة ، ومختلف المشاكل الاقتصادية التي تنشأ عند قيام الحرب وبعدها.

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى بدأت حرب أخرى باردة بين المعسكرين الغربي والشرقي. واثن تراءى لنا الآن أن التوتر الدولي قد خفت حدته بعض الشيء ، إلا أن خطر قيام حرب عالمية ثالثة يلوح في الأفق من حين إلى حين ، وقد حفز ذلك بعض الكتاب إلى معاودة التفكير في مختلف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تثيرها الحروب الحديثة بأسلحتها الذرية الفتاكة .

فلا غرو إذا استشعرت الرغبة في إظهار القارىء العربى على الحقائق الاقتصادية التي تكتنف الحرب الحديثة ، سواء من ناحية الأسباب أو المقومات أو النتائج . وقد قويت في نفسى هذه الرغبة عندما تكشف لى أن هذا اللون من الدراسات الاقتصادية جديد على المكتبة العربية .

وقد راعيت في كتابة هذا البحث أن تكون دراسته شاملة لكل الجوانب الاقتصادية للحرب والسلم. ولذلك ففي هذا البحث الخامس من « سلسلة الوعي الاقتصادي » ، يتضمن الجزء الأول فكرة السيادة القومية من الناحية الاقتصادية ، والأسباب الاقتصادية للحروب ، والأمن القومي كمسألة اقتصادية، ومشكلات فترة التأهب، والاقتصاد القومي في تحوله من السلم إلى الحرب ، والرقابة على الإنتاج والتوزيع، والأسلحة الاقتصادية في الحرب الهجومية والدفاعية ، والاقتصاد القومي في تحوله من الحرب إلى السلم ، ومشكلة نزع السلاح . أما الجزء الثاني فيتضمن الجوانب الاقتصادية للاستراتيجية العسكرية الحديثة ، كالأحلاف العسكرية واجراءات الرقابة على نزع السلاح ، والدفاع المدني ، ونتائج الحرب الاقتصادية . وأما الجزء الثالث فيتناول اقتصاديات الحرب العالمية الثانية كتطبيق للأفكار الاقتصادية التي تضمنها الجزءان الأول والثاني .

والله أسأل أن يسدد خطانا وهو ولي التوفيق ٩

ح ٤٠

٣ أبريل ١٩٦٦

الفصل الأول

الاعتبارات الاقتصادية لفكرة السيادة القومية

لقد عالج بعض الكتاب الاعتبارات الاقتصادية لفكرة السيادة بشأن الحروب والهيكلة الاجتماعية للدولة في التحول من ظروف السلم إلى الحرب، أو من ظروف الحرب إلى السلم. ونحن إذ رأينا مآسى حربين عالميتين دارت رحاها إبان النصف الأول من القرن الحالى ، وإذا شهد حرباً باردة مستعرة بين المعسكرين الغربى والشرقى مما يوحى بخطر الحرب وينذر بقيامها ، نجد لزماً علينا أن نستعرض هذه الاعتبارات الاقتصادية، ونسلط عليها الأضواء، ونخرج من هذا العرض بنتائج علمية ومنطقية - مؤيدة بالأحداث التاريخية - لأسباب ودوافع الحروب من ناحية، ومختلف الوسائل والأساليب الاقتصادية العملية التى تتذرع بها الدول الحديثة فى سبيل المجهود الحربى من ناحية أخرى. وغير خاف أن الدول الحديثة بوجه عام قد اتبعت فى الآونة الأخيرة تقليداً جديداً فى تكيف الإطار الاجتماعى لها ، إذ عمدت إلى التوجيه الاقتصادى بأساليبه المختلفة ، وهو يتضمن بطبيعة الحال فرض القيود التحكمية على الهجرة الدولية ، وتضييق نطاق تقسيم العمل الدولى ، والإيمان فى عدم الاستقرار الدولى . وكل ذلك يتضمن

بدوره زيادة في خطر نشوب الحرب . وبعبارة أخرى فإن قيام بعض العوائق التي تقف حائلا دون الهجرة بين الدول التي تختلف كثافة السكان فيها ، ودون حرية التبادل التجاري بينها على أسس سليمة من تقسيم العمل والتخصص الدولي ، إنما يؤدي بدوره إلى إثارة روح العداء والشحناء بين الجماعات الدولية ، ومثل هذا الجو الخائق المنطوي على الحد من الحرية الاقتصادية في المجال الدولي - ونعني بها حرية تنقل الأفراد أو السلع بين الحدود الجغرافية - إنما يؤدي في النهاية إلى إشاعة حالة من التوتر السياسي الدولي وخطر قيام الحرب .

لقد شهد العالم في تاريخه القديم والحديث تتابع فترات الحرب والسلام . ولذلك فمن المهام الأولى لرجال الاقتصاد المحدثين أن يبذلوا محاولات جديّة في التعرف على الأسباب الاقتصادية لمثل هذا التتابع الملحوظ لفترات الحرب والسلم التي تحتاج العالم بصفة دورية مستمرة . ولن يحمد من جهود المحدثين من رجال الاقتصاد ما اتجه إليه الاقتصاديون التقليديون في وضع أسس النظرية الاقتصادية ، في صورتها الكلاسيكية المعروفة ، من أن التغيرات في ظروف الحرب والسلم هي إحدى الفروض الأساسية للنظرية الاقتصادية التي يجب أن تؤخذ على علاتها دون مناقشة أو جدال ، وأن البحث في أسباب وعوامل هذه التغيرات يخرج عن نطاق البحث الاقتصادي البحت .

ولاشك أن هذا التطور الملحوظ في الأدب الاقتصادي الحديث

ينطوى بطبيعة الحال على التساؤل عما إذا كان من الجائز - من وجهة النظر العلمية - تقسيم الحروب، من حيث نشأتها وأصولها، إلى حروب اقتصادية وحروب غير اقتصادية، حسبما إذا كانت تتضمن بعض العوامل الاقتصادية من أى نوع كان. بيد أن كافة الحروب التى عرفها العالم فى الحاضر والغابر من الزمان تتضمن بعض العوامل الاقتصادية، ومنها وسيلة التصرف فى الموارد النادرة بالمجتمع إبان قيام الحرب، وتقدير تكاليفها النقدية والحقيقية على المجتمع، أو بعبارة أخرى مقدار التضحية بالموارد الحقيقية التى كان من الممكن توجيهها لإنتاج سلع السلم بدلا من إنتاج سلع الحرب، وأخيراً المقارنة بين مختلف الأهداف التى تنطوى عليها دائماً دراسة اقتصاديات الحروب. ومن جهة أخرى فلو أننا انتقلنا من البحث فى الوسائل إلى البحث فى الأهداف النهائية، فإنه يتعذر علينا أن نجد شيئاً ما قد نسمة هدفاً اقتصادياً فى معناه العلى الدقيق. إذ أن جميع أهداف السلوك الإنسانى فى أى مجتمع هى بطبيعتها غير اقتصادية، وكل ما فى الأمر أن تحقيق هذه الأهداف ينطوى فقط على بعض المشاكل الاقتصادية. ومثل هذه المشاكل الاقتصادية لا تنشأ فى الواقع إلا لأن وسائل تحقيق الأهداف الإنسانية نادرة نسبياً، بمعنى أن هذه الوسائل - أى الموارد الإنتاجية بالمجتمع - لا توجد إلا بكميات محدودة لا تكفى لتحقيق كافة الأهداف، أو لإشباع كافة الحاجات الإنسانية إشباعاً كلياً.

ولقد كان جوهر هذه المشكلة الاقتصادية أساساً اتخذته بعض الاقتصاديين لتحديد طبيعة ونطاق علم الاقتصاد، وأصبح التعريف الحديث لهذا العلم في رأيهم هو دراسة السلوك الإنساني من حيث العلاقة بين الأهداف والحاجات الإنسانية المتعددة والوسائل النادرة المحدودة التي تستخدم لتحقيقها .

ولكن إذا نظرنا إلى مثل هذه الاعتبارات الاقتصادية التي لا بد أن يتضمنها نشوب أى حرب من أى نوع ، على أنها لا تكفى لأن تكون فيصلاً بين الحروب الاقتصادية وغير الاقتصادية ، وإذا سلمنا بالرأى القائل بأنه لا يوجد ثمة هدف نهائى للسلوك الإنسانى يمكن أن نعبر عنه بأنه هدف اقتصادى بطبيعته ، لنحق لنا القول إذن بأنه لا جدوى على الإطلاق من البحث فى الأهداف الاقتصادية للحروب . ويجب بعض الكتاب على هذا التساؤل بأن مثل هذه النتيجة تنطوى على سخف منطقي¹ . إذ مانعنا حقاً من القول بأن الهدف الإنسانى فى أداء سلوك معين هدف اقتصادى على إطلاقه هو اعتبار هذا الهدف مجرد وسيلة للحصول على الوسائل أو الموارد الإنتاجية النادرة التى تشبع حاجات الإنسان وأهدافه فى الحياة بوجه عام . ومن ثم إذا كان سلوك الإنسان ينطوى على تحقيق هدف واحد معين يختصر فى ذهنه ، ويدفعه إلى أداء هذا السلوك ، فلا يجدر بنا أن ننظر إلى الدافع إلى مثل

1 — cf. L. Robbins, "The Economic Causes of War."

هذا السلوك على أنه دافع اقتصادى ، إذ يجب أن ننظر إليه على أنه يتخذ طبيعة الهدف الذى يودى إليه هذا السلوك . أما إذا كان سلوك الإنسان ينطوى على رغبة فى زيادة قدرته على إشباع حاجاته وأهدافه فى الحياة بوجه عام ، لحق القول إذن بأن هذا السلوك ذو طبيعة اقتصادية، أو بعبارة أخرى فإن أسباب هذا السلوك الإنسانى اقتصادية . وهنا نجد بلا مراعاة طريقة معينة يمكن استخدامها للتمييز، فى دقة ووضوح ، بين ما يمكن اعتباره أسباباً اقتصادية أو ما يمكن اعتباره أسباباً غير اقتصادية للحروب . إذ يمكن النظر إلى أسباب الحروب على أنها اقتصادية، إذا كان الهدف من قيامها ينطوى فقط على سيطرة فرد أو جماعة على المزيد من الموارد الإنتاجية بوجه عام ، ونعنى بذلك الزيادة فى قدرة الفرد أو الجماعة على الاختيار والمفاضلة بين البدائل المختلفة المتزايدة من الدخل الحقيقى . إذ أن زيادة الموارد الإنتاجية تنطوى بطبيعة الحال على المزيد من الدخل الحقيقى فى شكل مختلف السلع والخدمات التى تتطلع إليها الجماعة لرفع مستوى معيشتها . كما يمكن النظر إلى أسباب الحروب على أنها غير اقتصادية، لو أن الحرب هى هدف فى حد ذاته يستخدم كأداة لتحقيق غايات أخرى بدلا من أن تكون الحرب وسيلة لتحقيق أهداف متعددة .

والآن وقد تعرفنا على أساس التفرقة أو الحد الفاصل بين الأسباب الاقتصادية وغير الاقتصادية للحروب ، من حيث تحقيق هدف معين ذو طبيعة خاصة، أو تحقيق الأهداف الإنسانية بوجه عام

عن طريق السيطرة على المزيد من الموارد النادرة ، فلا بد لنا أن نبحث في طبيعة الدوافع الاقتصادية للحرب من جوانب ثلاثة :

١ — السيادة القومية والعوامل الاقتصادية .

٢ — المصالح الخاصة والحرب .

٣ — المصالح القومية والحرب .

وفي مناقشة الجانب الأول للدوافع الاقتصادية تجدر الإشارة إلى النظرية اللينينية التي تعزو قيام الحروب إلى النشاط المالى أو استثمار رأس المال فى المجتمعات الرأسمالية الحديثة . وينقض بعض الكتاب هذه النظرية على أساس أنه ، وإن وجدت بعض الحالات التى كان فيها النشاط الاستثمارى مدعاة إلى قيام الحروب ، فهى حالات نادرة الوقوع . إذ فى معظم الحالات يبدو جلياً أن رأس المال - وإن صح أنه قد يلعب دوراً هاماً - هو أداة الحرب وليس الدافع إليها^(١) .

ومن الميسور أن نرى أن كافة المظاهر الواضحة للعلاقات الدولية - فى صورتها العامة - لا يمكن إدراكها إلا كجزء من الكفاح الدائم فى سبيل القوة والسيطرة ، وينطوى هذا الكفاح إما على الاحتفاظ بالقوة أو الزيادة فيها . ولا شك أن مثل هذه الاعتبارات ستتضمن بالضرورة العوامل الاقتصادية، بما أن التمتع بالقوة العسكرية فى أضيق

1 — In Professor Robbins' own words : "In the majority of cases, finance capital, if it has played a role at all, seems to have been the instrument rather than the impulse."

معانيها لا بد أن يتضمن السيطرة على الموارد النادرة . ويحدث ذلك
لا محالة ، مهما كان النظام الاجتماعى فى الدولة ، فى ظل الرأسمالية
أو الاشتراكية أو الشيوعية تتركز السيادة القومية على العوامل
الاقتصادية . والسبب فى ذلك واضح تمام الوضوح ، إذ أن السيادة
القومية تتضمن السيطرة على المواد الخام اللازمة لإدارة دفة الحرب
الحديثة ، أو لسير الجهاز الاقتصادى للدولة فى يسر وملازمة
وانتظام عام . فإذا ما كانت المواد الخام تقع فى بقاع من العالم هى عرضة
لأن تكون معزولة عن الدولة ، إذا دق ناقوس الحرب واشتعلت
نيرانها ، فلا بد أن يترتب على ذلك الانتقاص من السيادة القومية
لهذه الدولة إلى أبعد الحدود . إن عالمنا الحاضر - كما نعيش فيه وكما
نعرفه معرفة وثيقة - عالم لا ينعم بالسلام الدائم ، بل يتمخض عن
الحرب ، أو خطر الحرب ، ولو كانت موارد المواد الخام فى أيدي
بعض الدول المعادية التى يحتمل أن تنشب معها الحرب ، أو فى بعض
المناطق التى قد تعزل عن الدولة المحاربة عند نشوب الحرب ، فإن
الاحتفاظ بالسيادة القومية لا بد أن يتضمن بالضرورة الاهتمام
البالغ بوسائل ضمان حصول الدولة على الموارد الكافية من المواد الخام
اللازمة لتقدمها الاقتصادى إبان السلم وللجهود الحربى فى حالة قيام
الحرب بينها وبين دولة أو مجموعة من الدول الأخرى . وتفسر
هذه الحقيقة الهامة ، بطبيعة الحال ، الاهتمام البالغ والقلق المتزايد الدائم ،
من جانب بعض الدول الكبرى الحديثة ، حول امتلاك بعض المناطق

الحافلة بحقول البترول، أو على الأقل فرض الرقابة المباشرة والإشراف التام عليها بصفة دائمة .

يضاف إلى ذلك أن اعتبارات السيادة القومية تنطوى على الاهتمام الكبير بتأمين طرق المواصلات والسيطرة الكاملة عليها .. وهنا نجد أن امتلاك بعض مواطنى الدولة لبعض القنوات الهامة للمواصلات بين أرجاء العالم أو للسكك الحديدية التى تشق طريقها عبر عدد من الحدود السياسية هو إجراء يراه البعض بالغ الأهمية من ناحية السيادة ، وإن انعكس فى صورة نشاط اقتصادى ينطوى على استثمار عادى من جانب بعض الأفراد المنتمين إلى دولة معينة .. ومن الأمثلة البارزة على ذلك قنال السويس وسكة حديد بغداد ، ذلك أن ملكية وسائل المواصلات على هذه الصورة تضمن وتؤمن نقل الموارد من المواد الخام، فضلاً عن تسهيل العمليات البحرية والحرية فى خلال فترة الحرب . وغنى عن البيان فالدور الذى تلعبه الاستثمارات الأجنبية لا يقل أهمية فى هذا الصدد عن تأمين وملكية سبل المواصلات ، إذ أن حيازة الدولة لموارد كبيرة من الأصول الأجنبية التى تحتفظ بقيمتها فى أسواق رأس المال تعكس لنا فى الواقع مصدراً كبيراً للقوة فى الحرب ، وبالتالي فى الأساليب الدبلوماسية التى تتضمن النزوع نحو الحرب . فإذا رأى رجال السياسة وقادة الرأى فى الدولة أن تصفية الأصول الأجنبية التى تمتلكها

في الخارج يعود عليها بمورد كبير لتمويل المجهود الحربي ، لكان في ذلك قوة اقتصادية لا يستهان بها تؤثر في الاتجاهات الدبلوماسية لسانة. هذه البلاد، وتدعم موقفهم على المسرح السياسي الدولي . وما من شك. أن الاستثمارات الأجنبية التي رأت بريطانيا تصفيتها إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أضفت على هذه البلاد قوة اقتصادية كبرى كان لها أثرها في تدعيم مجهودها الحربي وتحقيق النصر النهائي لها . لقد لجأت بريطانيا إلى تصفية الأصول التي كان يمتلكها الرعايا البريطانيون في سكاك حديد الأرجنتين، وذلك بعد ما نشبت الحرب العالمية الثانية في سنة ١٩٣٩ ، وكان هذا الإجراء أبلغ مثل على أهمية الاستثمارات الأجنبية في ظروف الحرب . إننا لا نذكر ذلك ، كما نذكر أيضاً أن مجرد امتلاك أنواع معينة من الأصول الأجنبية قد يفتح مجالاً فسيحاً لكي تفرض الدولة الأجنبية المستثمرة نفوذها السياسي وسيادتها ورقابتها المباشرة على الدولة التي تستثمر فيها الأموال الأجنبية ، بل قد يصل الأمر إلى التجاء الدولة الأجنبية إلى بسط هذا النفوذ بأوسع معانيه والتحكم في كيان الدولة المقترضة واقتصادها القومي . ولقد أصبح الاستثمار الذي قام به دزرائيلي - رئيس وزراء بريطانيا في عهد الملكة فكتوريا - في أسهم شركة قنال السويس مثلاً تقليدياً في الأدب الاقتصادي الحديث على مدى السيطرة السياسية الأجنبية عن طريق الاستثمار الأجنبي .

هذه هي وجهة نظر فريق من الكتاب يتزعمهم الأستاذ روبنز في العلاقة بين الاقتصاد والسياسة، أو بعبارة أوضح بين السيادة القومية والعوامل الاقتصادية . غير أن فريقاً آخر من الكتاب يتزعمهم الأستاذ هوتري^(١) يذهب مذهباً آخر ، ويجادل بأنه من العبث حقاً محاولة عزل الأسباب الاقتصادية للحروب عن الأسباب غير الاقتصادية ، حيث أن التمييز بين هذين النوعين من الدوافع إلى الحرب لا يستقيم مع الواقع وحقيقة الحال ، ويؤيد الأستاذ هوتري دعواه « بأن كل كفاح بين الدول هو كفاح في سبيل القوة ، والقوة تعتمد على الموارد . أما القوة فهي هدف نهائي يقصد لحد ذاته فحسب ، وهي تحمل بين طياتها بطبيعة الحال السيطرة على الموارد داخل الدولة . وفي بعض الأحيان خارج حدودها . بيد أنه رغم أن مثل هذه السيطرة على الموارد بوجه عام هي أداة لتحقيق وتدعيم السيادة القومية ، فإنها (أي السيطرة على الموارد) لن تكون هدفاً نهائياً ،^(٢) .

1 — R. G. Hawtrey, "Some Economic Aspects of Sovereignty."

2 — In Hawtrey's own words, "Every conflict is one of power, and power depends on resources. Power is something ultimate and is solely sought for its own sake ; it naturally carries with it the command of resources at home and sometimes abroad. But although such a command in general is instrumental to the achievement and furtherance of national power, it is by no means the ultimate object."

وفىما تقدم تعرض إذن وجهتان متعارضتان للنظر فى طبيعة الدوافع إلى الحرب . إذ يذهب الأستاذ روبنز إلى القول بأن السبب الرئيسى للحرب اقتصادى فى طبيعته وجوهره ، أما السياسة أو الدبلوماسية للمحافظة على السيادة القومية ، أو العمل على تدعيمها وتقويتها، فهو أمر يأتى عرضاً وضمناً . أما الأستاذ هوتري فهو يعتقد أن السبب الرئيسى للحرب سياسى فى طبيعته وجوهره، أما الاقتصاد فهو أمر ثانوى فى مثل هذه الحالة ، ولو أنه ملازم بطبيعة الحال . للدوافع السياسية للحرب .

ومع ذلك فإننا نرى أن الفرق بين نظرية الأستاذ روبنز ونظرية الأستاذ هوتري لا يتعدى اختلاف وجهات النظر فى مدى أهمية كل نوع من الدوافع إلى الحرب . إذ أن الحقيقة الثابتة التى لا يرقى إليها الشك هى أن الدوافع الاقتصادية والسياسية على السواء تتضافر وتتفاعل مع بعضها البعض لكى توتى ثمرها فى النهاية باشتعال حرب عدوانية بين دولة وأخرى ، أو بين مجموعة من الدول ومجموعة أخرى .

وفضلاً عن ذلك فإن الأستاذ هوتري لىذهب فى تحليله لنظريته إلى أبعد الحدود . فينكر إمكان تفسير الحروب التى تندلع نتيجة الروح القومية والنصرة الوطنية الاستقلالية إلا على أساس من الكفاح فى سبيل القوة والسيادة . ونراه يلاحظ هنا أن من التناقض العجيب .

أن يكون السبب الرئيسى للحرب هو الحرب فى حد ذاتها ، إذ فى غيبة حكم القانون الذى يحكم العلاقات الدولية حكماً سليماً ينادى بالدول عن شبح الحروب ، ويسوى الخلافات القائمة بينها بالطرق السلمية ، فلا بد أن تنشأ الظروف التى يصبح فى ظلها تدعيم القوة العسكرية أو زيادتها هدفاً لا معدى عنه ولا مفر منه . هدفاً يحكم سلوك الحكومات المستقلة . ويجب الأستاذ روبنز على ذلك النوع من الجدل المنطقى بأن القوة العسكرية، أو السيادة القومية، قد تكون هدفاً نهائياً فى حد ذاته ، ومن الأمثلة البارزة على ذلك فى التاريخ الحديث حالة ألمانيا فى ظل النظام النازى . غير أنه يجب ألا تغض الطرف هنا عما يتضمنه قيام مثل هذه الحالة التاريخية من سلوك شاذ غير طبيعى على مسرح السياسة الأوربية . فمن الخطأ حقاً أن نجادل بأنه طالما كان تحقيق أى نوع من الأهداف ينطوى على استخدام الموارد النادرة والسيطرة عليها ، فمن المنعذر التمييز بين الهدف الاقتصادى الذى يتعلق بزيادة السيطرة على الموارد بوجه عام وبين ما عداه من الأهداف والدوافع ذوات الطبيعة الخاصة^(١) . وقد

1 — In this respect Robbins says that "it is surely wrong to argue that, because the achievement of any kind of objective involves the use and command of scarce resources, it is impossible to distinguish between, the economic motive, which is concerned with furthering the command of resources in general, and other motives which are more specific in character."

نسلم بأن الكفاح الدبلوماسى هو كفاح فى سبيل القوة والسيادة القومية ، وقد نسلم أيضا بأن كل كفاح فى هذا السبيل يتضمن الإشراف والرقابة على الموارد النادرة . ولكن هذا لا يقصينا عن التساؤل عن الغرض الحقيقى من القوة والسيادة القومية التى تتطلع إليها الدولة . أو بعبارة أخرى : هل هذا الغرض اقتصادى أو غير اقتصادى بطبيعته ؟ .

ونخلص مما تقدم إلى الأخذ بوجهة نظر ذلك الفريق من الكتاب الذى يميز بين الدوافع الاقتصادية للحروب التى تهدف إلى السيطرة على الموارد بوجه عام وبين ما عداها من أهداف غير اقتصادية .

الفصل الثاني

الاسباب الاقتصادية للحروب

لقد عالجنا في الفصل الأول من هذا البحث فكرة السيادة القومية ، في ارتباطها بالعوامل الاقتصادية ، كسبب من الاسباب الرئيسية للحروب ، والمخنا إلى الأسس المنطقية التي يمكن الاستناد إليها في التمييز - في دقة ووضوح - بين ما يمكن اعتباره أسباباً اقتصادية ، وما يمكن اعتباره أسباباً غير اقتصادية لهذه الحروب . فإذا كان الهدف الرئيسي لقيام حرب ما ينطوي على سيطرة فرد أو جماعة على المزيد من الموارد الانتاجية النادرة بوجه عام ، كانت هذه الحرب ذات طبيعة اقتصادية . أما إذا كانت الجماعة تتطلع إلى هدف آخر في حد ذاته ، كانت الحرب من طبيعة غير اقتصادية . غير أنه سواء كان الهدف اقتصادياً أم غير اقتصادي من وراء أية حرب عدوانية ، فلا بد أن يعرض للدولة المحاربة كثير من المشاكل الاقتصادية المترتبة على ضرورة تعبئة موارد الدولة لمواجهة هذه الظروف الطارئة وإنتاج سلع معينة لازمة وضرورية للجهود الحربي^(١) .

١ - ستفرد الفصل التالي لبحث طبيعة هذه المشاكل الاقتصادية التي تصادفها كل

دولة محاربة .

ولنبحث الآن في الأسباب الاقتصادية الأخرى للحروب ،
ولنبداً أولاً بالعلاقة بين الحرب والمصالح الخاصة لبعض طبقات
المجتمع . ولا يتردد كثير من الكتاب الاقتصاديين في تأييد وجهة
النظر الماركسية في هذا الصدد ، فيقررون بأن تاريخ المجتمعات
الإنسانية في الماضي يكشف عن وجود بعض الحالات التي كانت
تشن فيها الحروب لصالح بعض الطبقات الخاصة . وعلى الرغم من أن
هذه الحالات الواقعية تبدو وكأنها تدعم النظرية الماركسية من الناحية
التاريخية إلى حد ما ، فإننا نعتقد بأنه من الشطط أن نستنتج من ذلك -
كما يزعم الماركسيون - أن الحرب لا تندفع إلا لحماية ودفاعاً عن مصالح
مجموعات معينة من العوامل الاقتصادية ، مثل الاستثمار الرأسمالي أو
التجارة الرأسمالية^(١) . إذ ليس من الواضح على أية حال أن الاستثمار
الرأسمالي بوجه عام ، أو حتى في بريطانيا ، كان ينطوي على مصلحة مادية
مباشرة في اندلاع حرب البوير . فما يعود بالفائدة على مجموعة من
المستثمرين لا تتم بالضرورة فائدته على مجموعات أخرى . ولا تعيننا هنا
فكرة مصالح الطبقات في المعنى الاجتماعي لها ، بل كل ما يعيننا هو
فكرة مصلحة جماعة معينة في المعنى الذي تضيفه نظرية الأسواق
أو النظرية العامة للضرائب . فلو أمكن وجود جماعة تتشابه مصالحهم
الاقتصادية في هذا المعنى ، لحق لنا أن نتوقع قيام نوع من التضامن
والتكامل ، وأن تنسب لهذه الجماعة دوراً هاماً في دفع عجلة الحرب .

1 — Investment Capital or Trading Capital.

إن المصلحة مشتركة ، وهى واضحة وملبوسة ، وهى أيضا اقتصادية فى طبيعتها ومظهرها ^(١) .

ولو عدنا إلى التاريخ القديم ، وتصفحنا تاريخ المجتمعات البدائية المتحررة من قيود القوانين المرضوعة وتقاليد الحضارة ، لوجدنا أنه فى العصور التى كان ينعم فيها الامراء بسلطات واسعة مطلقة ، كان لكل أمير وحاشيته وأتباعه مصلحة اقتصادية مباشرة فى توسيع رقعة الأرض التى يسيطر عليها سلطانه وحكمه . ولم تكن نشوة الغزو وأكاليل الغار التى يضعها الأمير الفاتح فوق جبينه — وهى دافع غير اقتصادى لشن الحروب — هى فى الواقع الدافع الوحيد لهذه النزعات العدوانية من جانب الامراء وزعماء القبائل . إذ كان اتساع رقعة الأرض التى يسيطر عليها الأمير حكمه وسلطانه نتيجة للحرب ينطوى على زيادة ما يجبيه الأمير وحاشيته من ضرائب يفرضها على المحكومين من أتباعه الجدد ، وما يجبيه من رسوم أخرى وأتاوات وجزية ،

1 — “What we need here is not a concept of class interest in the sociological sense, but a concept of group interest in the sense of the theory of the market or the general theory of taxation, If we can find a group with similar interests of this kind, we are entitled to suspect a certain solidarity and to attribute to the group, as such, a position in the causal mechanism. The common interest is obvious and tangible.” Robbin, “The Economic Causes of War.”

كما ينطوى على زيادة رقعة الأرض التي يمكن استغلالها في الزراعة ،
وفي زيادة المتعة والرفاهة المادية . وهذه كلها اعتبارات بحثة ، وهي في
حد ذاتها تعكس لنا هدفاً حقيقياً من وراء الحروب والمعارك القديمة .

ولم تكن الفتوح الإسلامية في ربوع الشرق وفي أسبانيا على أيدي
عمر و ابن العاص و خالد بن الوليد و أضرابهم من قادة العرب تهدف
فقط إلى بسط السيادة العربية القومية ونشر تعاليم الإسلام والثقافة
الإسلامية ، بل إلى بعض الأهداف الاقتصادية كتوسيع رقعة
الأرض التي تقع في دائرة نفوذ وسلطان الدولة العربية الفتية ،
وما يتبع ذلك من زيادة حصيلة الرسوم والضرائب والجزية التي
يجمعها بيت المال في كل ولاية عربية تابعة للخليفة . وتاريخ العصور
الوسطى يحفل أيضاً ببعض الأمثلة على المصالح الخاصة التي كانت تهيم
على أفكار بعض الأمراء والنبلاء في أوروبا الغربية ، فلقد كان النصر
الذي حالف ولیم الفاتح دوق نورمانديا - وهي من مقاطعات فرنسا -
في الحرب العدوانية التي شنها على إنجلترا عام ١٠٦٦ ينطوى في الواقع
على كثير من المغايم المادية ، مما يحملنا على القول بأن هذه المصالح
الاقتصادية لهذا الفاتح الفرنسي وحاشيته هي من أولى الاعتبارات
التي دفعت إلى اندلاع هذه الحرب .

كذلك فإن عصر التجارين الذي شاهد قيام الدول ذات الطابع
القومي ، كما شاهد نهاية الملكية الاستبدادية في أوروبا ، كان يمتاز في الواقع

بالطريقة التي كانت العلاقات الأجنبية تسير على نهجها، إذ كانت هذه العلاقات تتأثر دائماً بمجموعات قوية من التجار ذوي المصالح المادية المشتركة في احتكار أسواق معينة، وفي انتهاز فرص الإثراء وكسب المغنم بطرق مشروعة أو غير مشروعة.

ولا يمكن أن ينكر أحد ذلك الهدف الاقتصادي الذي كان يمكن وراء فتح الهند البريطانية والسياسة العامة لشركة الهند الشرقية. لقد كتب آدم سميث — الاقتصادي الإنجليزي — عن هذا العصر ما يلي: «إن أطماع الملوك والوزراء في القرن الحالى أو الماضى لم تكن أكثر إضراراً بالأوضاع القائمة في أوروبا من الغيرة العمياء التي نشبت بين صفوف التجار والصناع»^١.

أما في العصر الحديث فيبدو لنا أن أهمية هذا النوع من الأهداف الاقتصادية في إشعار نار الحرب الفعلية قد تضاعفت، رغم أن ثمة حالات نادرة كان للمصالح الخاصة أثر مباشر في العلاقات الخارجية. ولكننا قد نقرر في هذا الصدد أن نفوذ طبقة التجار ورجال المال، وتأثيرهم المباشر في إدارة دفة السياسة والعلاقات الدبلوماسية، قد

1 — In A. Smith's own words : "The capricious ambition of kings and ministers has not, during the present or the preceding century, been more fatal to the repose of Europe, than the impertinent jealousy of merchants and manufacturers."

تضائل كثيراً في العصر الحديث عنه في العصور الماضية . ومع ذلك
فينبغي علينا ألا نقلل من أهمية هذا الدافع الاقتصادي في وقتنا
الحاضر . إننا لا نلنا نسمع ما تجلبه البعثات العسكرية الصغيرة —
وهي التي تسعى لاستعمار بعض مناطق العالم — من البؤس لشعوب
تعتنه جعلها الاستعمار هدفاً للاستغلال الاقتصادي على أوسع نطاق ،
وكيف أن فئة التجار والحكومة قد تعاوتنا على تحقيق هذه الأطماع
الاستعمارية وبسط نفوذها السياسي والاقتصادي معاً . ولكننا إذا نظرنا
غظرة عامة إلى تاريخ العصر الذي نعيش فيه ، لتبين لنا أن هذا الهدف
الاقتصادي ليس ذات أهمية تذكر ، فالمصالح الاقتصادية الخاصة ، بما
تتضمنه من أهداف دينية عدوانية لا يمكن أن تفسر لنا وجه التاريخ
الحديث بآية حال ، فالحقائق التاريخية الثابتة في معظم الأحوال
لا تؤيد مثل هذا التفسير .

ومع أن المصالح الخاصة قد أضحت غير ذات أهمية تذكر ، إلا
أن المصالح العامة قد تبدو على النقيض من ذلك ، ونحن نعني بالمصالح
العامة مسألة تأثير المصالح الاقتصادية لمجموعات كاملة من الشعوب .
وهنا قد تتساءل عما إذا كان من الممكن أن تتصور أن مصالح مجموعات
جغرافية كاملة قد تؤدي فعلاً إلى التطاحن بينها على المسرح الدولي ،
كما هو الحال بالنسبة للمجموعات الصناعية أو التجارية التي تدفعها
مصالحها الاقتصادية الخاصة إلى التأثير على السلوك السياسي للدولة

التي تنتمى إليها ، فتدفعها إلى شن حرب عدوانية مدموغة بطابع الاستعمار الاقتصادي . ولا شك أننا إذا توخينا إجابة منطقية سليمة على هذا التساؤل الهام ، فلا بد أن نذكر جيداً أنه لا يعنينا حقاً في هذا الصدد ما إذا كانت المعارك الحربية تعود في النهاية بما يحقق إظهاً اقتصادياً لشعب من الشعوب ، وإنما يعنينا فقط ما إذا كانت ثمة مصالح اقتصادية معينة قد أثرت تأثيراً قوياً على الغالبية العظمى من أفراد هذا الشعب ، فجعلته يؤمن إيماناً راسخاً بجذوى الحروب ، وما تجلبه عليه من منافع في عالم المال والاقتصاد .

وفي العصور المظلمة عند ما كانت الأحوال البدائية تسود المجتمع الإنساني ، نجد أمثلة حية عديدة على مدى تأثير المصالح العامة لمجموعة قومية كاملة على شن المعارك الحربية . لقد تعرضت الإمبراطورية الرومانية القديمة لغزو البرابرة الآسيويين من قبائل التار والمغول تحت إمرة القائد جنكيز خان . ولا يستطيع المؤرخون الجزم بما إذا كان الباعث على هذه الفتوحات الآسيوية في قلب أوروبا هو جفاف الأراضي الآسيوية وقحطها ، أم هو ضغط السكان على موارد العيش وتزايدهم بنسبة أكبر بكثير من نسبة الزيادة في موارد العيش ، أم هو مجرد مظهر دائم للعادات القديمة التي تأصلت في نفوس أفراد هذه القبائل ، والتي تتمثل في الرغبة الدائمة في الغزو والسلب والنهب كطريقة من طرق الحياة ، وفي القيام بأعمال القسوة والوحشية في العدوان.

على الجماعات الأخرى كظهر من مظاهر البطولة والتفاخر . ومع ذلك فما لا شك فيه أن الغرض الرئيسى من هذه الغزوات الكبرى من جانب قبائل التتار هو تحسين أحوالهم المعيشية . وينطبق هذا التحليل على دولة إسرائيل ، فقد اجتاحت الصهيونيون أرض فلسطين ، وشردوا أصحابها العرب ، وأعملوا السلب والنهب ، وارتكبوا أفظع ما ارتكب فى تاريخ الحروب باسم إقامة وطن قومى لليهود ، أما الهدف من وراء كل ذلك فهو تحقيق مصالح اقتصادية معينة لمجموعة كاملة من شعب إسرائيل .

ويمكننا أن نقرر بوجه عام أنه طالما كان الغزو واتساع رقعة الحدود الجغرافية للدولة يفسح مجالاً للاستيلاء على عوامل الإنتاج أو استعباد المواطنين ، وهى بطبيعة الحال مصالح مادية ، فمن الممكن أن ينطوى هذا الغزو على مصلحة قومية عامة . ولهذا المصاحبة القومية العامة وجهان : إما أن يتوقع أفراد الدولة المعتدية أن يحصل كل منهم على حصة على بعض الأرض والأسلاب ، كما كان الحال فى المعارك التى شنها المستوطنون الأمريكيون الأوائل على الهنود الحمر من سكان البلاد الأصليين ، وإما أن يتوقع أفراد الدولة المعتدية التمتع بملكية الموارد وحق الانتفاع بها فى الممتلكات الجديدة على وجه الشبوع ، كما كان الحال بالنسبة للرومان الذين كانوا يهدفون إلى الحصول على الجزية من الدول المغلوبة على أمرها والتى تقع فى دائرتهم نفوذهم .

يبد أن التاريخ الحديث للمجتمع الإنساني لا يكشف لنا عن مثل هذه الأهداف التي إن صحت في الماضي فإنها لا تنطبق على عصرنا الحاضر . فلم نعد نسمع أن غزو المناطق الجديدة وضمها إلى أملاك الدولة المعتدية يتضمن دائماً دفع الجزية أو الاستيلاء على موارد الإنتاج في هذه المناطق ، سواء أكان ذلك استيلاءً فردياً أم جماعياً ، وسواء أكانت موارد الإنتاج ممثلة في موارد طبيعية حقيقية أم موارد إنسانية . ومن ثم فمن العسير حقاً أن ندرك كيف يمكن لدولة بأسرها أن يكون لها هدف اقتصادي في توسيع رقعة حدودها الجغرافية القائمة . وفي هذا الصدد يجادل الأستاذ شومبيتر بأن الحرب التي تقوم لهذا الهدف (الجزية أو الاستيلاء على موارد الإنتاج) لا يمكن أن تكون في مصلحة السواد الأعظم من أفراد المجتمع الرأسمالي . فالحافز على الحرب في مجتمع كهذا هو نوع من التشبه بالأجداد القدامى فيما خلدوه من مآثر وأجساد حربية وسياسية ، ومثل هذه الحالة النفسية التي قد تملك بعض القادة تنعكس في شكل العودة إلى طرق التفكير القديمة في عصر الأمراء والحكام المستبدين ، عندما كانت المصالح الاقتصادية للطبقة الحاكمة (الأمراء ومن يلوذ بهم من الأتباع والحاشية) تملئ عليها فكرة توسع الحدود الجغرافية للمقاطعة أو الأقليم الذي يحكمه الأمير أو زعيم القبيلة . وتاريخنا الحديث يزخر بمثل هذا التقليد لسكل ما هو قالد أو قديم ، فلقد سيطرت مثل هذه الفكرة على موسوليني دكتاتور

إيطاليا إلى قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، فأخذ يتشبّه بأباطرة الرومان ، وأراد أن يحيى مجد الإمبراطورية الرومانية القديمة التي نشرت نفوذها وسلطانها على جزء كبير من آسيا وأوروبا وأفريقيا ، وفي سبيل ذلك أدخل نظاماً فاشياً مشرباً بالروح العسكرية ، وغزا الحبشة وتطلع إلى غزو دول شمال أفريقيا . ومع ذلك فقد كانت خاتمة موسوليني البشعة وانتهيار هذا النظام الفاشي أبْلغ دليل على أن مثل هذه النزعات السيكولوجية التي تنتاب بعض الساسة في محاكاتهم للأسلاف قد تعود عليهم وعلى بلادهم بأوخم العواقب . وبينما كان موسوليني يذكر الإيطاليين بأجداد أجدادهم الرومان ، كان هتلر في ألمانيا يحلم هو الآخر بإعادة بناء ألمانيا عسكرياً ، كما كانت في عهد بيسمارك ، وكانت هذه الأحلام تخامرهُ دائماً ، وتملي عليه تصرفاته .

ومع كل ذلك فالعصر الحديث يكشف لنا عن حقيقة تاريخية ثابتة ، وهي أن حكومة أية دولة معينة تواقة دائماً لتحقيق وتدعيم رفاهة مواطنيها ، وذلك بالالتجاء إلى تطبيق فكرة المصلحة الاقتصادية القومية ، بما تتضمنه من المحافظة على مساحة أرض الدولة ، والعمل على التوسع فيها . وفي بعض الحالات على الأقل فإن ثمة مصلحة قومية تبدو لنا على أنها أساسية من ناحية التجارة ومن ناحية الهجرة . وهذه المصلحة القومية تتمثل في الاستيلاء الفعلي للدولة على بعض المناطق الأخرى بقوة السلاح .

التجارة

وفي خلال الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى ، كانت مسالك التجارة أهم اعتبار يشغل بال الدول الكبرى في توسعها الإقليمي وبسط نفوذها السياسي . وحتى إذا كان هذا التوسع لا ينطوي على استيلاء الدولة المعتدية على أملاك مواطني الدولة المعتدى عليها ، أو على فرض الجزية عليها ، على أساس أن هذه الأساليب الاستغلالية لا تتماشى مع القيم الأدبية والضمير العالمي في العصر الحديث ، فإن الدولة قد تكسب اقتصادياً ، وتغنم غنماً مادياً مباشراً ، إذا ما لجأت إلى العدوان على مناطق أخرى لم تكن في دائرة نفوذها السياسي والعسكري . من قبل . ويحدث ذلك بلا جدال ، إذا امتنع على مواطني الدولة المحتلة أن يبيعوا سلعهم ، وما يملكونه من عروض التجارة ، إلا في أسواق الدولة المعتدية ، وإذا امتنع على هؤلاء المواطنين في نفس الوقت أن يشتروا ما يحتاجون إليه من سلع مستوردة إلا من أسواق الدولة المعتدية صاحبة النفوذ والسلطان السياسي . وإذا ما تحقق ذلك ، فمن المعقول أن يحصل مواطنو الدولة الأجنبية المعتدية على منافع اقتصادية تتمثل في معدلات ملائمة للتبادل الدولي تتماشى مع مصالحهم ، أو بعبارة أوضح فإن هذه المنافع تتمثل في حصولهم على السلع المستوردة .

بأنخس الأثمان . ومعنى ذلك أن سكان الدولة المتبوعة يحققون مغائهم
اقتصادية على حساب سكان الأقاليم التابعة لها .

بيد أن ثمة بعض القيود التي تحد من إمكان تحقيق هذا النوع من
المغائم الاقتصادية عن طريق العنف والعدوان ، فما لم يخضع سكان
المستعمرات خضوعاً تاماً للمستعمر ، فلا بد بالضرورة أن يكون ثمة
ميل إلى تحسين وضعهم بمنح مزايا مماثلة تعوضهم عن هذا الاستغلال
السافر . وبعبارة أخرى فلا بد أن يرتبط سكان الدولة الحاكمة
بالمستعمرات بنفس الطريقة التي بموجبها يرتبط سكان المستعمرات
بهم . وفي مثل هذه الظروف فإن تحليل نظرية التجارة الدولية يؤدي
إلى النتيجة المنطقية المعروفة ، وهي أنه كلما كانت التجارة حرة بين
الدولة الحاكمة وبين النجميات والمستعمرات التي تسبح في فلكها ،
عاد ذلك بالمغائم لكلا الطرفين ، أما إذا فرضت القيود على حرية
التجارة — كما كان الحال في النظام الإدارى القديم الذى يعرف
بنظام التفضيل الأمبريالى — فإن كلا من الدولة الحاكمة ومستعمراتها
ستخسر لا محالة من فرض هذه القيود .

وفضلاً عن ذلك فقد يصح الزعم بأن الدولة الحاكمة التي تفرض
إرادتها الغاشمة وسلطانها المطلق ونزعتها الاستغلالية على ما يتبعها من
مستعمرات لا بد أن تواجه نتيجة طبيعية لا مفر منها ، وهي تخلف

تكاليف باهظة في سبيل فرض سياستها الغاشمة المتسمة بالعنف والبطش . وقد يمكن القول إذن بأن التكاليف قد تربي على المغنم الاقتصادية من فرض معدلات ملائمة للتبادل الدولي بين كل من الدولة الحاكمة ومستعمراتها ، وتمثل هذه المغنم في استيراد السلع من المستعمرات بأثمان بخسة وتصدير السلع إليها بأثمان مرتفعة . وقد يمكن لبعض المجموعات من رجال الصناعة والتجارة داخل الدولة الحاكمة أن ينتفعوا دواماً من فرض سياسة العنف ، ولكن الدولة الحاكمة في مجموعها قد لا تصبح أحسن حالاً ، بل ربما تصبح أسوأ حالاً من ذي قبل . ولهذا الأسباب فإنه لا يبدو لنا في الواقع أن تكون ثمة مصلحة اقتصادية عامة للسواد الأعظم من المجموعات الجغرافية في اتباع سياسة العنف والعدوان ، وما يندرج عنها من بعض المغنم المادية .

ومع ذلك فإن لم يبدو محتملاً أن تحقق الدولة الحاكمة مغنم مادية مباشرة نتيجة للسياسة الامبريالية المنظرية على تقييدها لحرية التجارة بينها وبين الدويلات والمستعمرات التابعة لها ، فقد تتحمل خسارة كبرى غير مباشرة من اتباع الدول الأخرى لمثل هذه السياسات التجارية . لنفرض مثلاً أن الدولة التي نحن بصددتها قد هزمت في الحرب ، وفقدت كل ممتلكاتها من المستعمرات ، وكسبتها دولة أخرى أحاطت هذه الممتلكات الجديدة بسياسات قوى من القيود على حرية التجارة مع البلاد الأخرى . مثل هذه الخسارة العسكرية التي تحقق بالدولة

التي فقدت مستعمراتها لا شك أنها تؤدي إلى كارثة مادية جسيمة ، .
ذلك أن طرد هذه الدولة من مستعمراتها سوف لا يؤدي إلى نقص
دخول مجموعات معينة من الملاك والعمال فحسب ، بل يؤدي إلى نقص
دخل الدولة بأسرها ، إذ سوف تغلق في وجهها الأسواق التي كانت
مفتوحة لها على مصراعيها . ويتضمن ذلك أن السلع التي كانت تصدرها
الدولة من قبل إلى مستعمراتها بأسعار مرتفعة نسبياً ستباع
الآن في الأسواق العالمية بأسعار منخفضة نسبياً . ويستتبع ذلك بطبيعة
الحال نقص عام في الدخل الحقيقي ومستوى المعيشة للدولة التي تفقد
مستعمراتها ، عندما تضطر إلى تصدير نفس الكمية من السلع المحلية
في مقابل استيراد كمية أقل من السلع الأجنبية . ولعل هذا الجدل الذي
يكشف عن مصاحبة مباشرة في الدفاع عن المستعمرات قد يقدم
تفسيراً حقيقياً للسياسة المتبعة إزاء المستعمرات في الظروف الراهنة .
إذ لو ثبتت الدولة المستعمرة أقدامها ، وحافظت على حقوقها المشروعة
فيما تمتلكه من مستعمرات ، فإن مصلحتها الحقيقية لا تنطوي على
المغانم الإيجابية المباشرة من هذه المستعمرات في المعنى الاقتصادي ،
بل في منع احتمال وقوع خسارة غير مباشرة مترتبة على فقد هذه
الممتلكات .

الهجرة

ولست القيود على التجارة هي وحدها التي أصبحت تنذر بخطر
تداهم في الآونة الحاضرة ، بل ظهر لون من ألوان السياسة القومية لم يكن
معروفاً في العصور القديمة ، ألا وهو فرض القيود السياسية على
الهجرة . ففي العصور القديمة لم تكن هذه القيود معروفة ، وكانت
الهجرة الدولية عبر الحدود السياسية قائمة دون تدخل محسوس من
الدولة المهاجر منها أو المهاجر إليها . وربما دار بخلد المهاجرين أن
انتقالهم إلى مناطق جديدة تحت نفوذ دولة لا ينتمون إليها قد ينطوي
على عقبة حقيقية في سبيل تحسين مراكزهم الاقتصادية في هذه المناطق .
ومع ذلك فلم تكن هذه العقبة في الواقع من الأهمية بحيث أدت إلى
الحيلولة دون اندفاع الملايين من سكان أوروبا إلى آفاق جديدة
واسعة الأطراف في الأمريكتين خلال عصر خلا من أية قيود
سياسية على حرية التنقل والهجرة .

بيد أن العالم يدأب على التغير ، كما أن سياسة العالم يدأبون على
تغيير سياستهم التي يتجهجونها ، كلما تغيرت الظروف السائدة . لقد
حان الوقت الذي انتهت فيه حرية تنقل الأفراد عبر الحدود السياسية ،
أو بالأحرى امتنعت الهجرة من المناطق المكتظة بالسكان إلى المناطق

المفتقرة إلى السكان . وفي ظل هذه الظروف لا مناص من أن ينشأ
التطاحن والتضارب الحقيقي بين مختلف المصالح القومية . لقد كان هذا
واضحاً إبان عصر الاندفاع في السياسة الاستعمارية على أوسع نطاق .
كانت بريطانيا مثلاً في غضون القرن التاسع عشر تسير وفقاً لمبادئ
حرية التجارة في تعاملها مع مستعمراتها البريطانية فيما وراء البحار ،
أما ما عداها من الدول فقد كانت تسير وفقاً لمبادئ الحماية . ومن
ثم نلوا وضعت إحدى هذه الدول أقدامها في منطقة جديدة، وحازت
قصب السبق على بريطانيا في استعمار هذه المنطقة ، لكان معنى ذلك
فقد بريطانيا لبعض الأسواق الجديدة الاحتمالية، وخطر تحول سياستها
من حرية التجارة إلى الحماية السافرة . ومن هنا ندرك أنه كانت ثمة
مصلحة قومية حقيقية في التوسع، ولم تكن تعم طبقة الملاك وحدهم،
بل طبقة العمال أيضاً . إذ أن العمال وأصحاب رؤوس الأموال على
السواء لا بد أن يتحملوا خسارة محققة، إذا خسرت الدولة بعض أسواقها
الخارجية الاحتمالية. ولما أن تحولت بريطانيا في السنين الثمانين من القرن
التاسع عشر إلى سياسة الحماية ، وشاع اتباعها بين مختلف الدول ، بدا
واضحاً أن العالم قد انقسم إلى دوائر نفوذ ، وأضحى الهدف الرئيسي
من سياسة الحكومات المتعاقبة هو الحيلولة دون فقد الأسواق
الخارجية . ومع أن بريطانيا كانت تتبع سياسة حرية التجارة قبل
هذا التايخ، ولم يكن من أغراضها استبعاد أفراد الشعوب الأخرى من

الاستيطان في المناطق الجديدة ، إلا أنها مع ذلك كانت تخشى من أنه لو احتل هؤلاء منطقة جديدة قبل أن يصل إليها البريطانيون ، فلا بد أن يجد هؤلاء أنفسهم في النهاية وقد حيل بينهم وبين دخول هذه المنطقة أو بسط نفوذهم عليها . ومن هنا نترك السبب الحقيقي الذي كان يحفز بعض الدول الكبرى في العصور الماضية على الاندفاع في الاستعمار ، وتكالبها على تملك أكبر مساحة ممكنة من المستعمرات ، ثم وضع القيود السياسية على الهجرة إليها .

الفصل الثالث

الأمن القومي كمسكلة اقتصادية

يختلف الكتاب في مدى تعريف عوامل الأمن القومي ، ومع ذلك فهناك في الحقيقة عوامل كثيرة ، منها الروح المعنوية لأفراد القوات المسلحة في الدولة ، ومستوى ذكائهم وتدريبهم وطباع ومهارة القواد العسكريين ورجال السياسة ، بالإضافة إلى الوضع الجغرافي بالنسبة للدول الأخرى .

وفضلاً عن ذلك فإن الأمن القومي يعتمد على عوامل اقتصادية أيضاً ، ولذلك فإن أغلب الكتاب المعنيين بالعوامل الاقتصادية ينزعون إلى مقارنة القوى الاقتصادية للدولة بالقوى العسكرية لها ، بل أن البعض يذهب في ذلك إلى حد الزعم بأن الولايات المتحدة قد بذلت جهداً كبيراً أثّر على نهاية كل من الحرب العالمية الأولى والثانية ، وذلك عن طريق تفوقها الاقتصادي .

وهناك فريق آخر من العلماء يذهب إلى أن العوامل الاقتصادية إنما تعني الضغط الذي تفرضه الميزانية على القوات العسكرية بهدف الحد من نفقات الأمن القومي ، وقد توصل أحدهم إلى أن الاعتبارات المالية والتكنولوجية لها الأثر الكبير على حساب النظرية الحربية .

إن علم الاقتصاد لا يعنى التقشف ، أو تخفيض نفقات أى عنصر من عناصر الرفاهية الاجتماعية، دون النظر إلى مدى الفائدة التى تعود على المجتمع من الإنفاق على كل عنصر ، بل أنه دراسة للوارد النادرة فى المجتمع بغية الوصول إلى أفضل الطرق لاستخدامها فى أى نشاط .

إن محاولة خلط كميات محدودة من القذائف والقواعد العسكرية والأفراد وتسهيلات الصيانة لإعداد قوة جوية استراتيجية للتوسع فى النواحي الدفاعية تشكل مشكلة اقتصادية كتلك التى تثار عند محاولة خلط كميات محدودة من الفحم وخام الحديد والحرارة اللازمة لإنتاج الصلب، وذلك للتوسع فى الحصول على الفوائد الناجمة من زيادة إنتاج الحديد والصلب . إذ فى كلا الحالتين نجد أن هناك دائماً هدفاً ، كما نجد أن هناك بعض القيود المالية إلى جانب الرغبة فى الاقتصاد .

إن الاقتصاد والكفاءة عاملان هامين فى دراسة مميزات أى عملية ، فإذا كان لدى أحد القواد العسكريين أو الصناع مورد أو ميزانية محدودة ثابتة ، وحاول أن يوسع من إنتاجه لتحقيق هدف معين قابل للتوسع ، فإننا نجد أنه سيواجه مشكلة الكفاءة فى استخدام هذه الميزانية أو المورد المحدود الثابت : وإذا كان الهدف ثابتاً ، فما عليه إذن إلا أن يقتصد فى استخدام المورد المحدود الميسور له ، أو بعبارة أخرى فلا مناس له من أن يقلل من إنفاقه للوصول إلى هذا الهدف .

وقد يبدو لأول وهلة أنها مشكلتان مختلفتان ، إنما الواقع أنهما

مشكلتان من طبيعة واحدة ، إذ أن العملية الهادفة للتوسع في الحصول على الهدف في حالة ثبت المورد أو الميزانية هي نفس العملية الهادفة لتقليل التكاليف للحصول على هدف ثابت معين .

ومن ذلك يمكن القول بأنه لا يوجد فرق بين رجل الميزانية الذي يهتم بالتوفير وبين رجل الحرب الذي يهتم بالكفاءة ، أى أنه لا يوجد تناقض بين بعض الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الاستراتيجية العسكرية .

إن الفنون العسكرية تمثل طريقة استخدام الميزانية أو المورد لكسب الأهداف العسكرية ، والمشكلة الاقتصادية هي كيفية اختيار من التدبير الحربى الذى يتضمن المعدات والأشياء الكثيرة الأخرى اللازمة لتنفيذه ، وذلك إما عن طريق الكفاءة بواسطة التوسع في الحصول على الهدف باستخدام موارد ثابتة، وإما بالطريقة الاقتصادية وهو التقليل من تكاليف الحصول على هدف ثابت .

إن مشكلة الأمن القومى قد تعتبر مشكلة اقتصادية كبيرة ، على الأقل من الناحية النظرية ، فكل دولة تمتلك عدداً من الموارد الثابتة ، أى من الأرض على اختلاف أنواعها وقوة العمل ، المدنية والعسكرية ، ورؤوس الأموال . ويمكن استخدام هذه الموارد لسد حاجات أفراد المجتمع ، مثل الأمن القومى ، والارتفاع بمستوى المعيشة ، وتوفير الضمان الاجتماعى ، والنمو المطرد فى النواحي الاقتصادية .. الخ . وبطبيعة الحال فإن هذه إن هى إلا أهداف

وغايات متنافسة ، نظراً لندرة الموارد الموجودة في المجتمع -
فإذا حاولت الدولة توجيه مواردها للأمن القومي، فإنها ستعجز عن
توفير الموارد للضمان الاجتماعي، والعكس صحيح .

ومهما يمكن من أمر ، فإن الأمن القومي - من وجهة النظر
الاقتصادية - يتوقف على اعتبارات ثلاثة :

(١) حجم الموارد القومية ، الحالية والمستقبلية .

(ب) نسبة هذه الموارد المخصصة للأمن القومي .

(ح) الكفاءة في استخدام هذه الموارد المخصصة لتلك الأغراض .

أما المشكلة الثانية فهي أننا عندما تنادى بوضع ميزانية للأمن
القومي ، فإننا نحدد نسبة الموارد القومية المخصصة للدفاع ، والواقع
فإننا نختار بين دفاع قوى وبين أشياء أخرى . ولقد ذكر أيزنهاور
هذا القول في إحدى المناسبات ، عند ما قال أن تكاليف أحدث قاذقة
قنابل تساوى بناء مدرسة حديثة في حوالى ثلاثين مدينة أمريكية .

وأما المشكلة الثالثة فهي أن الطريقة المثلى في استخدام الموارد
المخصصة للدفاع هي من المشاكل الداخلية لأقسام الدفاع والهيئات
المختصة، وتتركز المشكلة في كيفية الاختيار بين الاحتياطي الموجود
من الفنون الحربية المختلفة والقوات والأسلحة بأنواعها . ونستطيع
من الأمثلة الآتية معرفة مدى تعقد مشكلة الاختيار هذه، إذ أن تطبيق

بعض وسائل حماية الاقتصاد القومى ضد أى هجوم يتخذ
الصور الآتية :-

١ — تفريق أماكن الصناعات وتجمعات الأفراد قبل وقوع
الهجوم .

٢ — إنشاء الخنادق .

٣ — قوى ذرية ضاربة لتحطيم قوى العدو .

٤ — إنشاء قواعد قاذفات القنابل .

٥ — تموين الطائرات بالوقود جويًا .

٦ — التوسع فى إنشاء قواعد التموين الأرضية .

٧ — استخدام طائرات تستوعب كمية كبيرة من الوقود .

وإذا توفر الوقت اللازم تستطيع الدولة استخدام وقود ذى طاقة
عالية مثل الوقود النووي .

ويمكننا أن نخلص من تحليلنا السابق أن الاقتصادى لا يقدم حلاً
تاجعاً للمشكلات الاقتصادية الحربية ، وإنما تقتصر مهمته فى الواقع
على تعريف المختصين بوسائل ومشاكل الدفاع والأمن القومى بالكيفية
التي يمكن بمقتضاها أن يسهم التحليل الاقتصادى فى اختيار السياسات
الحكيمة التى تجمع بين الكفاءة فى التصرف العسكرى وبين الاقتصاد
فى انفاق الموارد المخصصة للأغراض العسكرية .

الفصل الرابع

احتمالات نشوب الحرب

ومشكلات فترة التأهب

إن اقتصاديات الحرب تتكون في الحقيقة من شطرين ، أولهما شبح الحرب وهو عبارة عن الانعكاس الذي يحدث في كل من البنيان الاقتصادي والسياسي في أوقات السلم ، والثاني هو التأثير الذي يمارسه كل من البنيان الاقتصادي والسياسي في تقريب احتمال انفجار الحرب في وقت السلم .

إذا بدأنا بالخطر الاول ، فإن التهديد باحتمال نشوب الحرب يجعل الجيوش في حالة يقظة تامة ، مما يدفعها إلى سحب الكثير من القوى العاملة المنتجة في مجالات الصناعة ، هذا إلى جانب سحب الآلات الهامة في هذا المجال . وللمحاولة تخفيف تأثير هذه العملية على البنيان الاقتصادي ، يمكن القول أن فترة الخدمة العسكرية الإجبارية تدعم قدرة الأفراد على الصناعة بعد ذلك ، أي أن فترة الخدمة الإجبارية لا تذهب هباء كما يقول بعض رجال الصناعة . إذ من الواضح أن التدريب العسكري من سن ١٩ إلى ٢٩ سنة يجعل من الشاب خامة

طبية تتمتع بلباقة تامة في مجالات الصناعة ، هذا إذا لم يكن قد أمضى هذه الفترة في ممارستها قبل دخوله التجنيد ، العكس صحيح .

وعلى ذلك فإن الفائدة التي تعود على القوى المنتجة من الممكن أن تكون نتيجة للتدريب العسكرى ، تلك الفائدة التي هي أعم بكثير من الفائدة الناتجة عن الخبرة الصناعية ، ولهذا فلا يمكن أن نقارن هذه الفائدة بالخسارة التي تنتج عن سحب كثير من العمال الصناعيين للخدمة بالجيش .

أما إذا كانت الخدمة العسكرية اختيارية ، فيجب أن تكون مرتبات العسكريين مساوية لما يتقاضاه أمثالهم في الحياة المدنية ، إذ أن الحصّة السنوية للدولة من الموارد التي تدخرها من الإنتاج لمواجهة نشوب الحرب هي في الواقع مساوية تقريباً للحصّة التي تصرف منها الهيئات المسئولة عن الدفاع القومى .

وعند ما قرر مؤتمر بروكسل المالى الذى عقد فى عام ١٩٢٠ د أن بلاد العالم ما زالت توجّه ٢٠ ٪ من مصروفات الدولة للتسليح ، لم يكن هذا يعنى أن الدول المختلفة كانت تنفق نسبة الـ ٢٠ ٪ فى هذا المجال . إن الرقم الصحيح لدخل الدولة ، أو للقوى الإنتاجية التي كانت تشتغل سنوياً فى الاستعداد للحرب ، لا بد أنه كان أقل بكثير من الـ ٢٠ ٪ ، فمن الصعب تحديد مثل هذا الرقم على وجه الدقة ، حتى لو استخدمنا الكثير من الاحصائيات .

في عام ١٩١٣ أوضح الإحصائيون أن إجمالي الدخل للمملكة المتحدة كان يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٤٠٠ مليون جنيه استرليني، بينما كانت نفقات الجيش حوالي ٨٠ مليون جنيه استرليني. وعلى ذلك فإن النسبة بينها تتراوح بين ٣٪ و ٤٪، وكذلك الوضع بالنسبة لفرنسا وألمانيا. ومن الملاحظ أنه في بلاد التجنيد الإجباري تكون مراتب الجنود أقل نسبياً بكثير منها في البلاد التي تطبق نظام التجنيد الاختياري. وفي خلال الفترة التي تسبق الحرب، كانت هذه النسب تتفاوت تفاوتاً كبيراً من وقت إلى آخر. أما في المملكة المتحدة فإن النسبة لم ترتفع عن ٤٪ حتى في وقت الاستعداد التام لحمل السلاح. ورغم بساطة هذا الرقم يجب أن نضع في الاعتبار أن الدخل الذي بنيت عليه هذه النسبة هو الدخل الكلي للدولة، وليس فائض الدخل.

إن شبح الحرب لا يظهر فقط في التكاليف المباشرة للقوات المسلحة، فتاريخ إنجلترا يشهد بالكثير من الأمثلة في التضحية بالاستعداد للحرب، عن طريق تدعيم مثل هذه القوات بصورة غير مباشرة. لقد نصت قوانين الملاحة البحرية على منع السفن التجارية الأجنبية من مباشرة عملياتها التجارية على الشواطئ البريطانية في أوقات السلم بقصد تدريب البحارة لاستخدامهم في أوقات الحروب، وبقصد حماية السفن التجارية البريطانية التي يمكن تحويلها إلى سفن حربية عند الحاجة لها. والهدف من هذين الإجراءين هو عدم استخدام الأجانب

على السفن البريطانية، غير أن الاختراعات الحديثة - في مجال تصميم السفن الحربية والتجارية - جعلت من الممكن الاستغناء عن السفن التجارية للقيام بالمهام الحربية ، وبذلك فقد تلاشت مهمتها في حالة الحرب .

هذا فضلا عن أن سلاح البحرية مازال يوالى المعونات إلى أنواع معينة من سفن الخطوط السريعة ، بشرط أن يكون من صفات تصميمها القدرة على التحول إلى سفن حربية احتياطية عند الحاجة . وعلى الرغم من أهمية استخدام السفن التجارية في الحرب ، وما كان لها من أثر في الدفاع القومي ، فإن الدافع إلى بناء أسطول تجارى كان دائما هو الخوف من شبح الحرب أكثر من الرغبة في استخدامه للكاسب الاقتصادية .

كذلك فإن سرعة نقل العديد من القوات المحاربة إلى الجبهة كان عاملا هاما في تحديد أهمية خطوط السكك الحديدية . هذا بالإضافة إلى أن متطلبات الحرب كان لها أثر واضح على التطور الطبيعى للنقل الجوى ، فقد تم صياغة قانون الطيران بالصورة التى تكفل حماية المناطق العسكرية من عمليات التجسس الجوية . إنما يلاحظ أنه على الرغم من أن الحكومات كانت مسيطرة سيطرة كاملة على تصميم الطائرات التجارية ، فإن هذا لم يكن يمنع من التفكير فى تحويل طراز هذه الطائرات إلى طائرات حربية .

ومن ثم فإن أى تدخل يطرأ على التيار الطبيعى للقوى الاقتصادية يؤدى حتما - بطريقة أو بأخرى - إلى التأثير على الزيادة فى موارد الإنتاج ، مما ينتج عنه ذلك الانخفاض الملحوظ فى رخاء الدولة ، لو أنه لم توجد متطلبات الدفاع هذه .

وتسوقنا مشكلات فترة التآهب إلى البحث فى مدى تأثير الاستعداد للحرب على قطاع الزراعة ، فى بلد يعتمد أساساً على نشاطه الصناعى . ولنضرب مثلاً بالمملكة المتحدة التى تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراد الكثير من مواردها الغذائية . لقد كانت تستورد من الخارج فى فترة ما بين الحربين ما يعادل نصف ما تستهلكه من اللحوم ، وحوالى ٨٤٪ من القمح والدقيق و ٩١٪ من الزبد و ٨٣٪ من البيض و ٦٢٪ من السكر ، من مجموع استهلاكها^(١) . وقد كان من الممكن أن تحصل المملكة المتحدة على ضعف هذه الكمية ، وذلك بمضاعفة جهود العمال والآلات لإنتاج الفحم وغيره من السلع التى تستخدم فى عمليات التبادل التجارى ، بدلا من استخدامها فى الأغراض المحلية . غير أنه لدى نشوب الحرب يجب على أى دولة ألا تجازف فى الاعتماد على الواردات فى موادها الغذائية ، فمن المحتمل جداً منع ورود هذه المواد الرئيسية فى أى وقت . ولكن على الرغم من هذا ، فقد كان من الممكن زيادة إنتاج المملكة المتحدة من المواد الغذائية ، على أن تظل

معتمدة على عمليات الاستيراد ، فإما أن تعتمد في مواد غذائها على الأساليب الاقتصادية العادية، وإما أن تضحي ببعض هذه الفوائد التي تحصل عليها في أوقات السلم من أجل توفير الضمان الكافي عند خطر نشوب الحرب ، وهذا الضمان يتطلب أن تستمر المملكة المتحدة في تخزين كميات كبيرة من القمح تكفي لمدة عام مثلا، وذلك عن طريق وضعها في المخازن القومية للحبوب ، على أن يؤخذ من هذا المخزون ما تحتاجه البلاد لعمليات الاستهلاك ، مع مراعاة أن تحمل محله كميات أخرى ، بشرط أن يظل حجم المخزون المتفق عليه كما هو دائما . ولكن هذا الإجراء سيكلف الكثير من النفقات . وهناك إقتراض آخر، ألا وهو نظام فرض الرسوم العالية على الواردات من المنتجات الزراعية ، مما يؤدي إلى أن تنجح قوى الدولة المنتجة إلى التنمية الزراعية بدلا من التنمية الصناعية ، فيؤدي بدوره إلى الاستغناء عن استيراد المواد الغذائية في الأوقات العصيبة. بيد أن هذا الإجراء يتطلب أيضاً نفقات باهظة، لو حاولت الدولة أن تطبقه بالطريقة السليمة. يضاف إلى ذلك أن تدعيم الإنتاج الزراعي يحتاج بطبيعة الحال إلى الكثير من المخصبات الزراعية التي يجب الحصول عليها من الخارج، والتي من الممكن منعها عن المملكة المتحدة في حالة نشوب الحرب .

وجدير بالذكر أن هناك بعض الصناعات التي لها علاقة بإنتاج بعض المواد والآلات اللازمة في صناعة الذخيرة، مثل صناعة الحديد والصلب،

والصناعات الهندسية، وبعض الصناعات الكيماوية والتعدينية ، هذا إلى جانب وجود بعض المصانع التي لا تخدم مباشرة الأغراض الحربية، ولكن من الممكن أن تتحول مثل هذه المصانع إلى خدمة هذه الأغراض، مثل أحواض السفن التي يمكن أن تتحول إلى أحواض لبناء السفن الحربية، ومثل مصانع الصباغة التي يمكن أن تتحول إلى مصانع لإنتاج المواد المتفجرة .

وعلى ذلك فإن الدولة التي لا يوجد بها مثل هذه المصانع التي يمكن توجيه إنتاجها إلى الأغراض الحربية ، ستواجه موقفاً عصيباً عند نشوب الحرب في أى وقت. إن مثل هذه الدولة ستحاول أن تقضى على هذا النقص باصطناع أنواع مختلفة من المشجعات ، مما سيفضى بطبيعة الحال إلى خسارة اقتصادية مستمرة .

ويأتى بعد ذلك ما يسمى بالصناعات « الرئيسية » ، ففي بعض الأحيان يشمل هذا اللفظ جميع الصناعات الهامة التي تؤدي إلى رفاهية اقتصاد الدولة ، كالصناعات الهندسية وصناعة اللاسلكى. غير أن هذا اللفظ يجب أن يقتصر على الصناعات التي هي بالفعل « رئيسية » ، أى أنه لا بد أن تشمل هذه تلك الصناعات التي تبدو بمثابة صناعات صغيرة، لأن إنتاجها ذو قيمة مادية محدودة، وإن كان لاغنى عنها في إنتاج الصناعات الكبيرة الهامة . هذه الصناعات تمثل الصناعات «الممغنطة» التي بدونها ستتوقف صناعة محركات السيارات ، ومثل صناعة الصباغة التي لاغنى

عنها في عملية النسيج، وكذلك صناعة الزجاج الطبي الذي يدخل في صناعة العديد من أدوات البحث العلمي .

إن هذه الصناعات لها أهميتها إما بالنسبة للصناعات الحربية ، وإما بالنسبة للصناعات المدنية ، والبعض منها له أهميته في هذين النوعين . من الصناعات معاً . ولذلك فإن أهمية هذه الصناعات الرئيسية ليست أهمية مادية ، ولكن أهميتها تنسحب إلى ضرورتها القصوى لإنتاج بعض الصناعات الحربية الرئيسية .

كذلك إذا كانت هذه المواد الرئيسية في حيازة إحدى الدول التي قد تصبح دولة معادية ، فلا يمكن الحصول على هذه المواد منها في فترة الحرب ، وعندئذ سيتدهور الموقف أكثر مما لو كانت هناك مصادر أجنبية أخرى يمكن استيراد هذه المواد منها . وهنا يمكن أن نفترض أن عنصر العمل وعنصر رأس المال - وما تفرضه عليهما الحكومة من متطلبات لإنتاج بعض الصناعات المعينة خوفاً من الحرب - سوف يتوقف إنتاجهما بعض الشيء في الوقت الذي كان من الممكن لهما أن يساهما مساهمة فعلية في زيادة الانتعاش الاقتصادي للدولة . هذا إلى أنه من الممكن أيضاً أن يظل هذين العنصرين دون مستوى التشغيل الكامل ، حتى في وقت السلم ، إذ يوجد عادة عدد من العمال العاطلين الذين يمكن توجيههم لإنتاج الصناعات التي تود الحكومة تدعيمها .

وما تقدم تتضح طبيعة المشكلات التي قد يثيرها توقع نشوب الحرب . وهنا ينبغي على كل فرد أن يتوقع دائماً حدوث الشيء الذي يجب أن يحمى نفسه منه ، والذي قد يعاني منه عند حدوثه . أما الدولة المحاربة فيجب أن تضحى بالقليل من فائضها في أوقات السلم ، لكي تستطيع التغلب على مشكلة النقص في المواد الغذائية والسلع الضرورية في حالة نشوب الحرب . أما إذا ابتعد شبح الحرب ، فإن الدولة لن تحتاج لمثل هذه التضحية .

الفصل الخامس

الاقتصاد القومى

فى تحوله من ظروف السلم إلى الحرب

لا شك أن الحربين العالميتين الأولى والثانية قد كشفتنا عن حقائق اقتصادية بالغة الأهمية لرجال السياسة والاقتصاد ، وهى أن الكيان الاقتصادى للدولة المحاربة لا بد أن يعتوره كثير من التغير والتبدل لى يتلاءم مع ظروف الحرب القائمة، وما يحتاج إليه المجهود الحربى من تعبئة الموارد بالدولة فى سبيل تحقيق هدف واحد ألا وهو النصر النهائى . أما الحقيقة الثانية التى كشفت عنها أحداث الحربين العالميتين، فهى أن هذا التحول من ظروف السلم إلى ظروف الحرب يقتضى تدخلاً مباشراً من الدولة على أوسع نطاق ، أو ما تعارف عليه الناس عامة بالتوجيه الاقتصادى. ولقد تختلف وجهات النظر بشأن التوجيه الاقتصادى، ومدى أهميته وفائدته الاجتماعية فى أوقات السلم ، إلا أنه فى أوقات الحرب أمر لا مبدى عنه ، ويمكن أن نجرى تقسيمه لأغراض التحليل إلى ما يأتى .

١ — السياسة الاقتصادية فى ظروف الحرب والسلم .

٢ — المبادئ الأساسية فى تعبئة الموارد للمجهود الحربى .

٣ — قابلية الموارد للتحويل من صناعات السلم إلى صناعات الحرب.

٤ — سياسة الرقابة على الإنتاج والتوزيع .

٥ — سياسة التمويل وتثبيت الأسعار .

٦ — سياسة تمويل المجهود الحربي .

وسنعرض في هذا الفصل للمشاكل الثلاث الأولى على أن نتناول المشاكل الثلاث الأخيرة بالبحث في الفصل التالي .

السياسة الاقتصادية في ظروف الحرب والسلم

لا شك أن الهدف الأساسي من اشتباك جماعة من الجماعات في حرب هجومية أو دفاعية هو الانتصار العسكري في نهاية المعركة الدامية بين هذه الجماعة وجماعة أو جماعات أخرى . وقد تكون الحرب في الأزمنة الغابرة ذات طابع محلي وأمر ثانوي ، فقد تتشابك القبيلة مع قبيلة أخرى . أو دويلة مع دويلة أخرى ، ولا يتعدى نطاق هذه الحرب منطقة واحدة من مناطق العالم . أما الحرب الحديثة فهي حرب قد تحتاج شعوباً عدة ، وقد يمتد نطاقها إلى العالم بأسره ، فتصبح لها الأولوية على ما عداها من أهداف أخرى لأفراد الجماعة ، ويضطرب الاقتصاد القومي بطابع الحرب ويتأثر به إلى أبعد الحدود ، ويصبح في النهاية مستخراً لهدف واحد هو النصر النهائي في المعركة الحربية . وإذن فالحرب العامة الحديثة إما اندحار وانهار للدولة أو انتصار لها ، وطالما كانت النتيجة.

الحتمية فناءً أو بقاءً للدولة، فلا بد أن يكون للحرب الاعتبار الأول في السياسة العامة للدولة المحاربة . أما الاعتبارات أو الأهداف الأخرى فهي ثانوية ، ولا تعدو أن تكون متممة للاعتبار الاسمي — وهو النصر النهائي — وتابعة له .

وما دام الأمر كذلك ، فلا غرو إذن أن تكون المبادئ العامة للسياسة الاقتصادية في أوقات الحرب تنطوي على تبسيط كبير لإدارة دفة الاقتصاد القومي . إذ أن الإطار الاقتصادي للدولة في أوقات السلم يتأثر في تكوينه بالأغراض والأهداف المتعددة للأفراد والجماعات المختلفة ، وهؤلاء بطبيعة الحال لا بد أن يقوم بينهم التنافس — ولو إلى حد ما — سواء في مجال الإنتاج للحصول على الموارد والمواد الخام والأيدي العاملة ، أو مجال الاستهلاك للحصول على مختلف السلع التي تشبع الحاجات المتعددة لهؤلاء الأفراد وتلك الجماعات . وكل قرار يصدره رجل الأعمال في ميدان الإنتاج لا بد أن ينطوي — كما نعلم من دراستنا الاقتصادية — على تضحية في إنتاج بدائل أخرى من السلع المختلفة . لنفرض مثلاً أن الموارد الإنتاجية في المجتمع موظفة توظفاً يقرب من الكمال ، فاستخدام قدر معين من رأس المال والعمال في مشروع ما لا بد أن يتضمن التضحية بمشروع آخر كان من الممكن أن يُستخدم فيه هذا القدر المعين من رأس المال والعمال . وبعبارة أخرى فطالما كانت موارد المجتمع، من عمل ورأس مال، محدودة

ونادرة ندرة نسبية ، فإن إنتاج ثم استهلاك سلعة ما ينطوى بطبيعة الحال على تضحية بإنتاج واستهلاك سلعة أو سلع أخرى .

وما دمنا نسلم بهذه الحقيقة الاقتصادية ، فلا بد أن نسلم أيضاً بأنه لا يوجد حد فاصل بين مطالب هذه الجماعة أو تلك أو بين مطالب الأفراد والجماعات كل على حدة ومطالب المجتمع كوحدة ، فكل هذه المطالب والأهداف المتعددة - سواء أكانت تحقق منافع خاصة للأفراد والجماعات أو منافع عامة تعود على أفراد المجتمع جميعاً - تتنافس مع بعضها البعض على الموارد المحدودة النادرة . وإذا كانت الموارد نادرة ، فعلى أى أساس نختار مثلاً بين إقامة أحد الكبارى أو إنشاء أحد المتنزهات العامة ، أو تشييد إحدى المكتبات العامة ، أو إقامة مشروع إنتاجى جديد ؟ هذه أهداف عامة متعددة ، وقد يكون تحقيق إحداها منطوياً على التضحية بالأهداف الأخرى ، فمشكلة الاختيار إذن ليست من البساطة بحيث يمكن التغاضى عما تتضمنه من تعقيدات كثيرة .

أما فى أوقات الحروب فالأمر جد مختلف ، إذ يصبح الاختيار أقل تعقداً وأكثر بساطة . ولانعى بذلك أن مشكلة الاختيار لا تنشأ فى القطاع الخاص بالنسبة لإنتاج سلع الاستهلاك وتوزيعها ، غير أن المشكلة أقل تعقداً والاختيار يصبح أضيق نطاقاً نتيجة لتخصيص جزء كبير من الموارد للجهود الحربى . كما أن مشكلة الاختيار فى القطاع العام لا بد أن تكون قائمة هى الأخرى ، إذ لا بد للحصول على

أعظم فائدة من القوى الإنسانية القليلة والخامات القليلة ، أن يستوثق الزعماء والقادة من أنه لا يطفئ فرع من فروع الإنتاج الحربي على حساب النقص في فرع آخر . وبعبارة أخرى فلا بد من توزيع الموارد من الخامات والآلات والأيدي العاملة في القطاع الحكومي على الفروع المختلفة للجهود الحربي توزيعاً ملائماً متناسقاً يحقق الهدف النهائي من الاشتباك في الحرب . ولا غرو إذن إذا كانت مشكلة توزيع الموارد على الجهود الحربي من أهم مسائل التنظيم في الحرب ، وهي تنطوي بداهة على مشكلة الاختيار بين الاستعمالات المختلفة لهذه الموارد . غير أنه طالما كان هناك هدف واحد من وراء كل ذلك — وهو النصر في الحرب — فإن المشكلة أيسر حلاً في زمن الحرب منها في أوقات السلم ، فالمشكلة العملية التي تواجه الدولة في الحرب هي من طبيعة تختلف تمام الاختلاف عن تلك التي تنطوي على التفضيل بين الأغراض المتباينة والأهداف المتعددة في زمن السلم .

وأهم القرارات التي تصدرها الدولة المحاربة هو القرار الذي يفصل في وضوح بين مطالب الدولة والمطالب الخاصة للمواطنين ، ويعتبر هذا القرار نافذاً ، حالما تدخل الدولة ميدان الحرب . ولا بد أن ينطوي هذا القرار على تخصيص أقل قدر ممكن من الموارد للمدنيين ، وهو القدر الذي يلزم للمحافظة على صحة المواطنين ونشاطهم وحيويتهم في الإنتاج ، أما ما عدا ذلك من الموارد فإنه يستخر لكسب الحرب .

ومع أن أغراض السياسة الاقتصادية في زمن الحرب تبدو بسيطة بعيدة عن التعقيد ، وهي تنطوي على تخصيص أدنى قدر ممكن من الموارد لإنتاج سلع الاستهلاك ، وتخصيص ما يتبقى بعد ذلك لأغراض الحرب ، إلا أن تنفيذ هذه السياسة — وهي جانبها الإداري — التنفيذ — يصبح بالغ التعقيد ، ولا بد أن يكون الجهاز الإداري من القوة والكفاية بحيث يواجه هذه الأعباء الجسيمة التي تلقى على عاتقه في ظروف طارئة كظروف الحرب ، وإنا لنذكر جيداً أنه مهما بلغ الإشراف الحكومي في مجتمع رأسمالي في أوقات السلم ، فإنه إشراف محدود ضيق النطاق ، والجزء الأكبر من الاقتصاد القومي متروك للنشاط الخاص الأفراد ، ولا يهدف هذا الإشراف في معظم الأحوال إلا لمحاولة تنسيق الأوضاع المتغيرة التي يحققها هذا النشاط الخاص رعاية للصالح الاجتماعي العام ، فلا يتخذ إذن هذا الإشراف الحكومي صورة التدخل السافر في النشاط الاقتصادي . ولا يعدو الإشراف أن يكون ضريبة على إنتاج أو استيراد إحدى السلع ، أو إعانة حكومية لفرع معين من فروع الإنتاج .

أما في أوقات الحروب فلا مناص من أن يكون التدخل الحكومي على نطاق واسع لاعتبارات شتى . الاعتبار الأول هو أنه لا يمكن للدولة أن تعتمد على الوازع الشخصي للأفراد في تعبئة الموارد للجهود الحربية . فالتطوع بالمال والموارد والجهود الإنسانية في سبيل الحرب

لا يمكن أن يكون كافياً لجمع القوات الضخمة من الرجال والموارد والمعدات الحربية الأخرى . لا بد إذن من فرض التجنيد الإجبارى لجمع هذه القوات ، ومن استعمال سلطة الدولة وسيادتها فى توجيه العمال ، والاستيلاء على السلع والمصانع والأرض وطرق المواصلات والمرافق العامة الأخرى أو فرض الرقابة على طريقة استعمالها .

الاعتبار الثانى أنه حتى لو لم تكن ثمة صعوبات عملية فى تعبئة الموارد ، فلا بد أن ينشأ كثير من الصعوبات فى توجيه هذه الموارد الوجهة الصحيحة ، فأى نظام اقتصادى حر ليس من الضرورى أن يتعدل ويتكيف بالسرعة المطلوبة ليتلاءم مع الأوضاع الجديدة التى تقتضيها ظروف الحرب . إن فترة الحرب ومداها ونطاقها أمر لا يمكن أن يتكهن به رجال السياسة فى الدولة ، كما أن أعمال العدو براً وبحراً قد تقلب الخطة العسكرية والخطة الاقتصادية العامة من آن لآخر .

يؤخذ يكون من الضرورى فى مثل هذه الأحوال تدفق الأموال للاضطلاع ببناء إنشاء أجهزة ومعدات حربية خاصة فى أماكن عدة ، وإنتاج أو استيراد سلع لازمة وضرورية للجهود الحربى ، وتخصيص أموال للإنفاق على مشاريع ذات إنتاج من طبيعته انقطاع الطلب عليه بمجرد وقف العمليات الحربية . ومادام الأمر كذلك ، فلا بد أن الدولة تتحمل جزءاً كبيراً من هذه المخاطر ، وأن تمنح الضمانات الكافية للمتجهين لتحقيق هذه الأهداف ، وتؤمن بعض العمليات . وجملة القول فلا بد أن تسهم

الدولة بقسط وافر في الميدان التجارى والصناعى ، وأن يكون تدخلها سافراً على نطاق واسع ، تحقيقاً لهدف واحد هو المحافظة على كيان المجتمع من العدوان الخارجى والإبقاء على تراثه وتقاليده وحرياته الأساسية ، وهو هدف عام يتطلع إليه جميع الأفراد في الدولة المحاربة .

أما الاعتبار الثالث فهو أن نظام الثمن في المجتمع الرأسمالى الحر قد لا يحقق التوزيع العادل لمختلف السلع في مجال التبادل . وغير خاف أن الدولة إذا اشتبكت في حرب عامة ، فلا بد أن تدخل الأسواق مشترية ، وسوف تشتري بطبيعة الحال كميات كبيرة من السلع اللازمة للقوات المحاربة على اختلافها . ولما كانت زيادة إنتاج هذه السلع لمواجهة الزيادة الكبيرة في الطلب الحكومى عليها أمراً عسير المنال في وقت الحرب ، فلا بد أن يرتفع مستوى الأسعار العام بشكل مزعج للغاية . وحتى إذا لم تدخل الدولة في السوق لتسكون جزءاً من الطلب المتزايد على مختلف السلع ، فإننا لانشك في أن الأفراد أنفسهم سوف يتنافسون ، ويتدافعون بالمناكب على شراء السلع التى تصبح شحيحة في السوق ، والتى لا يرجى ورود كميات كافية منها إلى المتاجر طوال فترة الحرب . وتنافس الأفراد على شراء السلع ، لإشباع حاجة عاجلة فحسب ، بل لاختزانها لأغراض الاستهلاك في المستقبل الغامض المجهول ، سيدفع بالأسعار إلى الارتفاع بمحده منقطعة النظير . ولا يمكن اعتبار ارتفاع الأسعار طريقة مثلى للحد من زيادة الطلب ، إذ ليس من الخير للجماعة .

ولامن حسن التوزيع ، ألا يقتنى السلع إلا كل من يمكنه أن يدفع أكثر من غيره ، وهم قلة في المجتمع إزاء عدد كبير من الطبقات الفقيرة والمتوسطة التي لا يمكنها بدخولها المتواضعة أن تنافس طبقة الأثرياء وذوى الجاه والمال فى الحصول على السلع الضرورية . وإذن فلا معدى عن اضطلاع الدولة بمهمة جديدة ، وأن تستخدم سلطاتها الواسعة فى الاشراف على الاستهلاك وتحديد أسعار بعض السلع .

فلهذه الاعتبارات مجتمعة تجد الدولة نفسها وقد اضطرت إلى وضع تنظيمات جديدة معينة ترمى بها إلى توجيه الجهاز الاقتصادى والاشراف عليه اشرافاً مركزياً على نطاق واسع ، مادام للدولة مقصد نهائى واحد هو كسب الحرب . إذ أن العجز الكبير فى السلع ، والخطر الدائم من العدوان الخارجى ، وضرورة تعبئة الموارد لصدد هذا الخطر ، والابقاء على صحة ونشاط وحيوية أفراد الشعب فى أتون الحرب المستعرة ، هى فى مجملها منطق هذا التنظيم الاقتصادى ، وهو بطبيعة الحال يختلف عن أى تنظيم آخر عرفته الجماعات الرأسمالية فى الأحوال العادية .

المبادئ الأساسية فى تعبئة الموارد للجهود الحربى

لقد رأينا فيما تقدم أن السياسة الاقتصادية للدولة فى زمن الحرب ترمى إلى غرض أساسى واحد ، لتحقيق هدف نهائى واحد ، وهو

إنتاج أعظم قوة حربية لصد العدو ، أو الهجوم عليه مع المحافظة على أقل مستوى ممكن من الاستهلاك .

ولكى يتحقق هذا الغرض لا بد للدولة المحاربة أن تحصل على الرجال والمعدات الحربية المختلفة من سفن وطائرات وغواصات ومدافع ودبابات وأسلحة حربية . فهل يمكن أن يكون ثمة احتياطي من الموارد المعطلة تستطيع أن تسحب منه الدولة ، إذا ما دخلت الحرب ؟ الإجابة عن ذلك تتوقف على المدى الذى يصل إليه حجم التوظيف قبيل اشتعال الحرب ، فإذا لم يكن الاقتصاد القومى مزدهراً ، بمعنى أن الموارد الإنتاجية بالمجتمع غير موزعة توظفاً كاملاً ، أو بعبارة أخرى أن بعض هذه الموارد متعطّل فعلاً ، فهناك مجال كبير لتوظيف هذه الموارد المعطلة التى يعبر عنها الاقتصاديون عادة باحتياطي الحرب . وهذا الاحتياطي هو أول ما تلجأ إليه الدولة فى توجيه الموارد للإنتاج الحربى .

وفضلاً عن ذلك فهناك احتياطي آخر من الأيدي العاملة والموارد الأخرى لا يسهم فى الإنتاج فى الأحوال العادية ، ولا يكون جزءاً آمناً عرض هذه الموارد فى أسواقها ، ومن الأمثلة على ذلك النساء اللاتى يعملن عادة كربات المنازل ، والأراضي المستعملة كملاعب أو متنزهات عامة ، وما إلى ذلك . بل إنه قد يوجد جزء من العمال ممن لا يشتغلون بعمل دائم متصل ، أو ممن لا يشتغلون إلا بعض الوقت . وهذا

الإحتياطى الآخر يكون جزءاً من الموارد يمكن للدولة أن تستحوذ عليه ، وتوظفه فى أعمال مدنية أو عسكرية تحقيقاً لأهداف المجهود الحربى . وقد يكون هذا الإحتياطى صغيراً نسبياً ، إذا قورن بالإحتياطى الأول ، ومع ذلك فله أهمية كبرى فى الظروف الطارئة الاستثنائية التى تمر بها الدولة .

أما الإحتياطى الثالث فهو ما قد نعبر عنه بإحتياطى القوة الشخصية الكامنة ، فالعمال المشتغلون فعلاً قد يمكن لهم فى الظروف الاستثنائية للحرب أن يضاعفوا جهودهم ، وأن يعملوا لزمان أطول وعلى نوبات متصلة وطويلة المدى ليلاً ونهاراً بلا اعتبار لأيام العطلة الأسبوعية أو الأعياد والمناسبات القومية . ولا يوجد هناك احصاء دقيق يكشف لنا عن مقدار الزيادة الاحتمالية فى الإنتاج فى أوقات الحرب ، ومع ذلك فإننا لانشك فى أنها زيادة لا يستهان بها . ولا أدل على ذلك من احصاء ساعات العمل فى المملكة المتحدة فى خلال الحرب العالمية الثانية ، إذ ارتفعت من ٤٦½ ساعة إلى ٥٠ ساعة أسبوعياً ، كما زادت قوة تشغيل المعدات الإنتاجية الأخرى . غير أنه يجب ألا نبالغ فى أهمية هذا الإحتياطى فى زيادة معدل الإنتاج ، إذا أخذنا فى الحسبان ما يحتمل أن ينقص من وقت العمل وتشغيل الآلات بسبب أعمال العدو ، وقد يتوقف العمل كلية لأسباب أخرى متعلقة بالحرب . ومهما يكن من أمر فلا مرأ أن ثمة زيادة صافية فى الإنتاج الكلى نتيجة لزيادة عدد ساعات العمل وتشغيل الآلات .

أما الاحتياطي الرابع ، وقد نعبر عنه بالاحتياطي الرأسمالي ، فهو ينطوي في الواقع على نقل الموارد الموظفة في أعمال الإنشاء والتعمير والإصلاح إلى الأعمال والصناعات الحربية. إذ في زمن السلم لا شك أن جزءاً كبيراً من القوة العاملة وموارد الجماعة يشتغل في إنتاج المعدات الرأسمالية اللازمة لإنتاج سلع الاستهلاك ، أو في إنتاج سلع دائمة الاستعمال كالمساكن والأبنية العامة ، أو في المحافظة على رأس المال الحقيقي سليماً ، وتعويض ما فقد منه واستنزفته عمليات الإنتاج ، أو في إصلاح وتجديد الآلات والمعدات الرأسمالية لتبقى دائماً صالحة للاستعمال ، أو في المحافظة على الطرق والسكك الحديدية وتعويض ما استهلك من مختلف السلع . وهنا لا تجد الدولة مناصاً من استخدام جزء كبير من الموارد التي كانت مخصصة لهذه الأغراض في أوقات السلم بما يتفق مع خدمة المجهود الحربي . ومن ثم فإننا نتوقع انعدام تكوين رأسمال قومي جديد يضاف إلى رأسمال المجتمع ، أو يعوض ما استهلك منه ، ويتبع ذلك أن تصبح الدولة قادرة على تخليص الموارد التي كانت مخصصة لهذا الإنتاج الرأسمالي لأغراض السلم وتوجيهها وتعبئتها للاشتغال في منشآت مخصصة للإنتاج الحربي . وكل زيادة في هذا الإنتاج الحربي تقابلها بطبيعة الحال خسارة في الإنتاج الرأسمالي العادي ، كإنشاء المساكن والأبنية العامة والمصانع المتخصصة في إنتاج سلع السلم . والسبب في ذلك — كما أوضحنا من قبل — هو

ندرة الموارد في المجتمع ، فلا يمكن زيادة الإنتاج الحربي إلا بتخليص المورد من إنتاج سلع السلم . كما أننا نتوقع في نفس الوقت نقصاً ملحوظاً في الاصلاحات والتجديدات الرأسمالية إلى أقل درجة ممكنة ، ونقصاً في المخزون من السلع ، سواء لدى المنتج أو تاجر الجملة أو تاجر نصف الجملة أو تاجر التجزئة . ومن هنا ندرك بوضوح لماذا تشتد أزمة المساكن في أوقات الحروب وفي أعقابها ، ولماذا تصبح الآلات والمعدات والأجهزة والطرق والسكك الحديدية وغيرها من المرافق في حالة بالغة من السوء وعدم الصيانة ، عندما تضع الحرب أوزارها . وهذه الحالة السيئة وحدها أبلغ دليل على ضرورة نقل موارد المجتمع من صناعات تشتغل بالزيادة في رأس المال الحقيقي الممثل في الآلات والمباني والمعدات الإنتاجية المختلفة ، أو بصيانة رأس المال والمحافظة عليه سليماً ، إلى صناعات حربية ترمى إلى إنتاج يختلف في طبيعته عن إنتاج السلم .

لقد رأينا إذن أن السياسة الاقتصادية ترمى إلى إنتاج أعظم قوة حربية لصد العدو أو الهجوم عليه ، وأن الدولة يمكن أن تزيد من حجم هذا الإنتاج الحربي بأن تستنزف من الاحتياطات المختلفة التي ذكرناها آنفاً ما تحتاج إليه من موارد إنتاجية يمكن تخصيصها وتوجيهها إلى هذا النوع الضروري من الإنتاج في ظروف الحرب القائمة . بيد أن السياسة الاقتصادية ترمى أيضاً إلى الهبوط بمستوى الاستهلاك إلى أدنى حد ممكن . إذ كلما نقص مستوى الاستهلاك العام ، نقص

حجم الإنتاج السكلى المخصص للاستهلاك تبعاً لذلك ، وأمكن بالتالى تخليص بعض الموارد التى كانت مخصصة لإنتاج سلع الاستهلاك وتوجيهها لإنتاج السلع الحربية . والدولة فى مثل هذه الحالة لا ترمى فى الواقع إلى خفض مستوى الاستهلاك بين طبقات الشعب ، وتحملها شظف العيش وقسوة الحرمان من طيبات الحياة ، بلا ضرورة تحتم ذلك أو مبرر يضطرها إلى اتخاذ هذا الاجراء العنيف . إن الضرورة قائمة والمبرر واضح ، فقد ذكرنا أن موارد المجتمع نادرة ومحدودة ، وهذه الندرة النسبية تفضى إلى نتيجة واحدة ، وهى أن الزيادة فى إنتاج معين لا بد أن تكون على حساب النقص فى إنتاج آخر . ولا يمكن للدولة إذن أن تحافظ على مستوى الاستهلاك العام أو تشجع على ارتفاعه ، ثم تستطيع فى نفس الوقت تحقيق الزيادة فى إنتاج سلع الحرب . لا بد إذن من التضحية بقدر محسوس من سلع الاستهلاك ، لكى يمكن زيادة إنتاج ما تحتاجه الدولة المحاربة من معدات حربية مختلفة .

ولكن يجب ألا يغرب عن البال أن الدولة لا يمكن أن تتماهى فى النقص فى الاستهلاك إلى حد كبير ، فهناك حداً دنى لشظف العيش لا يمكن أن يتحملة الأفراد ، وإذا رضوا به طواعية ، فلا مناص من أن يؤثر ذلك على صحة أبدانهم ونشاطهم وحيويتهم ، وهو اعتبار له أهميته فى المجهود الحربى ، سواء أكان الأفراد من المقاتلين فى الصفوف الأولى للمبارك الدائرة الرحى أم من المدنيين الذين يبذلون جهوداً عنيفة وراء الصفوف لخدمة هؤلاء المقاتلين ، وتزويدهم بما يحتاجون

إليه من امدادات مختلفة . وتدلنا بعض الاحصاءات عن المملكة المتحدة أن استهلاك المدنيين للواد الغذائية قد هبط من ١٢٥٨ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٣٨ إلى ١٠٧٦ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٤٣ (بأسعار ما قبل الحرب) أى بنقص قدره ١٨٢ مليوناً من الجنيهات ، وهو يعادل حوالى ١٤٪ من مستوى استهلاك ما قبل الحرب . أما استهلاك المدنيين للساع الأخرى فقد هبط من ٢٩٩٤ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٣٨ إلى ٢٥٦٥ مليوناً من الجنيهات في عام ١٩٤٣ (بأسعار ما قبل الحرب) أى بنقص قدره ٤٢٩ مليوناً من الجنيهات ، وهو يعادل حوالى ١٤٪ أيضاً من مستوى استهلاك ما قبل الحرب^(١) .

وبالإضافة إلى النزيف الداخلى من الموارد التى يمكن توجيهها لخدمة المجهود الحربى ، فهناك أيضاً نزيف خارجى له أهميته الكبرى فى استكمال الصورة التى نعرضها للتعبئة العامة للوارد . وقد تحصل الدولة على الموارد الخارجية نتيجة لاستثمارات سابقة قام بها الأفراد من مواطنيها فى الخارج . وإذا قامت الدولة بتصفية هذه الاستثمارات الخارجية ، لتسنى لها الحصول على مساعدة خارجية فى خدمة مجهودها الحربى ، كما لو كانت من مال وعمل خارجى ، بمعنى أنه يمكن للشعب أن

١ - تشمل السلع الأخرى على ما يلى : المشروبات الروحية ، الطباق ، أجور المساكن ، وقود وإنارة ، أدوات منزلية دائمة الاستعمال ، أدوات منزلية أخرى ، ملابس ، كتب وصحف ومجلات ، سيارات خاصة ، رحلات وانتقالات وترفيه وخدمات أخرى متنوعة .

يحصل على بعض الواردات من السلع اللازمة ، دون أن يلجأ إلى استخدام حصيلة الصادرات من السلع في دفع ثمن هذه الواردات : ولقد لجأت المملكة المتحدة إلى هذه الطريقة منذ بدء الحرب العالمية الثانية إلى نهايتها (سنة ١٩٣٩ إلى ١٩٤٥) ، فاستخدمت ما يقرب من ٥٠٠٠ مليوناً من الجنيهات كانت في شكل استثمارات خارجية للبريطانيين في البلاد الأخرى .

وتتحقق نفس النتيجة ، لو أن الدولة المحاربة تمكنت من الحصول على مساعدات مالية أو ديون من الخارج ، ذلك أن المال أو العمل الداخلي الذي كان لا مناص من توظيفه في إنتاج سلع التصدير ، بغية الحصول على ما يقابلها من سلع مستوردة من الخارج ، سيتمكن توفيره وتخصيصه للعمل في زيادة إنتاج مواد الحرب ، إذا أمكن الحصول على هذه السلع المستوردة ، بلا مقابل من سلع التصدير ، بل مما تقتضيه الدولة من ديون أو تحصل عليه من مساعدات خارجية . ولقد حصلت المملكة المتحدة إبان فترة الحرب على ما يربى على ٨٠٠٠ مليوناً من الجنيهات في شكل مساعدات أمريكية وكندية (٥٥٢٤ مليوناً من الجنيهات في الفترة من سبتمبر ١٩٢٩ إلى يونيو ١٩٤٥) واعتمادات إضافية خارجية (٢٨٧٩ مليوناً من الجنيهات)^(١) . ولقد

١ — كان النرض من فتح هذه الاعتمادات الخارجية الإضافية هو إيجاد وسيلة أخرى لتمكين المملكة المتحدة من شراء السلع المستوردة من الخارج ، دون حاجة إلى دفع ثمنها من حصيلة صادراتها ، بل خصماً من الحساب التراكم عليها في شكل اعتمادات خارجية مفتوحة في بنك إنجلترا .

أمكن للمملكة المتحدة بهذه الطريقة أن تحدد من صادراتها بنسبة ٤٥ ٪ من قيمتها في عام ١٩٣٨ ، كما أمكن انقاص عدد المشتغلين بصناعات التصدير من ٩٩٠.٠٠٠ عام ١٩٣٩ إلى ٢٥١.٠٠٠ عام ١٩٤٣ . ولولا هذه المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية لتغير هيكل التجارة الخارجية للمملكة المتحدة في فترة الحرب ، ولما أمكن زيادة المجهود الحربي بمعدلاته الفعلية ، ولما بلغت التعبئة العامة ذروتها . وحسبنا أن نذكر في هذا الصدد أن الإنتاج في القطاع الخاص قد ارتفع من ٧٨٩ مليوناً في عام ١٩٣٨ إلى ٥٢٤٩ مليوناً من الجنهات في عام ١٩٤٤ ، وهذه الأرقام تفصح بجللاء على مدى ما بلغتته التعبئة العامة للحرب ، بما لم يسبق له مثيل في تاريخ الحروب القديمة^(١) .

قابلية الموارد

للتحول من صناعات السلم إلى صناعات الحرب

ونحن نعرف من دراستنا للنظرية الاقتصادية كيف تنتقل الموارد من مشروع إلى آخر ، أو صناعة إلى أخرى ، في الأوقات العادية التي تسود فيها ظروف السلم الدائم . إذ في ظل المنافسة الحرة في أسواق السلع يجري التوسع في أي جزء من الاقتصاد القومي ، أو فرع من

فروع الإنتاج ، عن طريق التوسع في الإنتاج . وعند ما يشعر رجال الأعمال أن الإنتاج الكلى على سلعة ما قد زاد زيادة محسوسة ودائمة ، أو يجدون من المستهلكين اقبالاً متزايداً عليها ، فإنهم إذ يستهدفون تحقيق أقصى الأرباح لا بد أن يتوسعوا في إنتاج هذه السلعة ، وهذا التوسع في صناعة السلع الاستهلاكية سوف يستتبعه توسع مناظر في الصناعات الرأسمالية التي تزود هذه الصناعة بما تحتاج إليه من مواد وآلات ومعدات . وتبعاً لذلك فسيزيد طلب رجال الأعمال على العمال نتيجة لهذا التوسع في صناعات السلع الاستهلاكية والصناعات الرأسمالية المرتبطة بها ، وقد يكون هؤلاء العمال متعطلين فعلاً ، أو أنهم يعملون في فروع أخرى للصناعة ، فينتقلون إلى الصناعات التي حدث فيها هذا التوسع نتيجة لارتفاع مستوى الأجور فيها .

ومن ثم فإن تنقل الموارد الإنتاجية وتحولها من صناعة إلى أخرى إنما يحدث في مجال الاقتصاد القومي في أوقات السلم بدافع الربح ومستوى الأسعار والأجور . ولذلك فإن الاقتصاديين عادة يعلقون أهمية كبرى على جهاز الثمن في سير النظام الاقتصادي على اعتبار أنه يحقق التوازن المنشود بين الإنتاج والاستهلاك . فإذا انخفض سعر إحدى السلع ، وتضاءلت أرباح رجال الأعمال المشتغلين بصناعة هذه السلعة ، كان ذلك تذكيراً بنقص الطلب عليها ، وبضرورة الحد من إنتاجها ، لكي يتكافأ النقص في إنتاج السلعة مع النقص في الطلب عليها ،

ويتحقق بذلك التوازن بين إنتاجها واستهلاكها . والعكس صحيح إذا ما ارتفع سعر السلعة، وكان ذلك تذكيراً بزيادة الطلب عليها وضرورة التوسع في إنتاجها . وهذا هو ما يحدث فعلاً سواء أكان التوسع تجريه المصانع الحكومية أم المنشآت الخاصة .

أما في الظروف الاستثنائية للحرب ، فلا يمكن الاعتماد على جهاز الثمن أو تقلبات الأسعار والأجور ومستوى الربح في تحويل موارد الإنتاج من صناعة إلى أخرى . إذ لا بد أن يكون ثمة جهاز آخر حكومي يقوم بالدور الذي كان يلعبه جهاز الثمن ، ويخضع الموارد لإشراف الدولة إشرافاً مباشراً ، بغض النظر عن دافع الربح . إذ أن الغرض الاسمي للدولة في ظل هذه الظروف هو كسب الحرب كهدف قومي أساسي تتضام أمامه أية أهداف أخرى لرجال الأعمال . فلا غرو إذن إذا قامت الدولة في مثل هذه الأحوال الطارئة بالاستيلاء على المصانع والآلات والسفن وبالإشراف على توجيه القوة العاملة بما يتمشى مع أهدافها العسكرية ، سواء كان ذلك يتمثل في تحويل الأيدي العاملة من صناعات السلم إلى صناعات الحرب ، أم في تحويلها إلى الخدمة العسكرية إما بالتطوع وإما وفقاً لأوامر التعبئة العامة والتجنيد الإجباري . ولا غرو إذا أصدرت الدولة أوامرها العليا إلى أصحاب المصانع بالكف عن صنع بعض السلع وزيادة إنتاج سلع أخرى ، أو طلبت إلى المزارعين التوسع في زراعة أراضيهم حبوباً وخضروات

ومواد غذائية أخرى على حساب النقص في إنتاج المواد الخام اللازمة للصناعة ، طالما كان لتغذية الشعب والقوات المحاربة الاعتبار الاول من وجهة النظر العسكرية ، وكان استيراد المواد الغذائية في زمن الحرب مهمة عسيرة للنقص الكبير في عدد سفن الشحن التجارية من ناحية ولتعرض هذه السفن لهجمات الأعداء جواً وبحراً من ناحية أخرى . وقصارى القول فإن النظام الاقتصادى يتحول من نظام تافهائى يسير وفقاً لجهاز الثمن وأحوال السوق إلى نظام آخر يتسم بطابع التوجيه الحكومى الذى يشيع فى جميع قطاعات الاقتصاد القومى . ومع ذلك فيجب ألا نقلل من شأن العوامل التى تتحكم فى الائمان وفى الأجور سيما فى مجال الزراعة والعمل ، أو أن نعتبر أن جهاز الثمن قد أضفى جهازاً لا يودى وظيفته فى إيجاد التوازن بين الإنتاج والاستهلاك . وكل ما هنالك أن هذا الجهاز لا يمكن أن يودى وظيفته فى حرية وملاءمة فى أوقات الحرب ، وأن الحالة الاقتصادية بوجه عام لا بد أن تتأثر بالتوجيه الحكومى إلى أبعد مدى .

ومن أصدق الأمثلة على تحول الموارد الإنتاجية فى زمن الحرب هو تحول الأيدى العاملة — رجالاً ونساءً — تحت إمرة السلطة المركزية وياشرافها المباشر من إنتاج سلع مدنية إلى إنتاج أسلحة ومهمات حربية كظهر من مظاهر الخضوع للسلطة التنفيذية . كما أن سياسة التغذية والشحن هى الأخرى ذات طابع خاص تنم عما تستلزمه

ضرورات الحرب من تدابير حكيمة واجراءات عاجلة . فلا بد أن يكون تحت إمرة الدولة من السفن ما يكفي لشحن ما تحتاج إليه من مواد غذائية ، ولتسيير دفة الحرب في أعالي البحار . والدولة ، إذ تضع يدها على كل ما يمكنها الاستيلاء عليه من سفن تجارية ، إنما تهدف في واقع الأمر الى المحافظة على تدبير أقل ما يلزم من مواد الاستهلاك المحلى اللازمة لحياة الأفراد مع تدبير أكبر سعة ممكنة في السفن لخدمة المجهود الحربي . ويخلص من ذلك أن الاقتصاد في استهلاك المواد الغذائية أمر لازم وضروري من وجهة النظر العسكرية لانه يساعد بطبيعة الحال على توفير احتياطي كبير من السفن يمكن استخدامه للأغراض الحربية . ولا يكون هذا الاحتياطي من السفن بمثابة تأمين للجبهة الداخلية فحسب ، بل يكون أيضاً قوة بحرية يمكن بها التغلب على نظيرتها من سفن العدو .

ومن ثم نجد أن تحويل الأيدي العاملة في الدولة التجارية والاقتصاد في استخدامها أمر تقتضيه ضرورات الحرب ، وهو في الواقع عملية متشعبة تنطوي على تجنيد مباشر وقيود جبرية من جهة وعلى دوافع مالية من جهة أخرى . فالتجنيد هو أمر تكليف جبري صادر من السلطة التنفيذية لبعض الأفراد بالتحويل من الأعمال المدنية إلى الخدمة العسكرية بالقوات المسلحة . أما القيود الجبرية التي تفرضها السلطة التنفيذية على الصناعة فهي تهدف بوجه عام إلى التوسع في

في صناعة الأسلحة والمهمات الحربية على حساب النقص في إنتاج الصناعات الاستهلاكية الأخرى ، ولذلك تنطوي هذه القيود على ضرورة تحول الأيدي العاملة من الصناعات الاستهلاكية إلى الصناعات الحربية ، نتيجة لانكماش النوع الأول والتوسع في النوع الثاني من الصناعات . والوسائل التي تتبعها السلطة التنفيذية في فرض هذه القيود الجبرية على الصناعة تتعدد وتختلف من حالة إلى أخرى ، فقد تلجأ السلطة التنفيذية إلى إصدار أوامر مباشرة إلى رجال الصناعة يتحتم عليهم تنفيذها ، أو تلجأ إلى إصدار الأمر بعدم قيام رجال الصناعة بإنشاءات أو استثمارات جديدة إلا بترخيص حكومية ، أو تلجأ في معظم الأحيان إلى الاستيلاء على بعض المواد الأولية النادرة ، وتحكم في توزيعها على أصحاب المصانع ، بما يتماشى مع تحقيق الأهداف العسكرية .

ويحدث عادة في بداية الحرب أن ترتفع أجور العمال في مصانع الذخيرة ، ويصبح ارتفاع هذه الأجور من الدوافع المالية التي تحفز كثيراً من العمال على التحول إلى المصانع الحربية تحولا اختيارياً . غير أنه عندما تسير دقة الحرب لفترة من الزمن ، ويستكمل الجهاز الإداري للدولة عدته لمواجهة هذه الحالة الطارئة ، تتخذ الدولة تدابير أخرى لتوجيه الأيدي العاملة إلى مجالات العمل التي ترى أنها

تعملو في أهميتها على ما عداها أو للإبقاء عليها في مراكزها الحالية .
غير أنه يجب ألا نفهم من ذلك أن إعادة توزيع الأيدي العاملة في
مختلف فروع الصناعة إبان الحرب مهمة سهلة أو اجراء يتم دفعة
واحدة ، فالمشكلة تنطوي على كثير من التعقيد ، كما أنها متصلة الحلقات ،
وتتطلب بعضاً من الوقت إلى أن يبلغ التحول الحربى ذروته ، وهنا
يقلنا نجد من الأيدي العاملة ما لا يخضع لنوع من الإشراف المركزى
فى تحولها من صناعة إلى أخرى . وهنا تجدر الإشارة إلى الفارق
الأساسى بين الأيدي العاملة وبين ما عداها من الموارد فيما يتعلق
بمشكلة التحول . فالأيدي العاملة هى فى الواقع مورد إنسانى ، يتطلب
نوعاً من الحماية والرعاية من الدولة ، وله نزعات ودوافع وأهداف
خاصة تحكم سلوكه الاقتصادى وسلوكه الإنسانى بوجه عام ، أما
الموارد الحقيقية الأخرى فإنها إذا تحولت إلى صناعة ما ، فإنه تحول
نهائى لا يتطلب إلا ضمان ما يناظرها من موارد أخرى لازمة
لعملية الصنع .

رأينا إذن أن تحويل القوة العاملة تحولا حريباً يتطلب أنواعاً ثلاثة
من التدابير التى تتخذها السلطة المركزية ، فإما أن يتم التحول جبرياً
إلى القوات المحاربة ، وإما أن يتم بوساطة فرض القيود الجبرية على
الصناعة . وهذه القيود تنطوى على اصدار الأوامر المباشرة للصناع ،
أو اصدار التراخيص الحكومية للإنشاءات الجديدة ، أو التحكم فى

توزيع المواد الأولية النادرة على فروع الصناعة ، وإما أن يتم التحول اختيارياً نتيجة للدوافع المالية، وهو إجراء يحدث عادة في بداية الحرب.. كما أننا رأينا أن عملية تحويل القوة العاملة عملية متصلة الحلقات ، وتنطوي على ضغوطات إدارية لا بد أن تواجهها الدولة إلى أن يبلغ التحول الحربى ذروته في نهاية الأمر .

ومن ثم ندرك أن تحول القوة العاملة لا يمكن أن يكون تحولاً نهائياً إلا في أحوال نادرة . فقد تجند الدولة شخصاً عاطلاً أو عاملاً زائداً عن الحاجة ، وينخرط في صفوف القوات المحاربة منذ بداية الحرب إلى نهايتها ، فيبدأها جندياً وينهى مهمته جندياً ، عندما تضع الحرب أوزارها . غير أننا نجد في معظم الأحوال أن التحول الأول ما هو إلا بداية سلسلة متتابعة من أوامر التحول والتبديل والتغيير في مراكز العمل طوال فترة الحرب . فقد ينخرط أحد العمال المدنيين بمحض اختياره في خدمة مصنع للذخيرة في بداية الحرب ، وذلك بدافع مالى هو ارتفاع معدلات الأجور في هذا النوع من المصانع ، غير أن الدولة قد ترى فيما بعد أنه عامل صحيح الجسم سليم البنيان فتدفع به إلى الخدمة العسكرية ، ومعنى ذلك أنه ينتقل نهائياً إلى صفوف القوات المحاربة . وقد يصاب هذا العامل بعاهة تقعه عن مواصلة القتال ، فيعود إلى بلاده ليساهم في أعمال الدفاع المدنى فى الداخل ، أو يؤدّى أعمالاً أخرى وراء الصفوف . ولكن ليس معنى

نقل هذا العامل من مصنع الذخيرة إلى صفوف القوات المحاربة أن إنتاج الذخيرة سينقص بالضرورة ، فقد يحل محله عامل آخر متقدم في السن ، وربما ذو خبرة أقل . وقد تخلو بعض الأعمال في صناعات ثانوية أخرى لتشغيلها سيدات لم يكن من قبل إلا من عداد ربات المنازل . وقد تتحول هؤلاء السيدات من تلك الصناعات المدنية إلى الاشتغال ببعض المهام المرتبطة بالحرب ، كالخدمة في المستشفيات الحربية بعد إعدادهن لأداء النوع من الأعمال .

والتحول السريع للسفن من خدمة بعض الخطوط البحرية أو من نقل بعض المواد لا يعنى إنهاء هذه الخدمة نهائياً ، بل انقاص الخطوط البحرية وانقاص نقل المواد التي ليست لها المرتبة الأولى في الأهمية في ظروف الحرب .

وقد يؤدى التحول الأول للأيدى العاملة إلى تحول آخر ، فإذا تحولت الأيدى العاملة في معظمها إلى الخدمات الحربية ، فلا بد أن يترتب على ذلك نقص كبير في الطلب على بعض أنواع الملابس المدنية التي تحتاج لنسبة كبيرة من الأيدى العاملة مما يترتب عليه بدوره نقص كبير في إنتاج هذه الأنواع . وهذا النقص يعوّضه بعض التوسع في صنع أنواع من الملابس لا تحتاج لكثير من الأيدى العاملة . وقصارى القول ففي متدان الاستهلاك أيضاً نجد أن هناك تغيراً مستمراً في أنواع السلع وكمياتها ، فنجد أن بعض السلع يحل محل الأخرى ، ويستتبع

ذلك تحول مناظر للأيدى العاملة من صناعة سلعة استهلاكية إلى صناعة سلعة استهلاكية أخرى .

ويلاحظ كذلك أن عمليات التحول مكملة لبعضها البعض، فتحويل الموارد من استعمال معين إلى استعمال آخر يجعل من الممكن حدوث بعض التحولات الأخرى للوارد . إذ أن استكمال المعدات الحربية وإقامة المعسكرات وتوفير كميات كافية من أسلحة القتال يؤدي إلى سهولة تحول العمال المتعطلين إلى المصانع ، وتحول عمال المصانع إلى القوات المحاربة . كما أن تحول العمال إلى المصانع الحربية سيؤدي بدوره إلى زيادة إنتاج الأسلحة ، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة عدد المجندين في خدمة الجيش ، إذ أنه من غير المجدي أن يتحول العمال إلى القوات المحاربة ، إذا لم تتوفر لديهم الكميات الكافية من الأسلحة والذخيرة .

وأخيراً فإننا نجد أن تحول القوة العاملة والموارد الأخرى من صناعات السلم إلى الصناعات الحربية ينطوي على النقص في المستوى العام العام للاستهلاك . ولذلك فإن سياسة التقشف والحرمان هي السياسة التي لا بد أن تتبعها الدولة ، حالما تصبح الحرب حقيقة واقعة . وما أن تعلن الحرب حتى تظهر بوادر النقص في المعروض من السلع الاستهلاكية بالنسبة للطلب عليها ، نتيجةً لنقص المخزون منها لدى الصناع أو التجار ، وعدم إمكان تعويض هذا النقص بإنتاج المزيد منها إزاء التحول

التدريجى للموارد إلى الصناعات الحربية . وهذا التحول تقتضيه ظروف الحرب القائمة التى تتطلب تعبئة معظم موارد المجتمع لتحقيق أقصى قوة حربية مقاتلة تضرب بها الدولة صفوف الأعداء ، ولا يتبقى من الموارد التى يمكن توظيفها لإنتاج سلع الاستهلاك إلا ما يكاد يسد رمق الحياة . ولذلك لابد أن تفرض الدولة إشرافها المباشر على الإقتصاد القومى ، وتنتهج سياسة تحويلية شاملة لموارد المجتمع ، وتفرض سياسة التقشف والحرمان على جميع المواطنين على السواء ، لأنها ضرورة اقتصادية فى ظروف الحرب .

الفصل السادس

الرقابة على الإنتاج والتوزيع

لقد تناولنا في الفصل السابق أهمية الإشراف الحكومي على الاقتصاد القومي في ظروف الحرب والسياسة الاقتصادية العامة التي يجب على الدولة أن تنتهجها لتحقيق أهدافها العسكرية في مثل هذه الظروف ، ثم ضرورة تعبئة الموارد والأيدي العاملة ، وتحويلها بين الفروع المختلفة للصناعة ، والآثار الرئيسية لعملية التحول .

الرقابة على الإنتاج

ولكي نستكمل الصورة التي نعرضها للإطار الاقتصادي للدولة في تحوله من ظروف السلم إلى الحرب ، يجدر بنا بعد ذلك أن تنتقل إلى البحث في كيفية الرقابة على الإنتاج ، أو بعبارة أخرى كيف تدار وتوجه عمليات إنتاج المنتجات المختلفة ، وكيف يتم الجمع بين عوامل الإنتاج من عمل ومواد خام وموارد أخرى ، وكيف يتم توزيعها بين مختلف المشروعات الصناعية .

ويجب ألا يغرب عن البال أن هناك أكثر من طريقة واحدة . يمكن انتهاجها لإحكام هذه الرقابة على الإنتاج ، وهي تختلف عن

بعضها البعض من قطاع إلى آخر في الاقتصاد القومى . نجد مثلاً فى القطاع الحربى^(١) أن المنشآت الحكومية تعمل تحت إشراف المصالح المختصة فى الجهاز الحكومى ، وكل هذه المنشآت تخدم منشآت خاصة أخرى ترتبط بها بموجب عقود . أما فى القطاع المدنى فإن الرقابة تصبح أكثر تنوعاً ، فبالنسبة للمواد الغذائية فإن وزارة التموين^(٢) فى العادة هى التى تفرض رقابتها المباشرة على الواردات منها ، أما بالنسبة للإنتاج المحلى من هذه المواد الغذائية فإن الوزارة قد تلجأ إلى شراء المحاصيل الزراعية الرئيسية ، وتوفر للمزارعين أسواقاً مضمونة ، وتحاول تحديد أسعار الشراء عند مستويات تجذب المزارعين إلى إنتاج المحاصيل التى يحتاج إليها المجتمع أكثر من غيرها فى ظروف الحرب .

أما القوة المحركة والوقود والإضاءة فهى من الموارد التى تحتاج إليها كافة الصناعات بلا استثناء . فالفحم مثلاً يعتبر منتجاً نهائياً ، إذا استخدم للتدفئة بالمنازل ، أو منتجاً متوسطاً إذا استخدم وقوداً بالمصانع التى تنتج سلعاً أخرى ، ولذلك فهو من المواد اللازمة فى كل من القطاعين الحربى والمدنى ، ولا بد أن يصبح تحت رقابة مباشرة من الدولة لضمان توزيعه توزيعاً اقتصادياً سليماً والاحتفاظ بمستوى

١ — المقصود بالقطاع الحربى فى هذا المعنى هو مجموعة المطارات وأقسام التجميع والموانئ الحربية ومصانع المنسوجات العسكرية ومصانع بناء السفن الحربية وغيرها .

٢ — تقابلها وزارة الطعام فى بعض الدول الغربية ، ومنها المملكة المتحدة .

الإنتاجية عالياً في المصانع . أما الغاز والكهرباء وخدمة النقل فلم انفس أهمية الفحم، سواء لأغراض الاستهلاك أو الإنتاج، ولذلك فلا بد أن نخضع هذه الصناعات الأساسية للرقابة المباشرة من جانب الإدارات الحكومية المختصة . وتخصص بعض الدول الأوربية وزارة قائمة بذاتها — هي وزارة الوقود — لإحكام هذه الرقابة المباشرة في أوقات الحروب .

والأمر يختلف في الصناعات الأخرى ، ففي صناعة الملابس والسلع المنزلية قد لا تتخذ الدولة بشأنها من الاجراءات إلا ما يكفل الاحتفاظ بمستوى الإنتاجية فيها ، وفيما عدا ذلك فإن الرقابة الحكومية على هذه الصناعة والصناعات الأخرى المماثلة تكاد أن تكون سالبة . ويلاحظ أن الفرصة قد تصبح مواتية لبعض الصناعات المدنية الرئيسية، فتجرى تغيرات واسعة النطاق في كمية ونوع إنتاجها ، مما قد يتسنى معه توفير بعض الأيدي العاملة فيها وتحويلها منها إلى صناعات أخرى في دور التوسع ، أو توجيهها الوجهة التي يقتضيها مجرى الحوادث . أما ما يتبقى في هذه الصناعات المدنية من أيد عاملة ، فلا بد أن يعاني متاعب جمة في محاولة إشباع رغبات المستهلكين بشتى الطرق . وقد تخضع تجارة التجزئة للرقابة أيضاً ، وقد تفرض الدولة بعض القيود التي تحد من فتح المحال الجديدة ، كما تلجأ عادة إلى فرض نظام البطاقات التموينية لتحديد أسعار بعض السلع الضرورية .

وإذا ما أخذنا في الاعتبار كل ما سبق من إجراءات تنظيمية

مركزية تهدف بوجه عام إلى فرض رقابة مباشرة على إنتاج المنتجات النهائية ، فإننا نرى أن المشكلة الرئيسية في هذا الصدد هي كيفية جعل الموارد المحدودة والكميات المحدودة من المواد الخام والقدر المحدود من الطاقة الإنتاجية والعمل تكفي لسد حاجات المنشآت المختلفة. — ما كان منها خاصاً أو حكومياً — بحيث يمكنها أن تلعب دورها المرسوم في نطاق الخطة العامة للدولة المحاربة .

كما يجب أن يكون واضحاً أن ثمة زيادة عامة في الطلب على العرض . فالمنشآت التي ترتبط مع الحكومة والهيئات الأخرى بعقود لا تجد ما يكفي حاجتها من موارد إنتاجية مختلفة، بحيث يمكنها أن تفي بالتزاماتها في الوقت المناسب. والنتيجة الطبيعية لهذه الظروف الاقتصادية الطارئة أن يزيد طلب هذه المنشآت على مختلف الموارد الإنتاجية ، وترتفع أسعارها تدريجاً، كلما اشتد الطلب عليها وقل المعروض منها ، كما يزيد الطلب على منتجات هذه المنشآت، بحيث يمكن لها في ظل هذه الظروف أن تبيع كل ما يمكنها صنعه بأسعار مجزية .

ولو اشتد الطلب على الموارد الإنتاجية في أوقات السلم نتيجة لزيادة الطلب على سلعة ما أو مجموعة من السلع لسبب أو لآخر من الأسباب الاقتصادية المعروفة^(١) ، فإن المنافسة بين المنشآت على أولوية

١ — ومنها زيادة عدد السكان الذين يطلبون هذه السلعة ، أو تغير أذواق المستهلكين ، أو تغير دخولهم ، أو ارتفاع أسعار السلع البديلة .

الحصول على الموارد سيؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعار هذه الموارد . وكلما أمنت الأسعار في الارتفاع ، انقطع سيل الطلبات غير العاجلة ، ولا يحصل على هذه الموارد إلا كل من هو على استعداد لدفع هذه الأسعار المرتفعة لتنفيذ بعض الطلبات العاجلة . وعلى ذلك فسكما أن ارتفاع أسعار سلع الاستهلاك يحد من الطلب عليها ويحفظ التوازن بين العرض والطلب ، كذلك نجد أن ارتفاع أسعار سلع الإنتاج يحد من الطلب عليها ويحقق هذا التوازن المنشود في الأسواق . غير أنه مهما بلغ جهاز الثمن من كفاية في أوقات السلم ، فإنه لا يصلح لأداء مهمته على الوجه المرغوب في أوقات الحرب . وهناك أسباب عدة يمكن لنا أن نفسر بها عدم كفاية جهاز الثمن في مثل هذه الأوقات العصيبة . فرجال الأعمال الذين يرتبطون بعقود منفذة مع الهيئات الحكومية وغيرها إنما يتقدمون بعروضهم إلى هذه الهيئات على أساس قاعدة معينة في تحديد أسعار منتجاتهم ، وهي الارتباط بسعر التكلفة مع إضافة نسبة مئوية معينة من الربح^(١) . وكلما ارتفع سعر التكلفة نتيجة لارتفاع أجور العمال وأسعار المواد الخام ، ارتفعت بالتالي الأسعار المتعاقد عليها ، ولذلك نجد أن كل ارتفاع في الأجور يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ، وكل ارتفاع في أسعار السلع يؤدي بدوره إلى ارتفاع نفقة معيشة الطبقة العاملة ، ومن ثم إلى ارتفاع أجور العمال .

1—Mark-up or Profit Margin.

وهكذا تكمل الدورة الخبيثة المفرغة ، ولا يقف ارتفاع الأسعار عند حد ، كما لا يقف سيل الطلبات في أوقات الحرب ، مهما بلغت الأسعار من الارتفاع .

ومن ثم نجد أن جهاز الثمن لا يصلح لأداء مهمته في إيجاد التوازن المنشود بين العرض والطلب ، إذ أن ارتفاع الأسعار لا يحد من سيل الطلبات في أوقات الحروب ، وقد تمضى الأسعار في الارتفاع إلى ما لا نهاية — إذا انعدمت الرقابة عليها — دون أن يترتب على ذلك أى نقص محسوس في الطلب إزاء التزايد المستمر في الدخول النقدية . وقد يتبادر إلى الأذهان أن علاج هذه الحالة الشاذة أمر ميسور ، إذ يمكن للدولة أن تتبع بعض السياسات المالية والنقدية المعروفة للحد من هذا التضخم كزيادة الضرائب أو الحد من الائتمان . إذ يعتقد البعض أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى النقص في دخول الأفراد التي يمكن توجيهها للإنفاق الكلي على سلع الاستهلاك ، والنقص في الإنفاق الكلي ينطوي بطبيعة الحال على نقص في الطلب الكلي على مختلف السلع . ومن ثم يعود التوازن بين العرض والطلب . كذلك يعتقد البعض أيضاً أن الحد من الائتمان المصرفي ينطوي هو الآخر على إلزام المصارف بانتهاج سياسة جديدة تتضمن الامتناع عن منح القروض الجديدة لرجال الأعمال إلا بشروط قاسية وبضمانات كافية وفي أضيق نطاق ، فضلاً عن الامتناع عن تجديد القروض القديمة ، إذا حان ميعاد

استحقاقها . وهذا لا يجد رجال الأعمال سبيلاً للحصول على القروض التي قد تكون جزءاً كبيراً من الإنفاق السكلي على الموارد الإنتاجية، فإذا قل الإنفاق السكلي عليها ، انطوى ذلك على النقص في الطلب عليها والحد من ارتفاع أسعارها هي الأخرى . وقصارى القول فإن مثل هذه السياسات المالية والنقدية تحد من موجة التضخم في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج . غير أن المشكلة ليست بهذا القدر من السهولة كما تبدو لأول وهلة ، فجمع الضرائب قد يقتضى وقتاً طويلاً لكي ينتج آثاره المرتقبة ، كما أن الحد من حجم الائتمان المصرفي، عن رفع سعر الخصم أو نسب الاحتياطي القانوني أو عمليات السوق المفتوح، قد يحقق الغاية المرجوة منه ، ومع ذلك فإنه قد يعرقل في نفس الوقت السرعة القصوى التي يجب أن ينمو بها القطاع الحربى . يضاف إلى ذلك أن الميزانيات العامة في المستقبل القريب قد تنوء بالتزامات إضافية مترتبة على ارتفاع سعر الفائدة السوقى ، إذا أخذنا فى الحسبان أن الحكومة تلجأ عادة إلى الاقتراض على نطاق واسع في أوقات الحروب لأغراض تمويل المجهود الحربى .

كما أننا لا ننتظر حلاً سليماً لهذه المشكلة باتباع النظام المسمى بنظام الأسبقية أو الأولوية ، ومن شأنه أن يجرى ترتيب الأنواع المختلفة من المنتجات تبعاً لمقياس من الأهمية المطلقة تضعه السلطات العامة . إذ أن الملاحظ في كثير من الحالات أن نظام ترتيب المنتجات حسب

جداول الأسبقية قد يكون عرضة للفشل التام ، فقد لا يضمن هذا النظام الترتيب الصحيح من وجهة النظر الاجتماعية، وحتى لو كان الترتيب صحيحاً ، فالفكرة في حد ذاتها غير ملائمة. فقد يكون من المعقول أن نقرر أن الطلب على الصلب لصنع مائة دبابة إضافية أكثر أهمية من الطلب على الصلب لصنع مائة لوري إضافي ، إذا كنا نعلم المعدل الجارى للناتج من الدبابات واللوريات على التوالي . غير أنه ليس من المعقول أن نقرر أن أى معدل من إنتاج الدبابات أكثر أهمية على إطلاقه من أى معدل من إنتاج اللوريات ، إلا إذا كان ثمة عدد كبير من اللوريات بحيث لا يحتاج المجتمع بعد ذلك إلى إنتاج أى لوري إضافي . ومع ذلك فقد يكون ترتيب الناتج عن طريق تفضيل بعض أنواعه على الأنواع الأخرى نافعا في بعض الأحوال .

ولذلك فإننا نرى أن الحل السليم لهذه المشكلة هو ابتكار نظام آخر يمكن للسلطات العامة بمقتضاه أن تبحث كل الطلبات على أساس مدى الأهمية النسبية لكل سلعة من السلع المطلوب إنتاجها . ومثل هذا النظام لن ينطوى بطبيعة الحال على حرمان بعض المشاريع من كل ما تطلبه أو الاغداق عليها بكل ما تطلبه ، بل ينطوى على توزيع الكمية المحدودة من موارد المجتمع ، بحيث تحصل بعض المشاريع على مقادير أكبر نسبياً ، وتحصل بعض المشاريع الأخرى على مقادير أقل نسبياً ، تبعاً للأهمية النسبية لتغيير المعدلات الجارية للإنتاج . وقصارى القول فأنظام الذى يجب اتباعه ليس نظام الأسبقية ، بل نظام التوزيع

النسبي للوارد على مختلف المشاريع حسب الأهمية النسبية لها في ضوء المعدلات الجارية للإنتاج وحاجات الطلب المتغير من مرحلة إلى أخرى من مراحل الحرب .

ومن ثم فحينما يوجد عجز كبير في وسائل الإنتاج إبان فترة الحرب ، فلا مناص من أن تفرض الدولة الرقابة المباشرة على عرض كل الموارد الإنتاجية — من مواد أولية وخامات وعمال — وتوزيع هذه الموارد توزيعاً ملائماً بعد فحص دقيق لطلبات المصانع ، بحيث يحصل كل مصنع على ما يحتاج إليه وفقاً للأهمية النسبية لمختلف السلع . فهناك إذن إشراف على الآلات والمعدات الإنتاجية ، ورقابة على المواد الخام ومخازن السلع ، وإشراف على المنشآت الجديدة عن طريق تراخيص البناء . كما أن ثمة رقابة على الواردات وعلى الصناعات المحلية عن طريق التحكم في توزيع المواد الخام الهامة . وأخيراً فلوزارة العمل أو الهيئة الحكومية المشرفة على قوة العمل حق توجيه الأيدي العاملة من صناعة إلى أخرى وفقاً لمقتضيات ظروف الحرب القائمة . وبمثل هذا التركيز في الإشراف على المواد الأولية ، وتوزيع الأيدي العاملة على مختلف فروع الصناعة ، يمكن للسلطات الحكومية فرض رقابتها المباشرة على الاقتصاد القومي بوجه عام .

ويجب أن يلاحظ أن السلطات الحكومية قد لا تفرض رقابتها المباشرة على الصناعات التي تشتغل بإنتاج المنتجات النهائية — ونعني بذلك مختلف السلع القابلة للاستهلاك المباشر — ويتحقق ذلك في

الصناعات التي لا ترتبط بعقود معينة ، أو التي لا يجرى بينها وبين الحكومة تعامل تجارى بالبيع أو الشراء . ومع ذلك فهذه الصناعات مقيدة في تحديد إنتاجها بما يمكن لها أن تحصل عليه من وسائل الإنتاج المختلفة ، سواء في شكل آلات ومعدات أو مواد خام أو أيدي عاملة . وبما أن الحكومة تفرض رقابتها المباشرة على توزيع الموارد ، فإن ذلك يتضمن بطبيعة الحال فرض رقابة حكومية غير مباشرة على مثل هذه الصناعات ، إذ أن القوة التي تحد من وسائل الإنتاج هي بعينها القوة التي تحدد مستوى الإنتاج .

وعلى ذلك فإن الرقابة على الإنتاج تنطوي على مبادئ ثلاثة :

- ١ — الرقابة الحكومية المباشرة على وسائل الإنتاج المختلفة ، ويتضمن ذلك توجيه العمال في مختلف فروع الصناعة .
- ٢ — وجود نقص كبير في المعروض من وسائل الإنتاج ، بمعنى أن رجال الأعمال والمنتجين لا يستطيعون الحصول على حاجتهم من المواد والأيدي العاملة عند مستوى الأسعار السائدة في السوق .
- ٣ — وجود نظام معين لتوزيع وسائل الإنتاج على مختلف فروع الصناعة ، بحيث يمكن التوفيق بين احتياجات الحرب العاجلة وبين المحافظة على أدنى مستوى للمعيشة .

ولو لم تتحقق الرقابة الحكومية المباشرة على وسائل الإنتاج ، ولم يكن ثمة نقص في المعروض من المواد والعمال عند مستوى الأسعار السائدة ، لأضحت مشكلة توزيع وسائل الإنتاج مهمة عسيرة جداً .

سياسة التموين وتثبيت الأسعار

والآن بعد ما استعرضنا وسائل الرقابة على الإنتاج وتوزيع الموارد ، وأوضحنا الضرورات الاقتصادية التي تضطر الدولة إلى استخدام هذه الوسائل في خلال فترة الحرب ، يجدر بنا أن نبحث بعناية مشكلة أخرى لا تقل أهمية عن المشكلة السابقة، وهي المحافظة على أدنى مستوى ممكن للاستهلاك المدني .

لقد اتضح لنا في المناقشات السابقة أن ظروف الحرب الطارئة تستدعي ضرورة تحويل قدر كبير من الموارد الإنتاجية من صناعات سلع الاستهلاك إلى الصناعات الحربية ، وأن النقص الكبير في الأيدي العاملة والمواد وسعة سفن الشحن نتيجة لتحويلها لخدمة المجهود الحربي يتضمن بطبيعة الحال النقص في إنتاج السلع المدنية . وفي الوقت الذي يقل فيه المعروض من هذه السلع بنسبة كبيرة ، يزداد توظيف العمال ويرتفع مستوى الأجور والدخول المختلفة ، ومن ثم يزداد الإنفاق السكلي أو الطلب السكلي على مواد الاستهلاك . وعلى ذلك فإن المجتمع يواجه حالة شاذة من زيادة الطلب على العرض عند مستوى الأسعار السائدة ، وقد تطرد الزيادة في الطلب وتزيد حدة النقص في العرض إلى أبلغ مدى .

وعلى ذلك فإذا انعدمت الرقابة الحكومية على الأسعار ، لأصبح

ارتفاع الأسعار أمراً لا بد منه . ولقد حدث ذلك فعلاً في الشهور الأولى من بداية الحرب الأخيرة في كافة الدول المحاربة : ورب معترض يقول بأن هذا الارتفاع في حد ذاته قد حدث من الطلب على المواد الاستهلاكية ، ولكن حتى لو سلمنا بذلك ، فإنه يتحقق على أساس قاعدة غير عادلة لتوزيع مواد الاستهلاك على المواطنين . وفضلاً عن ذلك فإن الحكومة إذا لم تتدخل للحد من ارتفاع الأسعار ، فإن الدخول النقدية ستتضخم لمقابلة غلاء المعيشة ، وقد تنجم عن ذلك حالة من التضخم النقدي ، بما له من الآثار الاقتصادية الخطيرة . والتضخم ، كما نعرف من دراستنا النظرية ، هو حالة متسمة بارتفاع المستوى العام للأسعار أى هبوط قيمة النقود ، ومعنى ذلك بعبارة أوضح أن المظهر الأساسي للتضخم هو هبوط القوة الشرائية لكل وحدة من النقود . فإذا ارتفعت أسعار كافة السلع إلى عشرة أمثال مستواها السابق ، لكان ذلك متضمناً أن المستهلك لا بد أن يدفع عشرة أمثال وحدات النقود التي كان يدفعها في سبيل الحصول على نفس الكمية من سلعة ما ، أى أن كل وحدة من النقود ستشتري الآن عُشر ما كانت تشتريه من قبل . ولهذا فلا بد أن تصدر الدولة لمحاربة من التشريعات العامة التي يخضع لها جميع المواطنين ما يحد من ارتفاع الأسعار ونشوب حالة التضخم . والتجارب العملية في كثير

من الدول تفصح عن أن مثل هذه التشريعات قد منعت ارتفاع الأسعار إلى أبعد مما تقتضيه عناصر التكلفة.

ولقد أفضت هذه السياسة الاقتصادية إلى بعض النتائج الهامة . . . فلقد انطوت أولاً على ضرورة منح المساعدات المالية للواطنين في صورة إعانات لمكافحة الغلاء ، أو تحمل الدولة لفروق أسعار بعض السلع الضرورية . إذ أن التشريعات العامة ، وأن منعت ارتفاع الأسعار إلى أبعد مما تقتضيه عناصر التكلفة ، فإنها لن تحول دون ارتفاع الأسعار إذا ارتفعت عناصر التكلفة . ولذلك فقد ترتفع تكاليف المعيشة بسبب ارتفاع أسعار الواردات ، وهذا الارتفاع يمكن إرجاعه إلى ارتفاع أسعار الشحن والتأمين والأسعار العالمية ، وكل هذه المجموعات من الأسعار لا يمكن بطبيعة الحال إخضاعها لرقابة الحكومة . وهنا نجد أن ارتفاع تكاليف المعيشة لهذه الأسباب سيدفع الطبقات العاملة إلى المطالبة بزيادة الأجور ، وبما أن الأجور هي أهم عنصر من عناصر تكلفة السلع ، فلا بد أن يترتب على ذلك ارتفاع الأسعار تبعاً لزيادة تكاليف الإنتاج . والنتيجة التي يمكن أن نخلص بها ، في ضوء هذا التحليل ، هي أن السياسة العامة المنطوية على تحديد الأسعار على أساس تكاليف الإنتاج ، مضافاً إليها نسبة مئوية معينة من الربح ، هي سياسة قد تخدم ارتفاع أسعار السلع النادرة ، ولكنها لا تمنع ارتفاع الأسعار نتيجة لارتفاع تكلفة الإنتاج .

وهنا عند ما يصبح لا مناص من ارتفاع أسعار الحاجيات الهامة للمعيشة، فالطريقة المثلى هي أن تحدد الحكومة سعراً ثابتاً لهذه المواد الاستهلاكية الضرورية هو دون سعر التكلفة على أن تتحمل فرق السعر . ولقد بلغت إعانات الطعام^(١) حوالى ٢٥٠ مليوناً من الجنيهات فى المملكة المتحدة قبيل نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكانت هذه الإعانات تهدف إلى خفض تكاليف المعيشة .

أما النتيجة الثانية لهذه السياسة الاقتصادية فهي إدخال نظام البطاقات التموينية . ومن الملاحظ فى هذا الصدد أن تثبيت أسعار السلع إلى ما هو دون المستوى الذى يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب فى السوق^(٢) قد يؤدى إلى أن الأفراد ذوى الدخل المنخفض لن يلتزموا بدفع زيادة كبيرة فى الثمن عند شراء السلع الضرورية لأغراض الاستهلاك . غير أن هذه السياسة لا تضمن فى نفس الوقت أن يحصل كل فرد على نصيبه العادل من مختلف السلع والخدمات . إذ أن الأسعار إذا تحددت عند مستوى أدنى من مستوى التوازن ، فإن نظام توزيع السلع سيكون عرضة للاختلال ، بما أننا سنجد أن طاب المستهلكين عند مستوى الأسعار السائدة أكبر بكثير من

1—Food Subsidies.

٢ — يتحدد السعر فى السوق الحرة — كما نعلم من دراستنا الاقتصادية — عند ذلك المستوى من السعر الذى يحقق التعادل بين ما يطلبه المستهلكون وما يعرضه المنتجون عند هذا السعر ، وهذا هو ما يعبر عنه الاقتصاديون بالتوازن السوقي فى تحديد السعر .

الكمية المعروضة من السلع بمخازن التجار ، ومن ثم فستنشأ ، كما ذكرنا آنفاً ، حالة من العجز الكبير في عرض السلع الاستهلاكية . وقد يعتمد بعض تجار التجزئة إلى اتباع بعض وسائل الرقابة غير المشروعة في توزيع السلع على العملاء ، ومن ذلك مثلاً معاملة هؤلاء العملاء على أساس مشترياتهم السابقة ، بمعنى أن قيمة هذه المشتريات ستؤثر في النسبة التي يحصل عليها كل عميل من السلع التي تحددت أسعارها بمقتضى التشريعات العامة . وقد تحصل ربة المنزل على زيادة نصيبها من هذه السلع ، لو أنها أغدقت على صاحب المتجر ابتسامة رقيقة عذبة ، أو أنها أبكرت في الحضور إلى المتجر عقب عرض السلع مباشرة للبيع ، أو أنها وقفت الساعات الطويلة لكي تحصل على ما تبغيه من سلع . ولكن مثل هذه الوسيلة في توزيع السلع لا تعتبر في الواقع دليلاً صحيحاً على الحاجات الحقيقية لكل فرد من المستهلكين . فلن تدل أرقام المشتريات السابقة على حقيقة احتياجات كل أسرة ، كما أن هذه الطريقة لا تجدى بالنسبة لبعض الأفراد من السكان المتقلين من بلد لآخر ، أو لبعض الأفراد الذين لا يتوافر لديهم الوقت الكافي للوقوف طويلاً أمام المتاجر . وفي مثل هذه الحالة لا بد أن يكون نظام البطاقات التموينية نظاماً إجبارياً .

والنتيجة السابقة جديرة بالاعتبار . وآية ذلك أن الكثيرين كانوا لا يفهمون هذه السياسة التموينية فهماً دقيقاً ، وكانت مناقشتهم في

كثير من المناسبات تفصح عن اعتقادهم اعتقاداً خاطئاً بأن اتباع نظام البطاقات هو وسيلة لتحديد الاستهلاك أى وسيلة للتقشف . غير أن هذا للتفكير لا يدل على فهم جيد للمشكلة . حقيقة أن نظام البطاقات التوزيعية يحدد من استهلاك كل فرد على حدة ، غير أنه ليس من الصحيح أنه مسئول عن تحديد العرض الكلى للسلعة . فالعرض الكلى محدود بالنقص العام فى الموارد الإنتاجية وفى القوة العاملة والمواد الخام وإمكانيات الاستيراد من الخارج . وسواء أكان نظام البطاقات متبعاً أم غير متبع ، فإن النقص فى العرض الكلى للسلع يرجع إلى عوامل أخرى لا علاقة لها بنظام البطاقات . وكل ما يحدثه هذا النظام من آثار هو توزيع الكميات المعروضة من السلع الضرورية للمعيشة على أساس سليم وفقاً لقواعد العدالة .

ولذلك فلا بد أن نفهم جيداً أن الوظيفة الحقيقية لنظام البطاقات هي توزيع العرض الكلى للسلع الاستهلاكية وفقاً لمقتضيات العدالة بين جميع المواطنين ، بغض النظر عن المقدرة الشرائية لكل مواطن . ولا تعد البطاقات التوزيعية أن تكون ترخيصاً حكومياً صادراً لكل فرد فى المجتمع باستهلاك قدر معين محدود من كل سلعة ، ولذلك فإن هذا النظام يلعب فى مجال الاستهلاك نفس الدور الذى يلعبه فى مجال الإنتاج بالنسبة لتوزيع الموارد الإنتاجية على الاستعمالات المختلفة . وجملة القول فإن توزيع السلع بين المستهلكين ، وتوزيع الموارد بين

المتجدين، لا يتم وفقاً لجهاز الثمن، بل تبعاً لأوامر حكومية عليا لا بد أن يصدع بها الجميع، سواء كانت في شكل بطاقات أو تراخيص.

غير أن نظام البطاقات، وإن بدا سهلاً في تطبيقه بالنسبة للسلع المتجانسة الشائعة الاستهلاك، كالسكر والشاي والزبد والبيض، إلا أنه ينطوي على بعض التعقيدات العملية، إذا كانت السلعة غير متجانسة، بمعنى أن ثمة اختلافاً في أنواع بعض اللحوم عن الأخرى. وهنا يمكن تحديد الاستهلاك على أساس قيمى تقادياً لهذه الصعوبة العملية، سيما إذا كانت السلعة 'تستهلك على نطاق واسع وبكميات تكاد تكون متساوية بالنسبة لأفراد المجتمع. ولكن كيف يتسنى تطبيق نظام البطاقات على السلع ذات الأنواع المختلفة، والتي 'تستهلك بكميات غير متساوية، كالملابس ومختلف المواد الغذائية؟ إذ أن الحاجات والأذواق تختلف من فرد إلى آخر اختلافاً جوهرياً بالنسبة لهذه المجموعة من المواد الاستهلاكية، فضلاً عن أنها لا 'تستهلك على نطاق واسع جداً، كما هو الحال بالنسبة للمواد الرئيسية، كالزبد والبيض والسكر والشاي واللحوم. ومن ثم فالكمية التي يستهلكها كل فرد في المتوسط من مجموع السكان كمية ضئيلة جداً، إذا قورنت بالكمية الكلية المعروضة من كل نوع من أنواع الملابس والأطعمة المختلفة.

غير أن هذه السلع تلعب في مجموعها دوراً هاماً في تحديد مستوى معيشة المواطنين، وأن النقص فيها يخل كثيراً بالمستويات الدنيا للمعيشة، ويهبط بالروح المعنوية للسكان بوجه عام.

أما الحل الذى اتبعته بعض الدول بالنسبة للأطعمة المختلفة والملابس فهو العودة إلى نظام الأسعار ، ولكنه نظام أسعار بنقود جديدة . وليس ثمة من عيب متأصل فى نظام الأسعار النقدية ، وهو الذى تتحقق بموجبه المساواة بين العرض والطلب ، كما يسمح بحرية الاختيار بين السلع ، وبضمنه تكييف استخدام عوامل الإنتاج بحيث يتم إنتاج المنتجات التى يطلبها المستهلكون وتتمشى مع رغباتهم ، فهو فى الواقع نظام أكثر دقة ومرونة من أى نظام آخر لتحديد استهلاك السلع والخدمات المختلفة . أما ما يصح اعتباره عيباً فى هذا النظام فهو أنه فى حالات النقص الشديد فى الكميات المعروضة من السلع ، فإن القوة الشرائية تكون موزعة على أساس من عدم المساواة . بيد أن تحديد الكمية النقدية التى يمكن إنفاقها على هذه المجموعات من السلع أمر ممكن ، غير أن الأمر يستدعى فى هذه الحالة إدخال عملة مساعدة تسمى عادة بالنقط^(١) ، وهذه النقطة قيمة معينة^(٢) . ومن ثم فإن وجود أسعار نقدية مختلفة للأنواع المختلفة من السلع — وهذه الأسعار مقومة بعدد من النقط — يجعل من الميسور للفرد الذى يحصل على دخل أكبر أن يحصل على نوع أفضل ، ولكنه لا يحصل على كمية أكبر .

1—Points.

2—Point Value.

سياسة تمويل المجهود الحربي

وأخيراً نجد لزماً علينا أن ننهي هذه المناقشة بالبحث في الدور الذي يلعبه التمويل إبان فترة الحرب . فقد كنا حتى الآن نولي جل اهتمامنا تنقل الموارد والعمال ، والعوامل التي تؤثر على تحولاتها والآثار المترتبة عليها . ولقد كنا نعزو بعض حركات التنقل للعمال إلى الاختلاف في معدلات الأجور بين صناعة وأخرى ، إلا أننا أرجعنا ظاهرة التنقل في جزمها إلى السبب الحقيقي ، وهو التوجيه الحكومي ، بغض النظر عن مدى إنفاقها الكلي العام .

ومع ذلك فإذا لم يكن للإنفاق الحكومي على المجهود الحربي من أثر بارز في توجيه العمال والموارد الإنتاجية الوجهة الصحيحة التي تخدم أغراض الحرب ، إلا أن الإنفاق الحكومي في حد ذاته يشير كثيراً من المشكلات التي يجدر بنا أن نعرض لها في صدد هذه المناقشة .

إننا قد نسلم بأنه من الممكن أن تنتقل الأيدي العاملة وموارد الإنتاج الأخرى إلى الصناعات التي تهدف الحكومة إلى إقامتها أو التوسع فيها خلال فترة الحرب ، وذلك بناء على أوامر حكومية عليا لا بد أن يصدر لها جميع المواطنين . غير أن هذه العوامل تحصل على دخول في شكل نفود ، ولا بد أن يكون لهذه الدخول النقدية أثر واضح في سلوكها

الاقتصادى . كما أن الدولة لا بد أن تجبى الضرائب ، وقد ترفع من معدلاتها الحالية لتحصل على زيادة فى الحصيلة ، أو ربما تفرض ضريبة الدفاع على كل مواطن بنسبة دخله من عمله ، أو من رأسماله أو منهما معاً . وكثيراً ما تلجأ الدولة فى مثل هذه الظروف الاستثنائية إلى أن تعقد قروضا داخلية فى شكل سندات الحرب ^(١) ، فيزيد بذلك حجم الدين العام والتزامات الدولة فى شكل فوائد دورية عن هذه السندات . وكثيراً ما يقال أن المبالغة فى إصدار القروض الداخلية تحمل الأجيال المقبلة بالعبء المالى للحرب الحالية ، إذا كانت الدولة ملزمة بدفع الفوائد عن هذه القروض فى المستقبل من حصيلة الضرائب المفروضة على الأجيال المستقبلية . ويقال أيضاً أنه طالما كان إصدار سندات الحرب من فئات عالية ، فإن الطبقات الغنية هى التى تستطيع شراء هذه السندات ، وهى التى ستؤول إليها الفائدة المستحقة عنها ، الأمر الذى ينطوى على سوء توزيع الدخل ، إذا أخذنا فى الاعتبار أن الطبقات المتوسطة والفقيرة هى التى تتحمل معظم عبء الزيادة فى الضريبة لتغطية قيمة هذه الفائدة ، وأن الطبقات الغنية هى التى تنتقل إليها قيمة هذه الزيادة . هذه كلها مشكلات مرتبطة بعملية تمويل الحرب ، وليس من أهداف هذا البحث التعمق فى دراسة هذه المشكلات الفنية .

غير أن ثمة هدفين أساسيين للسياسة المالية العامة جديرين بالبحث .

والدراسة . أما الهدف الأول فهو الحرص الشديد في إنفاق الأموال العامة والعمل على الإقلال من حجم الإنفاق الكلى . ففي أحوال الزيادة المفاجئة في حجم التوظيف التي تصحبها عادة زيادة مستمرة في الإنفاق الحكومى في القطاع الحربى، لاشك أنه يكون من المرغوب فيه حقاً الإقلال من الإنفاق الكلى في القطاع المدنى إلى أقصى الحدود الممكنة . ولاشك أن تثبيت الأسعار، مع إدخال نظام البطاقات التموينية، نتيجة للنقص الملحوظ في عرض السلع الضرورية، يحدد بطريقة ذاتية الإنفاق النقدى الكلى في القطاع المدنى . غير أن سياسة تثبيت الأسعار لا تشمل كافة السلع ، واتباع نظام البطاقات تحدده بعض العوامل الإدارية . يضاف إلى ذلك أن الرقابة الحكومية والإشراف المركزى لا يمتد إلى محيط الخدمات ، ولذلك فإن الزيادة في الطلب عليها نتيجة للزيادة في الدخول النقدية بوجه عام ستؤدى بطبيعة الحال إلى ارتفاع أسعارها . ولذلك فلا بد أن تتضمن السياسة المالية الحكيمه اتخاذ التدابير التى تفضى إلى انقاص القدرة على الإنفاق (تثبيت الأسعار ونظام البطاقات وفرض الضرائب) وإلى إنقاص الرغبة في الإنفاق (تشجيع الادخار) .

ولقد اتخذت بعض الدول المحاربة بعض الإجراءات التى تهدف إلى تحقيق أهداف هذه السياسة في خلال الحرب العالمية الثانية . فلقد عمدت إلى فرض الزيادة في الضرائب، مما أدى بدوره إلى انقاص القدرة

على الإنفاق ، ومن جهة أخرى فقد شنت حملات الدعاية للادخار بين صفوف المواطنين. إذ أن ما تحتجزه الدولة من دخول الأفراد — في شكل زيادة في الضرائب — سيؤدي بطبيعة الحال إلى نقص الدخل الصافية لهؤلاء الأفراد، أي الدخل التي يمكن التصرف فيها باتفاقها على شراء مختلف السلع والخدمات، وهذا الإجراء الضريبي يحقق إذن النقص في القدرة على الإنفاق. أما ما يحتجزه الأفراد بعد ذلك من دخولهم الصافية في شكل مدخرات ، فهو إجراء يقومون به بمحض اختيارهم تحت تأثير حملات الدعاية الحكومية للتشجيع على الادخار . وكل زيادة في المدخرات ستؤدي بدورها إلى نقص مناظر في الدخل الصافية التي يمكن توجيهها للإنفاق على السلع . وغنى عن البيان فكل زيادة في الرغبة في الادخار تنطوي على إنقاص الرغبة في الإنفاق ، إذ أن كل ما لا يتفقه الفرد من دخله لابد أن يوجهه لأغراض الادخار . ومن هنا ندرك أهمية تشجيع الدولة للادخار بالدعاية، فضلا عن إنشاء أكبر عدد ممكن من «بنوك الادخار»^(١) ، وقبول هذه المؤسسات الادخارية لجميع المدخرات، بغض النظر عن صغر حجمها، ورفع سعر الفائدة عنها، كوسيلة من وسائل الترغيب في الادخار .

أما الهدف الثاني فهو الحد من الزيادة في النفقات. ولقد رأينا في تحليلنا السابق أنه لو اتبعت الحكومة سياسة إيجابية فعالة لتثبيت الأسعار

1—Savings Banks.

على نطاق واسع، وإذا لم تحدث زيادة كبيرة في نفقات الإنتاج، فلا خطر من نشوب حالة التضخم. غير أننا المخنا من قبل أنه لا مناص من حدوث بعض الزيادة في نفقات الإنتاج، نتيجة لارتفاع أسعار المواد الخام والسماع المستوردة من ناحية، وارتفاع أجور العمال من ناحية أخرى، وذلك تبعاً للزيادة الكبيرة في الطلب على العمال في القطاع الحربى واشتغالهم بوجه عام أوقاتاً إضافية بأجور مضاعفة. وقد يكون ارتفاع معدلات الأجور في القطاع الحربى حافزاً على انتقال العمال ببعض إرادتهم من الصناعات المدنية إلى الصناعات الحربية، وهو هدف أساسى تسعى إليه الحكومة فى مثل هذه الظروف الطارئة. ومن ثم فإن التغيرات فى معدلات الأجور فى نطاق محدود تؤدي وظيفة هامة مرغوب فيها من وجهة النظر العسكرية. أما من وجهة النظر الاقتصادية فإن ارتفاع أجور العمال — وهو عنصر أساسى فى تكاليف الإنتاج — يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وهذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة سيؤدي بدوره إلى مطالبة نقابات العمال بارتفاع آخر فى معدلات الأجور حتى لا يهبط الدخل الحقيقى للطبقة العاملة. وهكذا نجد أن كل ارتفاع فى الأجور يقضى فى النهاية إلى ارتفاع آخر. ولو تركت الحكومة الأمور تسير على أعنتها، فقد تصل الأجور فى ارتفاعها إلى مستويات، تنذر بخطر التضخم الجامع، ولذلك فلا بد أن تجد بعض الوسائل التى

يمكن بموجبها تثبيت الأجور . وسياسة تثبيت الأجور ^(١) تنطوي على اتخاذ إحدى وسيلتين بديلتين ، فإما أن تقوم الحكومة بوضع سياسة عامة لتحديد الأجور ، وإما أن تفرض الرقابة على الزيادة في تكاليف المعيشة بأمل التغلب على أسباب المطالبة بزيادة معدلات الأجور .

1—Wage Freezing Policy.

الفصل السابع

الأسلحة الاقتصادية

في الحرب الهجومية والدفاعية

من الحقائق المسلم بها في الأدب الاقتصادي أن الدور الذي تلعبه العوامل الاقتصادية في التأثير على نتائج الحروب الحديثة دور بالغ الأهمية، إذا قورن بالحروب القديمة. فهناك من الأسلحة الاقتصادية ما يمكن استخدامه في أية حرب هجومية أو دفاعية، ومن أهمها الحصار الاقتصادي. ومع أن هذا الحصار الاقتصادي لم يلعب دوراً فعالاً في حروب نابليون في القارة الأوروبية في غضون القرن التاسع عشر، إلا أنه ساهم في الحرب العالمية الأولى في إيقاع الهزيمة بألمانيا مساهمة فعالة. ولولا أن هذه البلاد قد عانت كثيراً من النقص في المواد الغذائية وبعض المواد الخام الضرورية، لتمكن لها أن تتغذى الهزيمة المنكرة في عام ١٩١٨، ولا استطاعت على الأقل أن تقف على قدميها في أتون الحرب لفترة أطول من ذلك.

فلا غرو إذن إذا أدرك رجال الاقتصاد والسياسة وقواد القوات للأسلحة الأهمية البالغة لهذه الاعتبارات الاقتصادية في إدارة دفة الحرب. وبينما نجد في الحروب القديمة أن القواد العسكريين في الدول

المحاربة يتولون عادة مسؤولية الحرب من جميع نواحيها العسكرية والتوطينية والاقتصادية ، وأن كل دولة محاربة تسير وفقاً لتعليمات هؤلاء القواد العسكريين إلى أبعد الحدود ، فإننا نجد في الحرب الحديثة وقد أصبحوا يعترفون بتفوق العامل الاقتصادي على ما عداه من العوامل الأخرى . وقد يصر هؤلاء على أن يسير النظام الاقتصادي للدولة وفقاً لمقتضيات الحرب ، ومع ذلك فإنهم يوافقون في نفس الوقت على إعداد خططهم الحربية وفقاً لمقتضيات الحرب الاقتصادية . وفي الماضي لم يكن يسمح للقواد العسكريون بتدخل الإدارات المدنية في وضع خططهم ، أما في الحرب الحديثة فإنهم يدركون تماماً أهمية إضعاف مقاومة العدو في الميدان الاقتصادي .

والكي تبرز لنا الأهمية المتزايدة للعامل الاقتصادي في شئ الحروب الكبرى الحديثة ، يجدر بنا أن نعقد مقارنة بين ثلاث حروب أوربية وقعت في الأزمنة الحديثة ، وهي حروب نابليون والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٥) . وفي كل مناسبة من هذه المناسبات الثلاث نجد أن دولة كبرى بالقارة الأوروبية تسمى للسيطرة السياسية عليها ، وفي مسلكها هذا تجد نفسها بالضرورة وجهاً لوجه أمام بريطانيا . وفي كل مناسبة ، نجد أن كلا من نابليون في حروبه ، وقصر ألمانيا في الحرب العالمية الأولى ، وهتلر في الحرب العالمية الثانية ، قد حاول من جانبه أن يكسر شوكة بريطانيا عن طريق "الحصار

الاقتصادى ، بينما نجد فى نفس الوقت أن بريطانيا قد سعت من جانبها لأن تكسر شوكة الدولة الأوربية المشتبكة معها فى الحرب بنفس الوسيلة الاقتصادية وهى فرض الحصار حولها .

ولم تكن نتائج الحصار الذى فرضه نابليون على الجزيرة البريطانية أو الحصار المضاد الذى فرضته بريطانيا نتائج حاسمة فى جانب أى من الدولتين المتحاربتين . لقد عانت كل من فرنسا وبريطانيا صعوبات جمّة من جراء هذا الحصار ، ومع ذلك فلا يجسر أى مؤرخ على الزعم بأن نابليون قد أوشك بحصاره الاقتصادى على تهديد كيان الامبراطورية ، أو أن الحصار البريطانى قد ساهم من جانب مساهمة جدية فى الهزيمة النهائية لعاهل فرنسا .

ولو أردنا أن نفسر هذه الظاهرة تفسيراً صحيحاً ، فإننا نرجعها فى الواقع إلى أن المعدات الفنية للقوات المحاربة فى غضون القرن التاسع عشر كانت بدائية جداً ، إذا ما قورنت بالمعدات الحربية الحديثة . إذ أن المواد الخام التى كانت حيوية بالنسبة لأغراض الحرب قد كانت من حجم صغير جداً ، وكان من الممكن وجودها محلياً . ولم يكن يحلم أحد من عاصروا حرب نابليون بأن زيت البترول قد يلعب دوراً رئيسياً فى تقرير نتيجة الحرب وفضلاً عن ذلك فلم تكن مشكلة الطعام التى تشغل بال القادة عندما كانت أوروبا غير مزدحمة بالسكان ، بخلاف ما هو عليه الحال فى الوقت الحاضر . بل أن بريطانيا التى خطت نحو التصنيع خطوات واسعة ، قبيل إعلان هذه الحرب ،

استطاعت أن تسد حاجة السكان إلى المواد الغذائية بإنتاجها الزراعى المحلى . ومن ثم ففى مثل هذه الظروف لا يمكن للحصار أو الحصار المضاد أن يلعب دوراً حاسماً فى تقرير مصير الحرب . وقد نسلم بأن بريطانيا قد أضررت بسبب تدهور تجارتها مع أوروبا ، كما أن فرنسا والدول التى كانت تسبح فى فلكها قد أضررت هى الأخرى بسبب تدهور تجارتها فيما وراء البحار . ومع ذلك فلا يمكن القول بأن هذه المضايقات الاقتصادية قد أثرت تقرير مصير هذه الحرب أيما تأثير .

أما فى الحرب العالمية الأولى فقد كانت الظروف المحيطة بالدول التجارية مختلفة إلى أبعد الحدود . لقد كان عدد القوات المحاربة فى كلا الجانبين أضعاف عددها فى حروب نابليون ، ونتيجة لتقدم العلوم الحربية فقد تعددت وتنوعت معدات الحرب وأسلحتها . وتبعاً لذلك فقد اقتضت الحرب زيادة فى الواردات من المواد اللازمة لصنع هذه الأسلحة والمعدات الحديثة . ورغم أن التطور الآلى كان فى مراحله ، فإن زيت البترول قد أضفى مادة خام هامة لأغراض القتال ، سيما فى المراحل الأخيرة من هذه الحرب عندما اشتدت المعارك الجوية بالطائرات ، وشاع استخدام الدبابات فى القتال . وفضلاً عن كل ذلك فقد أصبحت الدول المتحاربة عرضة للحرب الاقتصادية الهجومية . إذ لم تعد بريطانيا أو ألمانيا تكفى نفسها بنفسها فى المواد الغذائية ، فقد اعتمدت إلى حد كبير على الواردات من الأطعمة لتغذية المدنيين

والقوات المحاربة . ولهذا السبب أمكن للحصار البحري البريطاني أن يلعب دوراً حاسماً في تقرير مصير هذه الحرب . فبينما كان للنقص في مختلف المعادن اللازمة للإنتاج الحربي في ألمانيا أثره في هزيمتها النهائية، إلا أن النقص في المواد الغذائية قد أضعف مقاومة الجيوش فضلاً عن إضعاف الروح المعنوية بين صفوف المدنيين . ولم تكن بريطانيا بمنجاة عن التعرض لهذه الأسلحة الاقتصادية ، إذ حدث في عام ١٩١٧ أن نجحت الغواصات الألمانية في هجماتها العنيفة على سفن الشحن البريطانية مما أدى إلى نقص كبير في المواد الغذائية في بريطانيا كاد يعصف بها ويهز كيائها ويرجح كفة الحرب في جانب ألمانيا .

لنتقل بعد ذلك إلى الحرب العالمية الثانية، وما أحاط بها من ظروف جديدة . لقد حدث تطور كبير في عالم الصناعة الحربية في فترة ما بين الحربين ، إذ برزت أهمية السلاح الجوي إلى درجة لم تكن متوقعة . كما أن احتياجات القوات المحاربة قد أصبحت أكثر تنوعاً وزادات زيادة كبيرة . ومن ثم كانت كل من ألمانيا وبريطانيا أقل في اعتمادها على إنتاجها المحلي من المواد الخام اللازمة لأغراض الحرب مما كانت عليه منذ خمس وعشرين عاماً . ولذلك فقد أصبحت كل منهما أكثر تعرضاً للحرب الاقتصادية خلال هذه الحرب . يضاف إلى ذلك أن إنتاج المواد الغذائية قد تدهور ، وبخاصة في بريطانيا . كما أن زيت البترول قد أضحي مادة أساسية في سير دقة الحرب، بعدما شاع استخدام الطائرات والدبابات والغواصات الحربية .

وكان من الطبيعي إزاء ذلك أن تكون كل دولة محاربة تواقفة إلى

الإفادة من تعرض الدولة الأخرى لفتك الأسلحة الاقتصادية. كانت كل دولة تتطلع إلى تحطيم الكفاية العسكرية للدولة الأخرى وإضعاف مقاومة المدنيين بأسلحتها الاقتصادية الهجومية، ومن أهمها الحصار الاقتصادي. لقد حدث ذلك في حروب نابليون، وفي كل من الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولو أن مجال تطبيق هذا السلاح الاقتصادي قد اعتوره كثير من التغير منذ الحرب الأولى.

وثمة سلاح اقتصادي آخر لم يكن مستخدماً في خلال حروب نابليون، ولم يكن مطبقاً على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الأولى، ألا وهو التخريب المنظم لإمدادات العدد وطاقة الإنتاجية ووسائل النقل عن طريق الغارات الجوية. ومن المعروف أن الغارات الجوية خلال الحرب الأولى لم تكن تتعدى نطاق المناطق المجاورة مباشرة لميادين الحرب. أما المناطق التي تبعد عن هذه الميادين فقد أفلتت من الغارات الجوية كلية. ولنضرب مثلاً بالغارات الجوية الألمانية على بريطانيا، لقد كانت تحدث بصفة دورية في فترات غير متباعدة، ولكنها كانت عشوائية على إطلاقها، ولا تقصد هدفاً معيناً بذاته، بل كان الغرض الوحيد منها هو إضعاف معنوية السكان المدنيين في الجزيرة البريطانية. فلم تكن ثمة إذن محاولات منتظمة لإضرار بإمدادات الحرب وإنتاج موادها الضرورية. أما في الحرب العالمية الثانية فقد أضفى هذا السلاح الاقتصادي لا يقل أهمية عن الحصار. ومن الممكن

في واقع الأمر أن توقع مثل هذه التطورات الكبيرة في التخطيط الحربي كنتيجة حتمية لتقدم فن الطيران ، وما صاحبه من إحكام الغارات الجوية على الأهداف المعينة، لغرض إضعاف الإمكانيات الاقتصادية الحربية للعدو . ولا غرو في كل من بريطانيا وألمانيا كان الإنتاج المحلي يسد معظم الاحتياجات الحيوية للحرب، وأى اضطراب في تنظيمات هذا الإنتاج الحيوى قد يضعف الدول المجاورة إلى درجة أكبر مما لو أدى الحصار الاقتصادي إلى النقص في الواردات من السلع .

غير أننا كنا نتحدث إلى الآن عن الحرب الاقتصادية بأسلحتها المعروفة على أنها حرب هجومية ، بل أننا نذكر جيداً أن الدول المتحاربة قد أنشأت وزارة معينة لغرض وحيد هو الاضطلاع بتنفيذ خطة هذا النوع من الكفاح الاقتصادي مع العدو . غير أن الحرب الاقتصادية الدفاعية لا تقل هي الأخرى أهمية عن الحرب الهجومية، أما غرضها فهو المحافظة على الإمكانيات الاقتصادية للحرب في الدولة إزاء الحرب الاقتصادية الهجومية للعدو . إذ أن كلا من الدولتين المتحاربتين تتطلع إلى المحافظة على حجم وارداتها رغم الحصار الذي تفرضه الدولة الأخرى . وفي حالة ألمانيا بالذات فقد كانت طريقةها في الحصول على الواردات هو مفاداة الحصار عن طريق بعض الدول المحايدة . وأما في حالة بريطانيا، فقد كان الدفاع ضد الحصار يتخذ

شكل محاولات لزيادة سعة سفن الشحن بالإضافة إلى الاحتياطات الحربية في سبيل الدفاع عن الأسطول التجارى فى أعالى البحار . كما أن كلا من الدولتين المتحاربتين تسعى جاهدة إلى صيانة قدرتها على الاستيراد بوسائل أخرى ، ومنها الحصول على كميات وافرة من العملات الأجنبية التى يمكن بحصيلتها شراء السلع من البلاد الأخرى . وفضلا عن ذلك فإن الحرب الاقتصادية الدفاعية تتطلب الاحتفاظ بحجم الصادرات والحيولة دون هروب رؤوس الأموال من الدولة المحاربة إلى دول أخرى .

وهناك من التدابير الدفاعية الأخرى فى الحرب الاقتصادية ما ينطوى على تحقيق أغراض معينة كالزيادة فى الكفاية الذاتية للدول المتحاربة فيما يتصل بالمواد الحيوية اللازمة لسير الحرب . وفى سبيل تحقيق هذا الغرض الأساسى لابد من تلافى كل ضياع اقتصادى فى الموارد الإنتاجية ، إذ يتحتم الإفادة منها واستغلالها إلى أقصى الحدود الممكنة ، كما يتحتم استخدام المواد التى يمكن الحصول عليها محلياً على نطاق أوسع من بدائلها التى يمكن استيرادها من الخارج . ولا بد أن يكون تنظيم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك على النحو الذى يحقق الحصول على أقصى زيادة ممكنة فى الناتج الكلى وأقصى الوفرة فى استخدام المواد الحيوية والعمل والطاقة الإنتاجية .

بل لو أننا نظرنا إلى الحرب الاقتصادية الدفاعية فى معناها الواسع،

لأمكن اعتبار التدابير التي تتخذها الدولة لتمويل الحرب تمويلاً متساهلاً بالكفاية كجزء من هذه الحرب الاقتصادية . ذلك أن التمويل قد يكون عقبة في سبيل كفاية الإنتاج الحربى ، إذا لم يكن هذا التمويل بالقدر الكافى الذى تقتضيه الحالة الاستثنائية القائمة .

وأخيراً فإن هذه الحرب الاقتصادية الدفاعية تهدف إلى إزالة آثار التدمير الذى قد تحدثه الغارات الجوية للعدو ، ولا مرأه أن الآثار التدميرية لمثل هذه الغارات على وسائل الإنتاج والموارد وسبل المواصلات قد أدت إلى إثارة مجموعة جديدة من المشاكل التى تتضمن ضرورة ملاءمة الإنتاج المحلى للتغيرات التى تحدثها الغارات الجوية الناجمة من يوم إلى آخر .

وغير خاف أن الغارات الجوية تخدم أغراضاً ثلاثة : إما أنها تهدف إلى إضعاف القوات المحاربة للعدو بإلقاء القنابل الفتاكة على جيوشه وبحريته وقواته الجوية فى الهواء أو على المطارات الحربية ، وإما أنها تهدف إلى إضعاف الروح المعنوية بين السكان المدنيين إذا كان إلقاء القنابل منصّباً على المدن والقرى بلامتمايز ، وإما أنها تهدف إلى تحقيق غرض ثالث وهو إفناء الموارد الاقتصادية للعدو بتدمير الموارد من الطعام والمواد الخام وتخریب المصانع والسكك الحديدية والقنوات والموانئ . ولا يعنينا فى هذا الصدد إلا الهدف الأخير الذى يكشف عن مدى أهمية إضعاف القوى الاقتصادية للعدو فى إيقاع الهزيمة به فى النهاية .

وبطبيعة الحال فمن المتعذر وضع حد فاصل بين الغارات الجوية التي تهدف إلى تحقيق هذه الأغراض المختلفة . فلو حدث مثلاً أن ضرب العدو أحد المطارات الجوية بالقنابل ، فإن تدمير الطائرات ومراكزها قد يحقق غرضاً حريماً بحت ، بيد أن تدمير موارد الزيوت بالمطار قد يحقق غرضاً اقتصادياً وحريماً في نفس الوقت . ولو هوجمت مدينة آهلة بالسكان من الجو بطائرات العدو ، وحدثت إصابات ووفيات عديدة في أحياء الطبقة العاملة ، فقد يصح القول بأن هذه الغارة الجوية قد استهدفت إضعاف القدرة الإنتاجية للدولة المعادية وإضعاف الروح المعنوية لمواطنيها . كما أن تكرار الغارات الجوية في فترات دورية متقاربة يعرقل عجلة الإنتاج بالمصانع ، يشير أعصاب السكان في نفس الوقت . أما إذا تعرضت الموانئ البحرية للغارات الجوية ، فإن تدمير السفن الحربية يحقق غرضاً حريماً مباشراً ، ولكن هذا التدمير يتضمن في نفس الوقت الإقلال من قدرة الدولة المعادية في إنتاج السفن ، وهذا غرض اقتصادي في جوهره . وقد يكون قذف سكة حديدية بالقنابل مؤدياً لإضعاف الروح المعنوية للجمهور ، ولكنه في نفس الوقت يحول دون وصول الإمدادات والقوات الإضافية المحاربة إلى مواقع القتال .

وفضلاً عن الأسلحة الاقتصادية التي تقدم ذكرها ، كالحصار الاقتصادي والغارات الجوية التي تهدف لتعطيم القوة الإنتاجية

للعُدو ، فهناك أسلحة أخرى لضمان إحكام الحصار الاقتصادي .
ويمكن تحقيق الهدف الأخير بأن تضع الدولة من العقوبات أمام
المنشآت المحايدة ما يحول دون استخدامها كوسيط لمنفعة العدو .

ولقد اتبعت بريطانيا في الحرب العالمية الأولى نظاماً خاصاً
لإحكام الحصار يسمى « بنظام القائمة السوداء »^(١) ، وتدرج في هذه
القائمة أسماء المنشآت التي تفرض ألمانيا عليها رقابتها المباشرة أو التي
تعمل بمثابة وسيط لخدمة مصالح ألمانيا ، ولقد نجح هذا النظام في
أداء مهمته . وما أن أعلنت الحرب العالمية الثانية حتى اتبعت بريطانيا
نفس هذا النظام ، وظهرت توائم أول قائمة سوداء ، أضيفت إليها قوائم
أخرى حتى أضحت عددها كبيراً جداً في نهاية عام ١٩٤٠ . وكان
الغرض من هذه القوائم هو منع المؤسسات البريطانية من التعامل
مع مؤسسات تبدو في الظاهر كما لو كانت محايدة ، ولكنها في الواقع
مؤسسات ألمانية ، أو مؤسسات من المحتمل أن تخدم المصالح الألمانية
لعلاقتها الوثيقة بألمانيا .

واقد كانت عملية وضع القوائم السوداء بطيئة جداً بصفة خاصة
فيما يتعلق بالمصارف التي تخضع لرقابة ألمانيا في البلدان المحايدة .
وبذلك فقد احتوت القائمة الأولى على إسمي مصرفين مسجلين في
البلدان المحايدة ، ثم استبعد اسمهما من القائمة بعد ذلك ، عندما أصبح

للمصارف الانجليزية ممثلين فيها . ومع ذلك فقد كانت في هولندا والبلقان والشرق الأقصى وأمريكا اللاتينية بعض المصارف الألمانية الخاضعة لرقابة ألمانيا ، إلا أنه قد انقضت شهور عدة قبل أن تتخذ بريطانيا أية خطوات إيجابية نحو وضع أسماء هذه المصارف في القائمة السوداء . ولقد فسّر هذا الابطاء في كثير من المناسبات على أنه كان من الضروري أن يكون أمام مصارف لندن فسحة من الوقت . تستطيع في خلالها أن تجمع أرصدها لدى هذه المصارف الألمانية قبل وضع أسمائها في القوائم السوداء . ومع ذلك فقد كان هذا الامتياز الذي حصلت عليه مصارف لندن بمثابة سلاح ذي حدين ، فلم يكن ثمة ما يمنع المصارف الألمانية من سحب أرصدها من لندن قبل وضع أسمائها في القوائم السوداء ، ولا يمكن التسكّن بما إذا كانت النتيجة النهائية في صالح مصارف لندن أو المصارف الألمانية ، إذ أن مرد الأمر هو الموازنة بين حجم الارصدة المسحوبة من لندن وإليها .

وعلى أية حال فنظراً لأن الارصدة المصرفية لا بد أن تسوّى في خلال ستة شهور ؛ فكان من الطبيعي أن نتوقع اتمام وضع القائمة السوداء للمصارف الخاضعة المراقبة الألمانية قبل نهاية فبراير ١٩٤٠ . غير أن الأمر لم يقف عند هذا الحد ، فقد كانت هناك قوائم أخرى غير منشورة احتوت على الحالات المشكوك في أمرها . وكان لزاماً على المنشآت والمصارف البريطانية أن تلتصّب من وزارة الحرب

الاقتصادية^(١) النصح قبل أن تدخل فى أية معاملات تجارية مع المنشآت التى اشتملت عليها هذه القوائم الإضافية^(٢). وللأسف كانت الوزارة بطيئة نوعاً فى اسداء النصح عما كان مدعاة لتأخير الأعمال المصرفية الخارجية بالامرر .

وما من شك أن القوائم السوداء كانت بمثابة عائق قوى أمام المنشآت المحايدة حال بينها وبين التعامل مع ألمانيا . ومهما يكن من أمر فقد كانت امكانيات التجارة مع ألمانيا محدودة بسبب الحصار . ولقد كان من الخطورة بمكان أن تجازف أية منشأة محايدة ، تشتغل بالأعمال التجارية فى الخارج ، بأن تعرض نفسها لمقاطعة جميع المنشآت فى الامبراطورية البريطانية، إذا ما وضع اسمها فى القائمة السوداء . ويعنى ذلك بطبيعة الحال أن ألمانيا لابد أن تدفع عمولة أكبر ، إذا أرادت أن تجتذب إليها بعض المنشآت المحايدة التى تجازف بالتعامل معها . فإذا أفلتت هذه المنشآت من الحصار المضروب حول ألمانيا ، فإن نظام « القائمة السوداء » قد أدى إلى زيادة النفقات التى تتحملها هذه البلاد فى سبيل الحصول على الواردات من السلع . وإذا دفعت ألمانيا عمولة كبيرة ، فإن ذلك قد يساهم بلا شك فى الإقلال من الموارد المالية من العملات الأجنبية التى فى حوزة هذه البلاد .

1—Ministry of Economic Warfare.

2—Grey-lists.

وما دامت هناك بعض المنشآت المحايدة التي قد تفلت من الحصار الاقتصادي الذي فرضته البحرية البريطانية ، وقد يحتمل أن تتعامل مع ألمانيا تحت إغرائها بدفع عمولة كبيرة لها عن الصفقات التجارية التي تعقدتها معها ، فمن الأهمية بمكان أن تحاول بريطانيا بوسائل أخرى منع عقد هذه الصفقات أو الإقلال منها ، وبخاصة إذا كانت متعلقة بالمواد الخام الضرورية . لقد كانت ثمة وسيلتان في يد الحلفاء لتحقيق هذا الهدف . لقد كان الحلفاء في مركز يسمح لهم بالضغط الدبلوماسي على بعض الدول المحايدة لكي تقلع عن بيع المواد الأولية الضرورية إلى ألمانيا ، أو على الأقل تحدد كمية مبيعاتها من هذه المواد الأولية . كما كان الحلفاء في مركز يسمح لهم بأن يقللوا فعلاً من امكانيات شراء ألمانيا لهذه المواد الأولية وذلك بائباع نظام المشتريات التحويلية ،^(١) أي المشتريات التي يكون الغرض منها تحويل هذه الموارد عن ألمانيا . ولقد كانت الدول المحايدة في القارة الأوروبية في حاجة ماسة إلى العملات الأجنبية التي يمكن استخدامها في استيراد المنتجات الضرورية لها من وراء البحار . وتبعاً لذلك فهما بلغ ضغط ألمانيا الدبلوماسي على هذه الدول ، فقد كانت على استعداد لأن تباع للحلفاء مقادير كبيرة من السلع لكي يمكنها أن تحصل على ما تحتاج إليه من واردات . ومن ثم فقد سنحت الفرصة أمام بريطانيا وفرنسا لكي تتبع سياسة إيجابية

فعالة تهدف إلى تحويل المشتريات عن ألمانيا بالإقدام على شراء كميات كبيرة من المواد الأولية من أوروبا الجنوبية الشرقية ودول البلطيق وبعض أجزاء أوروبا . ولقد كانت هذه السياسة جزءاً متمماً لسياسة المساعدة الاقتصادية إلى دول أوروبا الجنوبية الشرقية ، وهي التي كانت قد اتبعتها بريطانيا وفرنسا منذ حوالى عام قبل إعلان الحرب الأخيرة . أما السر الذى يكمن وراء هذه السياسة ، فهو أن ألمانيا كانت قد توغلت فى هذه الدول إلى حد كبير ، وكانت نتيجة ذلك ارتفاع الأسعار فيها فوق المستوى العام للأسعار فى الأسواق العالمية . وكان لا بد أن يتخذ الحلفاء خطوات إيجائية لحماية الاستقلال السياسى والاقتصادى لهذه البلاد من هذا التوغل الألمانى السلمى . وكان لا بد لهذه الحماية أن تتخذ صورة المساعدات المالية المستترة وراء شراء كميات كبيرة من السلع من دول أوروبا الجنوبية الشرقية بغض النظر عن الاعتبارات التجارية . ومن وجهة النظر السياسية كانت هذه التضحيات المالية التى أقبلت عليها بريطانيا وفرنسا أمراً لا مندوحة عنه لمنع قيام احتكار تجارى كامل لألمانيا فى هذه البلاد . فلما أن أعلنت الحرب كان من الواضح أن الاستمرار فى اتباع هذه السياسة أمر لا مفر منه ، إذ لو أن ألمانيا ضمنت لنفسها احتكار أسواق هذه البلاد الأوروبية ، لزاد بالضرورة تفوقها السياسى ، ولأصبحت هذه البلاد تحت رحمتها كلية . فما أن تقبض ألمانيا يدها عن الشراء من هذه البلاد ،

أو تمتنع عن بيع السلع الضرورية لها ، حتى تتعرض هذه البلاد لا محالة لهزات اقتصادية عنيفة . ومن هذه الناحية فقد أصبح أكثر ضرورة بعد إعلان الحرب إسداء كل معونة مالية ممكنة لدول الدانوب والبلقان ليتسنى لها المحافظة على استقلالها السياسى والاقتصادى .

ومع ذلك فهناك اعتبار أكثر أهمية فى هذا الصدد . إذ طالما كانت نتيجة الحصار البحرى الذى ضربه الحلفاء على ألمانيا أن أصبحت هذه تعتمد على مشترياتها من منتجات دول أوربا الجنوبية الشرقية إلى حد كبير بعد إعلان الحرب ، فقد كان من الأغراض الرئيسية للحرب الاقتصادية الهجومية على ألمانيا أن يحال بينها وبين شراء منتجات هذه البلاد . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا بإقدام الحلفاء على شراء جزء كبير من السلع التى تصدرها هذه البلاد إلى الأسواق الخارجية .

رأينا إذن أن الأسلحة الاقتصادية الرئيسية هى الحصار الاقتصادى لمنع حصول العدو على حاجاته من السلع الضرورية ، والغارات الجوية لتحطيم قوته الإنتاجية . وقد رأينا أنه لإحكام الحصار الاقتصادى الذى تضربه الدولة حول العدو ، لابد من اتباع نظام « القائمة السوداء » ، ونظام « المشتريات التحويلية » ، لكى يحال بين العدو وبين الحصول على حاجته من المواد الأولية عن طريق المنشآت فى الدول المحايدة . غير أن هناك وسيلة أخرى يمكن التذرع بها لإتقاص قدرة العدو على شراء

المواد الأولية من أسواق الدول المحايدة . ذلك أن مصادرة أملاك العدو تعتبر وسيلة فعالة للإقلال من العملات الأجنبية في حوزة العدو . ولذلك فقد التزمت المصارف البريطانية ومن عداها من الهيئات والأفراد أن تعلن منذ بداية الحرب عن الأصول المملوكة لألمانيا ، أو أن تسلمها للحارس على أموال الأعداء . ولقد غطى هذا الإجراء نسبة كبيرة جداً من الأصول الألمانية في بريطانيا ، كما كان له أثره في حرمان ألمانيا من أن تستحوذ على الارصدة الاسترلينية أو قيمة الأصول والأوراق المالية التي كان يمتلكها المواطنون الألمان في لندن ، وتفيد منها في شراء ما كانت تحتاج إليه من مواد أولية و سلع ضرورية ^(١) .

1—c.f. Paul Einzig, *Economic Warfare 1939—1940* London, 1941.

الفصل الثامن

الاقتصاد القومى

فى تحوله من ظروف الحرب إلى السلم

لقد أشرنا فى الفصلين الأول والثانى من هذا البحث إلى الأسباب الاقتصادية للحروب وارتباطها بفكرة السيادة القومية . أما فى الفصلين الثالث والرابع فقد ناقشنا الأسباب التى تضطر من أجلها الدولة المحاربة إلى التدخل السافر فى النشاط الاقتصادى وإلى فرض الرقابة على الإنتاج والاستهلاك والتوزيع ، كما ألمعنا إلى الوسائل المختلفة لإحكام هذه الرقابة المركزية وأثرها فى الاقتصاد القومى فى مجموعه .

وأما الفصل الخامس فقد أفردناه للأسلحة الاقتصادية المختلفة التى تنذر بها الدولة المحاربة لتحطيم القوى الاقتصادية للعدو ومنع المؤن والسلع الضرورية والمواد الأولية من أن تصل إليه بطريقة أو بأخرى . ولا بد أن يفضى بنا البحث بعد ذلك إلى نتيجة طبيعية هى انتهاء فترة الحرب ، وما تستتبعه من مشا كل اقتصادية للتحول من ظروف الحرب إلى السلم فى الفترة الانتقالية . ولقد أفصحنا من قبل فى شيء من الإفاضة عن الأسباب الرئيسية التى تدعو الدولة إلى فرض أنواع لا معدى عنها من الرقابة الاقتصادية ، عندما تدخل الدولة فى حرب مع

دولة أخرى ، واندكر منها الرغبة في التعبئة العامة للموارد ، وعامل المخاطرة ، وضرورة تعاقد الحكومة مع رجال الأعمال على نطاق واسع ، وضرورة المحافظة على حد معين من الاستهلاك في ظروف تدعو إلى تثبيت الأسعار إلى ما دون مستوى التوازن بين العرض والطلب . وذلك لغرض تحقيق العدالة بين جميع المواطنين في توزيع سلع الاستهلاك فضلاً عن وسائل الإنتاج المختلفة .

ولو ألقينا نظرة إلى الموقف بوجه عام في الفترة الانتقالية التي تعقب انتهاء الحرب ، لوجدنا أن هذه الاعتبارات لم تعد ملحة كما كانت من قبل . فما من شك أن الرغبة في إلزام المواطنين بقيود معينة إلزاماً شاملاً تصبح غير ذات موضوع . كما أن التجنيد الإجباري قد لا يزال قائماً في فترة السلم ، وإنما في حدود ضيقة تتمشى مع الأحوال العادية . ولا مناص أيضاً من زوال الرقابة على الأيدي العاملة ، وأية محاولة من جانب الحكومة القائمة للاستمرار في فرضها كلياً أو جزئياً لا بد أن تقابل بالاعتراض والسخط . ولا بد أن يختفي عامل المخاطرة غير العادي في ميادين الأعمال بعد أن تعود الأمور إلى سيرتها الأولى . وقد نسل في الفترة الانتقالية بأن عامل المخاطرة لا يزال قائماً ، لأن المستقبل دائماً مجهول ، ولأن الأفق السياسي قد لا يزال مليئاً بالغيوم مما يجعل رجال الأعمال لا يشعرون بالطمأنينة أو الاستقرار . غير أن عنصر المخاطرة في ميادين الأعمال الذي يمكن أن يعزى إلى اضطراب

الأحوال السياسية هو عنصر يمكن لرجل الأعمال أن يتحملة عن طيب خاطر . وقصارى القول فالمخاطرة ، وإن كانت لا تزال قائمة في الفترة الانتقالية ، إلا أنها تكون في حدودها المألوفة الطبيعية .

أما ما يتبقى بعد ذلك، وما يمكن اعتباره عاملاً فعالاً في إعاقة عملية التحول بوجه عام ، فهو الخوف من التضخم . ولا نغني بذلك أن ثمة خطراً وشيكاً يهدد الاقتصاد القومى نتيجة لارتفاع الأسعار ارتفاعاً جامعاً في الغد أو المستقبل القريب على الصورة التى عهدناها فى ألمانيا منذ سنوات خلت، عندما انتابتها موجة التضخم الجامح وهبطت قيمة المارك الألمانى هبوطاً ذريعاً . إن جهاز الرقابة الحكومية لا بد أن يحول دون حدوث هذه الظاهرة المخيفة . ولكن كل ما نعينه هنا فى الواقع هو أن هناك ميلاً لأن يربى الإنفاق الكلى على الإنتاج الكلى، بحيث أنه لو زالت الرقابة الحكومية لأرتفعت أسعار السلع ومستويات الدخول ارتفاعاً يندر بالخطر .

ويحدث ذلك بطريقتين مختلفتين عن بعضهما البعض . فأما من ناحية الإنفاق الاستثمارى فإننا نجد عادة أن خطط رجال الأعمال تنطوى فى الواقع على القيام بالاستثمارات على نطاق واسع، بحيث أنها تربى فى مجموعها على ما يمكن تديره من مدخرات اختيارية من المستوى الجارى للدخل القومى . وبعبارة أخرى فإن رجال الأعمال فى أعقاب الحرب يضعون خطط إنفاقهم بحيث أن ما يرغبون فى استثماره يزيد

على ما يرغب أفراد المجتمع في إدخاره ، وهنا تنشأ ما يسميه الاقتصاديون عادة بالفجوة التضخمية . ولا يمكن أن تتفادى هذه النتيجة العامة ، ما لم يهبط مستوى الاستهلاك هبوطاً إجبارياً ، بحيث يتوافر من المدخرات ما يتكافأ مع هذه الاستثمارات .

ومن جهة أخرى فمن الطبيعي أن تكون ثمة أرصدة نقدية متراكمة لم يتيسر إنفاقها في سنين الحرب نظراً للقيود المفروضة على الاستهلاك ، لذلك فقد تنطلق هذه الأرصدة من مكانها ليستخدمها الأفراد في أغراض الاستهلاك بمجرد أن تسنح الفرصة وتخفيف القيود التي كانت مفروضة في سني الحرب . ويمكن النظر إلى هذه القيود على اعتبار أنها من العوامل التي تؤثر في الميل العام للاستهلاك تأثيراً مزججاً أثناء فترة الحرب ، فما أن تضع أوزارها حتى يصبح الميل للاستهلاك متحرراً من هذا الضغط . ومن ثم فلم يزدان السببان فإن الاستمرار في فرض الرقابة في أعقاب الحرب هو الوسيلة الوحيدة للحيلولة دون حدوث لوثات التضخم الجامح بآثارها السيئة المعروفة على الاقتصاد القومي .

وما دمتنا نسلم بأن هناك ميلاً نحو التضخم ، وأن الاستمرار في فرض الرقابة أمر لا معدى عنه لكبت هذا التضخم ، فهو إذن كامن في عصب الاقتصاد القومي كمرض الكامن في جسم الغليل لا يظهر إلا إذا انقطع عن تعاطي الدواء المسكن ، كما أن من المتوقع أن

يكون لمثل هذا التضخم المقيد آثاره من ناحية الطلب ومن ناحية العرض أيضاً .

فمن ناحية الطلب ، فليس هناك من حدود معينة لاستخدام الموارد إلا عن طريق التراخيص والتخصيص ، فالأسعار هي دون المستويات التي يتعادل عندها العرض والطلب . ومن ثم فطالما كانت هناك أنواع عديدة من الطلب الذي يتطلع إلى الإشباع على نطاق واسع في كل مكان ، فليس ثمة من سيب لكي تذهب الموارد الإنتاجية في اتجاه معين دون الآخر . هناك إذن نوع من سوء التوجيه تنطوي عليه هذه الرقابة . ونحن لا ننكر أن الأيدي العاملة قد تكون موظفة توظفاً كاملاً ، ولكن لا يعني ذلك أن يضمن المجتمع أن ما يتم إنتاجه فعلاً عند الحد أكثر أهمية في أي معنى مما قد يمكن إنتاجه . وقد يحتفظ المجتمع بمستوى عال من التوظيف ، وهذا اعتبار له أهميته لا محالة ، ولكنه لا يكفي لحل المشكلة القائمة . فقد نجد أن المخازن تقفر من بعض السلع ، ومع ذلك فإننا لا نتوقع أن تملأ السلع الجديدة هذه المخازن الخاوية . وقد يحدث أن يصبح أحد الموارد الإنتاجية نادراً جداً بحيث يشل حركة الإنتاج في صناعة أو أخرى (١) ، ومع ذلك لا توجد هناك من القوى الاقتصادية المعروفة في السوق الحر ما يعمل على إزالة هذا النقص الحاد في المعروض من السلع أو الموارد .

١ — مثل هذه المواقف في الإنتاج يسميها الاقتصاديون عادة « أعناق الزجاجة » .

أما من ناحية العرض فمن المحتمل أن ينعدم الحافز على العمل وروح النظام بين صفوف العمال إذا كان التوظيف الكامل للوارد أمراً محتمل الوقوع في الفترة الانتقالية . وما فائدة زيادة الأجر إذا لم تكن مقرونة باحتمال الزيادة في الدخل الحقيقي ؟ وزيادة الدخل الحقيقي لا يمكن أن تحدث فعلاً إلا بزيادة إنتاجية العمال . ولكن إذا ضمن هؤلاء مجالات واسعة للعمل وأجوراً مجزية ، فمن الصعوبة بمكان أن يذعنوا لتعليمات الرؤساء بالمصانع ، أو يقوى لديهم الحافز على مضاعفة الجهود في العمل . بل على النقيض من ذلك يشجع بين العمال روح الاستهتار والتكاسل وعدم الانتظام في العمل ، طالما كان من أيسر الأمور على كل عامل أن يجد عملاً آخر في ساعات قلائل ، إذا فصل من عمله الأول ، وطالما كان كل عامل يضمن إعانة التعطل ^(١) إذا لم يجد عملاً جديداً يرتزق منه . وهذه حالة كانت موضع الشكوى الدائمة من رجال الأعمال في كثير من البلاد الصناعية بعد نهاية الحرب .

ما هو السبيل إذن إلى علاج هذه المشكلة ؟ وقد نجيب عن هذا التساؤل في سذاجة بأن العلاج هو إزالة هذا الميل التضخمى المتأصل في هيكل الاقتصاد القومى في الفترة الانتقالية . ولكننا لا نعنى بمحاربة التضخم الالتجاء إلى الانكماش ، وما يتضمنه من نقص ملحوظ في الدخول النقدية بوجه عام . فالسياسة المثلى في مثل هذه الظروف هي

تجنب كل من تضخم وإنكماش الدخول ، ولا يتأتى ذلك إلا بالمحافظة على التعادل بين ما يرغب الأفراد في إيدخاره وما يرغب رجال الأعمال في استثماره . ونحن نعلم من دراستنا الاقتصادية أن المجتمع الاقتصادي لا يمنح نحو التضخم أو الانكماش ، طالما تحقق التعادل بين الاستثمار المقصود والإدخار المقصود ^(١) ، لأن هذا بدوره يتضمن التعادل بين الاستثمار المحقق والإدخار المحقق ^(٢) .

وقد يترأى أن تحقيق هذا التعادل ينطوي على رفع معدلات الفائدة طالما كان ذلك — كما يعتقد البعض — مؤدياً إلى إحجام رجال الأعمال عن الاندفاع في الاستثمار ، عندما يضطر هؤلاء لتحمل زيادة في عبء الفائدة عن القروض التي يعقدونها في سبيل تنفيذ خططهم الاستثمارية . غير أن كثيراً من الكتاب المحدثين يعتقدون بأن سعر الفائدة ليس سلاحاً قوياً في فرض الرقابة على معدل الاستثمار وتخصيص الموارد الرأسمالية على رجال الأعمال . وفضلاً عن ذلك فإن رفع سعر الفائدة ذو أثر سيء على الميزانية العامة للدولة ، إذا كان حجم الدين العام كبيراً ، وكان ارتفاع سعر الفائدة عن القروض الحكومية مؤدياً إلى زيادة مخصصات الدين زيادة محسوسة .

1—Equality between planned saving and planned investment.

2—Equality between realised saving and realised investment.

فإذا استبعدنا فكرة رفع معدلات الفائدة كوسيلة لإقرار التوازن الاقتصادي المنشود وذلك نظراً للاعتبارات السابقة ، فلا بد أن نبحث عن وسيلة أخرى ، وقد لا نجد هذه الوسيلة إلا في تعديل السياسة المالية في القطاع العام . لا بد أن تمسك الدولة عن الإنفاق العام في سناء فترة الحرب ، وأن تستأصل البنود التي لا ترى لها من ضرورة قائمة في الفترة الانتقالية ، ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً . كما أن الدولة من جهة أخرى لا بد أن تسعى جاهدة لتحقيق فائض حقيقي في الميزانية العامة ، وقد يكون هذا الإجراء الضريبي كافياً للقضاء على الفجوة التضخمية المحتملة الوقوع . وقد يكون الحد من الإنفاق العام مقروناً في نفس الوقت بفرض ضرائب عامة على المشتريات من السلع^(١) على أن تتناقص معدلاتها كلما تحسنت الأحوال الاقتصادية ، وتخلصت البلاد من خطر التضخم . وفرض هذه الضرائب على المشتريات من سلع الاستهلاك قد يجد من انطلاق الأموال المكتنزة طوال فترة الحرب والاندفاع بها نحو شراء هذه السلع .

وفي مثل هذه الظروف قد يكون من الأمور الطبيعية أن تعود الدولة إلى استخدام جهاز الثمن على نطاق أوسع . ولانعنى بذلك ضرورة رفع القيود المفروضة على الأسعار فوراً ودفعة واحدة .

1—Purchase Tax.

فلا يمكن أن يوافق أحد من الاقتصاديين المعاصرين على أن هذا إجراء سليم أو مرغوب فيه ، فإن رفع القيود المفروضة على الأسعار على هذا النحو إنما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع ارتفاعاً شامخاً لينتج التوازن القصير الأجل بين قوى الطلب والعرض في الأسواق ، وليس من الحكمة أن نرضى بهذا الوضع على افتراض أن مستوى الأسعار سينخفض في الأجل الطويل . وكل ما يمكن أن يوصى به رجال الاقتصاد في مثل هذه الحالة هو تخفيف القيود تدريجياً بحيث تفتح الفرصة للأسعار أن ترتفع على مراحل متعاقبة ، وذلك بأمل أنه كلما أصبح النظام الاقتصادي أكثر تنظيمًا وكفاية في الإنتاجية وبعداً عن الضياع ، فإن الإنتاج سيتوسع تدريجياً إلى الحد الذي تصبح عنده القيود المفروضة على الأسعار إجراءً لا ضرورة له بعد ذلك . وجملة القول فإن هذه السياسة لا تهدف إلى إلغاء هذه القيود مباشرة إثر انتهاء الحرب ، بل أنها تعمل فقط نحو إلغائها تدريجياً .

أما المشكلة الرئيسية الثانية فهي مرتبة على تسريح القوات المحاربة والجنوح إلى نزع السلاح في الفترات التي تعقب الحروب ، وهي عكس السياسة التي تنهجها الدول في السباق نحو التسليح عندما يتلبد الأفق السياسي منذراً بقيام الحرب . ولا شك أن هناك من الآثار الاقتصادية البعيدة المدى لكل من التسليح ونزع السلاح^{١١} ، قبل وبعد أية

حرب كبرى ، ما يحدو بنا إلى الإفاضة في بحثها ودراستها في ضوء الأحداث التاريخية التي سبقت إعلان الحرب العالمية الأولى والتي أعقبت انتهائها .

ففي خلال العشرين أو الثلاثين عاماً التي سبقت إعلان الحرب الأولى سنة ١٩١٤ انهمكت جميع الدول الأوروبية ، صغيرها وكبيرها ، غنياً وفقيرها ، في مهمة تقوية نظام الدفاع الوطني وتزويد جيوشها العاملة بأحدث المعدات والأجهزة الحربية . وقد كانت تخيم على المسرح السياسي الدولي سحب كثيفة تتم عن توتر في العلاقات الدبلوماسية مما جعل الناس يحزمون بأن قيام حرب كبرى أمر مؤكد ، ولو أنهم لا يحزمون بتاريخ قيامها ، وقد كانت الحرب بين إيطاليا وتركيا وحروب البلقان خير نذير باحتمال اندلاع حرب على نطاق أوسع — حرب تعم العالم بأسره . ونتيجة لذلك فقد كانت الدول الكبرى تتنافس مع بعضها البعض في تقوية جيوشها ، بينما كانت كل من بريطانيا وألمانيا تتنافس في التسليح البحري في حدة بالغة .

وفي البلاد الغنية ، مثل فرنسا وبريطانيا ، أمكن تمويل سباق التسليح من موارد الميزانية ، دون الحاجة إلى الاقتراض في الداخل أو من الخارج ، أما في بلاد كالألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا فقد كان تمويل التسليح عن طريق القروض الداخلية ، وأما في حالة روسيا وتركيا

ودول البلقان فقد كانت القروض الخارجية المصدر الرئيسى للتمويل .
وعلى ذلك يمكن القول بأن الدول الأوربية الكبرى قبل سنة ١٩١٤
قد استمرت فى تحمل الأعباء المتزايدة لسباق التسلح ، وقد وضع
من دراسة الإحصاء الحربى لهذه الفترة أن الزيادة فى أرقام التسلح كانت
زيادة مطلقة ، فضلاً عن أن نسبة مخصصات التسلح إلى الدخل القومى
قد كانت هى الأخرى فى تزايد مستمر . وبطبيعة الحال فمن المتعذر
حقاً أن ننشئ علاقة وثيقة محددة بين السندات الجديدة للقروض
الحكومية وبين الزيادة فى الإنفاق على التسلح . وقد يجادل البعض
بأن الزيادة فى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية أو التعليم قد كانت
ذات أثر ملموس فى زيادة حجم الدين العام قبل إعلان الحرب . إذ كانت
الزيادة فى واجبات الدولة إزاء المواطنين أهم مظهر للتقدم الحديث
فى الأفكار السياسية والاجتماعية ، مما يصح معه القول بأن ميزانيات
هذه الدول وحجم ديونها العامة قد زادت بنسبة كبيرة أو إلى الحد
الذى بلغته فعلاً حتى بدون تحملها للأعباء البادظة لسباق التسلح .
وإذا كان الإنفاق على التسلح يمول من الموارد العادية للميزانية ،
فإن نتيجة هذا الإنفاق الحربى هو نقل القوة الشرائية من طبقة فى
المجتمع إلى طبقة أخرى . أما إذا كان تمويل الإنفاق الحربى عن
طريق الاقتراض ، فهناك زيادة فعلية فى القوة الشرائية العامة
للمجتمعات المختلفة ، وهذه هى النتيجة التى تحققت فعلاً من الزيادة
الكبيرة فى الإنفاق على التسلح قبل الحرب : بل أن ميل المستوى

العام للأسعار إلى الارتفاع خلال السنوات السابقة على إعلان هذه الحرب كان نتيجة لهذه الزيادة .

ولقد كان للقروض الخارجية التي أنفقت على التسليح أثرها في هيكل الإقراض الدولي بوجه عام . إذ أن الزيادة في التوتر الدولي بين مجموعتين من القوى قد أدى إلى أن يصبح الإقراض الأجنبي ذا صبغة سياسية . ولقد لعبت فرنسا دوراً هاماً في هذا الصدد ، إذ أقضت جزءاً كبيراً من رأس المال الفرنسي إلى روسيا ، فأفقت بعضه مباشرة على الأسلحة المستوردة من فرنسا والبعض الآخر لتمويل عملية إنشاء شبكة السكك الحديدية الروسية ، ولها أهمية استراتيجية بالغة في تحصينها ضد جاراتها . ولولا هذه الاعتبارات السياسية والحربية ما أمكن لروسيا أن تحصل على هذه الأموال الطائلة ، ولما أمكن لها أن تنشئ مرفقاً حيوياً من أهم المرافق العامة في الحرب والسلم معاً . وهذا مثل صادق على أن الاتفاق على الأغراض الحربية ليست بالضرورة هدماً أو غير منتج من وجهة النظر الاقتصادية ، ولكن مثل هذه الحالات نادرة . فلو نظرنا نظرة عامة إلى الإقراض الأجنبي لأغراض التسليح قبل الحرب الأولى ، فلا بد أن نستنتج أن هذا الإقراض قد استنزف قدرة الدول الدائنة على الإقراض للأغراض السلبية الأخرى ، ومن ثم أخفى متعذراً على الدول المدينة أن تحصل على قروض أجنبية لأغراض إنشائية وتعميرية بحثة .

وهناك فارق جوهري بين منح قرض أجنبي لأغراض إنشائية وبين منحه لتمويل التسليح . فرأس المال الذي يستثمر في دولة متخلفة اقتصادياً لتحسين وسائل المواصلات بها أو لاستغلال مواردها الطبيعية هو من طبيعة تجعله قابلاً للاستهلاك من العائد الذي يتحقق من مختلف المشروعات الإنشائية . أو بعبارة أخرى أن الزيادة في القدرة الإنتاجية للدولة المقترضة سوف تمكنها من تغطية فائدة القرض فضلاً عن استهلاك رأس المال المقترض . أما لو كانت الأموال الأجنبية تقترض لغرض شراء مواد الحرب فإنها لن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة المدينة ، ومن ثم فلا يحتمل دفع فوائد هذه القروض واستهلاكها إلا عن طريق اقراض أجنبي جديد . وهذه العملية ستؤدي بلا منازع إلى ضياع المركز المالي للدولة المدينة في أسواق العالم المالية .

ولنبحث الآن في آثار التسليح على الصناعة . لا شك أن مقتضيات الجيوش الحديثة قد أدت إلى إنشاء فروع جديدة للإنتاج ، كما ساعدت على تدعيم بعض الفروع الموجودة فعلاً . وهذه النتيجة ليست بالضرورة من الاعتبارات التي ترجع جانب التسليح من الوجهة الاقتصادية ، ذلك أن التطور الصناعي لم يتجه دائماً الوجهة الصحيحة . إذ أن عدداً قليلاً من الدول كان يحتكر صنع الأسلحة الحربية ، أما معظم الدول فقد كان يعتمد على الأسلحة المستوردة من الخارج . ولم تبذل الدول الزراعية أية محاولات جدية لكي تصبح غير

معتمدة إلى حد ما على الدول الأخرى في امداداتها من الأسلحة والذخائر . وهذه الظاهرة أهميتها البالغة في ظروف الحرب ، إذ حتى لو كانت كل دولة زراعية متحالفة مع بعض الدول الأخرى التي تصنع الأسلحة وتمونها بها ، فمن الممكن أن تنقطع هذه الموارد، لو أن الحرب عزلت الدولة الزراعية عن حليفاتها .

ومن ثم نجد أنه بينما ساعد سباق التسلح قبل الحرب الأولى على تدعيم الصناعة في عدد قليل من بلاد العالم ، فإن ذلك قد استفد موارد معظم البلاد الأخرى التي اعتمدت في تسليحها على الاستيراد من الخارج ، كما عمل على تأخير تقدمها الصناعي . وعلى ذلك يمكننا أن نستنتج أن إنتاج الدول المتخلفة لم ينل أية فائدة اقتصادية تذكر من سباق التسلح قبل الحرب . ومن جهة أخرى فقد أدى سباق التسلح إلى تقدم بعض فروع الصناعة المتخصصة في المعدات الحربية والبحرية تقدماً واسع الخطى في البلاد الصناعية . ومع كل ذلك فإن المنافع الاقتصادية التي عادت على هذه البلاد من النهوض بصناعة الأسلحة والتخصص فيها كانت صورية أكثر منها حقيقية . فإن القدر الأكبر من القروض التي منحتها . هذه البلاد الصناعية لتمويل صادراتها من الأسلحة قد توقفت الدول المدينة عن الوفاء بقيمتها ، أو أن هذه القروض قد ألغيت فيما بعد . إذ لم تدفع روسيا شيئاً من القروض التي حصلت عليها لإقامة دعائم جيشها الحديث ، ولم تدفع تركيا وبلغاريا

ويوغوسلافيا إلا جزءاً يسيراً من القروض التي عقدها مع المستثمرين الأجانب^(١).

ومن ثم يمكن القول بأن المساواة الاقتصادية لسباق التسلح قد طفت على منافعها، بما يصح معه القول بأن سباق التسلح ، ولئن ساهم إلى حد ما في التقدم الصناعي قبل الحرب ، إلا أن الثمن الذي دفعته الدول المقرضة والمقرضة على السواء كان ثمناً فادحاً .

1—For detailed study see Paul Einzig, 'The Economics of Rearmament'.

الفصل التاسع

مشكلة نزع السلاح

في فترة السلم

لقد ناقشنا في ختام الفصل السابق الآثار الاقتصادية لسباق التسلح قبل الحرب على المالية العامة للدولة وعلى التقدم الصناعي في مختلف بلاد العالم ، وبقى علينا الآن أن نناقش مسألة خفض التسلح بعد انتهاء الحرب والاتجاهات المختلفة للدول بصدد هذه المشكلة .

ولا ينظر البعض إلى مشكلة خفض التسلح على أنها مشكلة اقتصادية رئيسية ، إذ أنهم يولون اهتمامهم فقط بما إذا كان خفض التسلح يؤدي فعلا إلى سلام دائم، ولا يعينهم إذا كانت النتائج الاقتصادية ملائمة أم غير ملائمة. غير أن هذا الاعتبار الثاني للمشكلة لا بد أن يوضع موضع الاعتبار من وجهة نظر رجال الاقتصاد على الأقل . ويرى البعض من الكتاب¹ أنه بينما يرغب الناس كافة في أن يعيشوا في سلام دائم، وأن لهذه الرغبة المقام الأول في الأهداف الاجتماعية ، إلا أنهم يرغبون بعد ذلك في أن يعيشوا في رفاهة ورغد من العيش . ولذلك فلا مناص من أن نبحث فيما إذا كان خفض التسلح يحقق الرفاهية للمجتمع الإنساني .

1—Paul Einzig, op. cit, pp. 4 et seq.

هناك في الواقع من العوامل الاقتصادية المعروفة لدينا في دراستنا النظرية ما قد يربط العلاقة بين الرفاهية وخفض التسليح . ومع ذلك فهذا لا يعنى أننا قد نصل إلى نتائج نهائية في بحثنا هذا ، ذلك أن هناك عوامل اقتصادية أخرى تعمل عملها نتيجة لخفض التسليح ، وتأثر بعدد من العوامل الأخرى . ولذلك فالمشكلة تنطوي على كثير من التعقيدات ، مما يجدر بنا أن نلجأ إليها في شيء من الإيجاز ، وفي ضوء التجارب التي مرت بدول العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى .

ونقطة البدء في تحليلنا هذا هو التعرف على الدول التي التجأت إلى خفض التسليح لدرجة كبيرة جداً بعد الحرب . لقد اضطرت ألمانيا وحليفاتها (باستثناء تركيا) أن تخفض من القوات المسلحة إلى الحد الذي يتفق مع صيانة الأمن والنظام في داخل البلاد ، ولقد تبعتها الدائمرك بمحض إرادتها دون إلزام ، ثم اتبعت بعض الدول ، ومنها بريطانيا ، سياسة خفض التسليح .

ومن وجهة النظر الاقتصادية فقد كانت الدول التي عمدت إلى خفض قواتها المسلحة في موقف تحسد عليه . فقد تخلص وزراء المالية من مشكلة تدبير الموارد اللازمة لتمويل الإنفاق الحربي على نطاق واسع . وحتى لو أخذنا في الحسبان التكاليف المرتفعة التي تتحملها أية دولة من مجموعة هذه الدول في سبيل الاحتفاظ بجيش محترف ، فإن العبء الذي تتحمله فعلاً لا يقارن بالأعباء الجسيمة التي لازالت

تتحملها الدول التي لم تجر خفضا ملحوظا في قواتها المسلحة. بل أنه تخفيض بنود الإنفاق الحربى في ميزانيات هذه الدول قد كان من الأسباب التي أدت إلى سهولة موازنة هذه الميزانيات ، وينطبق ذلك على ألمانيا والنمسا والمجر وبلغاريا بعد تثبيت أسعار عملاتها .

غير أن الناحية المالية لخفض التسليح ليست وحدها الناحية الجديرة بالاعتبار لدى مناقشة اقتصاديات خفض التسليح . إذ أنه يمكن تخليص عدد كبير من الرجال من الاشتغال بالصناعات الحربية أو من العمل بالوظائف العسكرية . ويلاحظ أهمية هذا الاعتبار في الدول التي تحتفظ بجيوش ضخمة عاملة ، فيمتنع على مئات الآلاف من الرجال الاشتغال بعمل منتج لفترة محدودة من الزمن . ولو هبط عدد هؤلاء الرجال في المجتمع ، فإن النسبة بين من يشتغلون بأعمال منتجة ومن يشتغلون بأعمال غير منتجة ستغير في صالح المجموعة الأولى . وينطبق ذلك أيضاً على العمال الذين يشتغلون بصنع المواد التي يحتاج إليها الجيش العامل . ولذلك فإننا نتوقع أن نتيجة اتباع الدول الكبرى لسياسة خفض التسليح لا تنطوى على تحسن ملحوظ في أوضاع ميزانياتها وسهولة توازنها وتدعيم مالياتها العامة فحسب ، بل تنطوى أيضاً على تحسن في مستوى المعيشة ، عندما يتحول جزء كبير من الأيدي العاملة من الإنتاج الحربى إلى إنتاج السلع المدنية .

ولسوء الحظ فما حدث فعلاً يختلف عما يمكن أن نتوقعه نظرياً .

إذ بينما أفادت ميزانيات هذه الدول من خفض التسليح إفادة لا يستهان بها ، فإن أحوالها الاقتصادية بوجه عام لم يطرأ عليها تحسن ملحوظ كنتيجة طبيعية لهذا التحسن في مالياتها العامة . إذ على الرغم من النقص الكبير في إ اتفاق ألمانيا الحربي ، فإن عملاتها قد تدهورت بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٢٣ ، ولقد نجم عن ذلك أن عانى الشعب الألماني من البؤس الاقتصادي ما تناقله المؤرخون الاقتصاديون المعاصرون . فلقد حالت تعويضات الحرب التي فرضت على ألمانيا كعقوبة اقتصادية دون أن تفيد من الوفرة في ميزانياتها العامة ، وهو المترتب على خفض التسليح فيما بين عام ١٩١٩ وعام ١٩٣١ . وأما عن الزيادة في رفاهة الشعب عن طريق تحويل الأيدي العاملة إلى الأعمال المنتجة ، فلم نجد أثراً لذلك في اقتصاديات ألمانيا بعد الحرب الأولى . ولقد كان من الممكن إبان حى التضخم النقدي امتصاص كثير من الأيدي العاملة بعد تسريح الجيوش ، غير أن البطالة تفشت بشكل منقطع النظير حتى قبل بدء الكساد الاقتصادي في العالم عام ١٩٢٩ . ولقد كانت هذه البطالة صدى للأوضاع الدولية التي أحاطت ببريطانيا هي الأخرى ، فارتفع رقم البطالة إلى حوالى مليون نسمة ، قبل أن تمسك الأزمة بخناق العالم أجمع . أما الزيادة في البطالة في ألمانيا خلال سنوات الرخاء فكانت تعزى إلى ما يسميه الاقتصاديون « الترشيح الصناعى » .^(١)

والترشيد لا يؤدي إلى بطالة كبيرة إلا إلى كان على نطاق واسع جداً، وكان تنفيذه بلا خطة محكمة مرسومة ، وبغض النظر عن آثاره على أحوال الطبقة العاملة . وهذا هو ما حدث فعلاً في ألمانيا . فقد كانت نتيجة الترشيد الصناعي أن أصبح مئات الألوف من العمال متعطلين عن العمل ، وبدلاً من أن يتيح خفض التسليح الفرصة لامتصاص العمال ، ممن كانوا يشتغلون من قبل في القطاع الحربي ، في أعمال مدنية منتجة ، فإن النظام الاقتصادي الألماني قد عجز عن تحويل هؤلاء إلى الأعمال المنتجة التي تزيد من حجم الرفاهة العامة بزيادة حجم السلع المدنية . بل أن هذا النظام قد عجز عن ضمان توظيف جميع العمال الذين كانوا يشتغلون من قبل بأعمال منتجة في القطاع المدني .

ولقد كنا نتحدث عن آثار خفض التسليح في دولة كالألمانيا كانت ملزمة بإجراء هذا الخفض . ولكن هناك دول أخرى كبريطانيا قد عمدت إلى خفض التسليح إلى حد كبير بمحض إرادتها، ومع ذلك فلا يمكن القول في مثل حالة بريطانيا أن هذا الإجراء كان ذا آثار طيبة على اقتصادها القومي . ففي هذه الحالة ، كما في حالة الدول التي أرغمت على نزع السلاح ، كانت ثمة عوامل أخرى تلاشي أية آثار اقتصادية نافعة قد تنشأ عن طريق خفض التسليح .

ومن المسلم به أن الرغبة في تحسين المالية العامة لبريطانيا هي مادعاهاء إلى أن تغالى في خفض التسليح . ونحن لا نجادل بأن بريطانيا قد كانت

متأثرة تأثراً بالغاً بالرغبة والامل في أن تحذو الدول الأخرى حذوها بعد خفض قواتها البحرية والامتناع عن تدعيم قوة سلاحها الجوى . ومع ذلك فلا شك أن السبب الرئيسى المباشر هو ضرورة تدعيم ماليتها العامة بالاقتصاد والوفر الكبير في بنود الإنفاق العام على القطاع الحربى . كان الدين العام وقتئذ قد بلغ أرقاماً خيالية، بينما كانت الضريبة على الدخل تتراوح بين أربعة وخمسة شلنات فى الجنيه فى خلال فترة ما بعد الحرب ، وإزاء ذلك فلم تكن بريطانيا بمستطاعة حقاً أن تجارى الدول الأخرى فى مجال التسليح . وقد ترتب فعلاً على عودة الاسترليني إلى سعر التعادل الذى كان سائداً قبل الحرب ، وعلى هبوط الأسعار العالمية تبعاً لذلك ، أن تزايد العبء الحقيقى للدين العام ، وزادت ضريبة الدخل مرة أخرى . ونظراً لهذه الاعتبارات فى السياسة الداخلية ، فقد كان من المنعذر حقاً أن تعتمد بريطانيا إلى إنقاص الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، ولم يكن أمامها من سبيل إلا الوفر فى الإنفاق الحربى على التسليح .

لم تكن تفكر بريطانيا إذن فى إضافة ملايين أخرى إلى حجم الدين العام ، أو كانت تذهب إلى مجرد التفكير فى زيادة ضريبة الدخل إلى أكثر من خمسة شلنات فى الجنيه ، وعلى ذلك فلم يبدو أمامها من وسيلة أخرى لتمويل حرب جديدة إلا التضخم الذى كانت قد شهدت فى أوروبا خلال الحرب العالمية الأولى . غير أن بريطانيا لا يمكن أن

تلقياً إلى هذه الطريقة إلا في حالة الضرورة القصوى والظروف الاستثنائية التي ترغمها على دخول حرب دفاعية مع دولة أجنبية معتدية . ولم يكن يبدو في الأفق السياسي ، في الفترة ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٣ ، احتمال هجوم أية دولة على الجزيرة البريطانية ، ولذلك كانت القوات المسلحة البريطانية في خلال هذه الفترة لا تعدو أن تكون بمثابة خدمة كالية تقدم لمستشار الخزنة مجالا كبيراً للوفر فيها . وليس هناك إذن من شك أن الميزانية العامة البريطانية في فترة ما بين الحربين قد أفادت فائدة كبرى من اتباع بريطانيا لسياسة خفض التسليح ، ولو أن أثرها لم يمتد إلى تحسين الاقتصاد القومي في هذه البلاد .

وفي ضوء هذه الأحداث التاريخية ، يتضح لنا أن بريطانيا قد فشلت في سياسة خفض التسليح ، سواء من وجهة النظر السياسية والاقتصادية . لقد كانت بريطانيا تأمل سياسياً أن تحذو الدول الأوروبية حذوها في اتباع هذه السياسة . ومع ذلك فإننا نجد في فرنسا وبولندا وإيطاليا وروسيا السوفيتية واليابان أن التسليح كان قائماً على قدم وساق ، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية قد سيطرت عليها فكرة الطموح إلى أن تكون لها أقوى قوة بحرية في العالم بأسره .

وأما فشل سياسة خفض التسليح في المجال الاقتصادي ، فهو وإن كان حقيقة واقعة في كل من ألمانيا وبريطانيا للأسباب التي ألمعنا إليها من قبل ، إلا أنه يجب ألا نرتب نتائج عامة نهائية في ضوء ما حدث

فعلا في دولة أو أخرى . وقد يتبادر إلى الذهن أنه من المتعذر حقاً أن تحصل الدولة على أية منافع اقتصادية عن طريق خفض التسليح ، إلا أنه لو كانت الظروف ملائمة حقاً ، بمعنى أنه لا توجد من العوامل الأخرى ما يلاشى الآثار الطيبة لهذه السياسة ، فقد تؤدي فعلا إلى زيادة الرفاهة العامة وارتفاع مستوى المعيشة . فإذا حدث في الفترة الانتقالية أن كان الشعب بأسره موظفاً توظفاً كاملاً ، فإن تحويل بعض الأيدي العاملة من صناعة الأسلحة وذخائر الحرب إلى الإنتاج المدني الإنشائي لابد أن يؤدي إلى رفع مستوى معيشة هذا الشعب .

غير أن بريطانيا أو ألمانيا لم تنعم بمثل هذه الظروف الملائمة . فلو تصادف مثلاً أن تم خفض القوات المجارية في ظروف الرواج التجاري إبان الفترة الانتقالية بعد انتهاء الحرب ، وكانت الأيدي العاملة مشغلة جميعاً بالأعمال المنتجة ، فقد تتحقق المنافع الاقتصادية من جراء خفض التسليح وتبدو واضحة للعيان . ومع ذلك فيجب ألا نسرف في التفاؤل ، إذ لو أنه في خلال مرحلة الرواج التجاري وجد العمال الذين أنهوا خدمتهم بالقوات المسلحة أو بالصناعات الحربية مجالاً للعمل في مختلف فروع الصناعة بعد تنفيذ سياسة خفض التسليح ، فإن مرحلة الكساد التي قد تعقب مرحلة الرواج على مدار الدورة التجارية قد تقذف بهؤلاء العمال خارج الصناعة . ولذلك فإن التعطل الواسع النطاق هو النتيجة الحتمية في النهاية ، سواء توافق خفض

التسلح مع مرحلة الكساد أو مرحلة الرواج التجارى الذى يعقبه الكساد .

ولقد كنا تناقش حتى الآن الآثار الاقتصادية لسياسة خفض التسليح بعد الحرب ، ولكى نستكمل الصورة التى رسمناها للفترة الانتقالية يجدر بنا بعد ذلك أن نبحث فى مدى تأثير سياسة التسليح بعد الحرب على الأوضاع الاقتصادية للدولة التى تنساق وراء هذه السياسة . ومن الضرورى فى هذا الصدد أن نفرق بين الدول التى يسمح لها وضعها الاقتصادى بصنع أسلحتها وذخائرها — أو على الأقل جزء كبير منها — وبين تلك التى تعتمد فى تدعيم جيوشها على ما تستورده من الأسلحة المصنوعة فى الخارج . وتضم المجموعة الأولى كل من فرنسا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا وإيطاليا واليابان ، أما المجموعة الثانية فتضم كلاً من بولندا ويوغوسلافيا ورومانيا ودول البلطيق . أما روسيا السوفيتية فقد تحولت بعد الحرب العالمية الأولى من دولة مستوردة إلى دولة مصدرة للأسلحة والذخائر الحربية .

لنتخذ فرنسا مثالا لحالة دولة اتبعت سياسة التسليح بعد انتهاء الحرب . لم تكن البطالة فى خلال السنوات الخمس التى أعقبت الحرب الأولى إلا فى نطاق ضيق محدود جداً . وكان يعزى ذلك إلى الأعمال الإنشائية التى قامت بها فرنسا لتعمير المناطق التى خربتها الحرب ، ولقد توسعت فى هذه الأعمال وأنفقت عليها أموالاً طائلة .

وكانت تأمل في أن التعويضات الألمانية قد تعوضها عن هذا البذخ والإسراف . ولقد عرضت ألمانيا أن تجرى بنفسها هذه الأعمال الإنشائية وتزودها بالرجال والمعدات الألمانية عوضاً عن التعويضات النقدية لفرنسا ، ولكن الأخيرة أعرضت عن هذا الاقتراح حرصاً منها على أن تخص الصناعات الفرنسية بفوائد هذا التوسع في الأعمال الإنشائية .

وعلى ذلك فقد كانت الصناعات الفرنسية تشتغل لأقصى طاقتها الإنتاجية ، مما دعا إلى أن تستورد فرنسا مئات الآلاف من العمال الأجانب لسد النقص في الأيدي العاملة . وقد أدت هذه الزيادة في عدد العمال إلى زيادة في عدد المستهلكين ، وبذلك توزعت الفائدة من الأعمال الإنشائية الإضافية على عدد أكبر ، وقد أستتبع ذلك أن أصبح مستوى المعيشة أقل مما لو بلغه دون الزيادة في عدد المستهلكين . وكان من الممكن الارتفاع بمستوى المعيشة إلى أعلى مما بلغه فعلاً ، لو أمكن تحقيق الزيادة في الأيدي العاملة عن طريق تسريح بعض القوات المسلحة وتوظيفهم في الأعمال الإنشائية الإضافية بدلاً من استيراد عدد مناظر من العمال الأجانب .

وبدلاً من أن تجنح فرنسا إلى خفض السلاح ، فقد زادت من قواتها المسلحة في جميع الميادين . فلقد أنفقت الأموال الطائلة على إنشاء نظام فريد لتحصين الحدود الشرقية ، فضلاً عن ذلك فقد أنشأت سلاحاً قوياً للطيران الفرنسي ، أما سلاحها البحري فقد أصبح

بينافس السلاح البحرى الإيطالى منافسة قوية . وبفضل هذا الإنفاق الحكومى على القطاع الحربى ، فقد احتفظت هذه البلاد باقتصاد مزدهر وتجارة رائجة حتى بعد اتباع سياسة تثبيت العملة . ولم تظهر فى فرنسا يواذر الأزمة والسكساد التجارى إلا بعد عام ١٩٣٢ . ويمكن أن نفسر فترة الرخاء الطويلة فى فرنسا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى إلى عام ١٩٣٢ بأنها انعكاس الآثار الاقتصادية لهبوط القيمة الخارجية للعملة الفرنسية وهى الفرنك . غير أن سياسة المضى فى التسليح لا بد هى الأخرى أنها ساهمت فى تحقيق هذه الأحوال المزدهرة . فلو أن هذه السياسة لم تتبع فى فرنسا ، لتعطل عدد كبير من العمال بعد انتهاء الأعمال الإنشائية الإضافية فى عام ١٩٢٦ .

وتقريباً للواقع فقد حققت الميزانية العامة فى فرنسا إبان تلك الفترة زيادة فى الإيرادات على المصروفات ، كما نجحت إدارة الخزائن فى خلق فائض كبير فى الميزانية . وقد يحق لنا القول بأنه لو لجأت فرنسا إلى سياسة خفض التسليح ، لأمكن زيادة هذا الفائض بنسبة أكبر ، ولأمكن إرجاع هذا الفائض إلى الشعب الفرنسى إما فى صورة نقص فى حصيللة الضرائب وإما فى شكل زيادة فى أوجه الإنفاق الأخرى . وقد يبدو لنا من الناحية النظرية أن خفض الضرائب إنما يودى إلى زيادة فى القوة الشرائية وفى الإنفاق الكلى تبعاً لذلك ، وقد ينتج ذلك نفس الآثار الاقتصادية التى قد ينتجها الإنفاق

الحكومي على التسليح . أما من الناحية العملية فقد لا تتحقق هذه النتائج . إن الشعب الفرنسي يميل بطبيعته إلى الوفرة في إنفاقه وميله للادخار ، ولذلك فإن النقص في الضرائب قد لا يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع ، بل إلى الزيادة في الادخار والاكتناز .

ونخلص من هذه المناقشة إلى أن التسليح في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى قد عاد عليها ببعض الفوائد التي لا يمكن تجاهلها ، فقد ازدهر اقتصادها القومي بوجه عام وبلغ التوظيف أقصى مداه . وقد يمكن القول بأن الإنفاق الفرنسي على التسليح كان بمثابة إعانة مقنعة أبقت على الصناعات الفرنسية نشاطها على مستوى عال من التوظيف ، في وقت كان لا بد أن تشعركه بوطأة الكساد العالمي الذي أحاق بمعظم الدول .

ولا بد أن تسوقنا هذه النتيجة إلى البحث في الناحية الأدبية لتجارة الأسلحة . إذ كثيراً ما يُنعت صناع الأسلحة الحربية بأدنى الصفات الإنسانية ، فيقال عنهم أنهم عديمي الضمير ، وأن نزعة الشر متأصلة في نفوسهم ، لا لأنهم يجمعون الثروات الضخمة على أشلاء ضحايا الحرب ، بل لأنهم لا يتورعون عن ارتكاب أية رذيلة أو جريمة في سبيل بيع منتجاتهم الحربية . ويتهمم البعض بأنهم يشيرون الحروب بين الدول بشتى الوسائل الوضيعة ، حتى تناح لهم الفرصة لبيع سلعهم لكل من يطلبها من الفريقين المتعادين . فالرشوة والتجسس وإثارة

الثورات واستئجار القتل والسفاحين هي من بين الوسائل التي يتذرع بها منتجو الأسلحة لتحقيق أهدافهم المادية . وقد يعتبرهم أنصار السلام العالمي في نفس المستوى من الخلق المرذول كمستوى تجار الرقيق الأبيض أو مهربي المخدرات .

وسواء أكانت التجارة الدولية في الأسلحة تجارة لا تقرها المبادئ الأخلاقية والقيم الأدبية الرفيعة أم أنها تجارة يقرها الضمير العالمي ، فعلم الأخلاق هو الذي يختص يبحث هذه الناحية من مشكلة التسلح . أما ما يعيننا هنا في واقع الأمر فهو أن تجارة الأسلحة نافعة بكل تأكيد للدول المصدرة لها ، إذ أنها تفتح مجالاً كبيراً لتوظيف آلاف من العمال . ولكن لو نظرنا إلى الدول المصدرة للأسلحة نظرة عامة ، فإن المنافع الاقتصادية التي تعود علينا من تصدير هذا النوع الحربي من السلع مسألة جدية بالبحث الدقيق . ذلك أن الدول التي تستورد هذه السلع من الخارج ، وتنفق على شرائها أموالاً طائلة هي في الواقع في مركز يسمح لها بشراء سلع أخرى تعود على شعوبها بزيادة في رفاهيتها الاقتصادية وارتفاع في مستوى معيشتها . كما أن الدول المصدرة تستطيع في نفس الوقت أن تستعوض عن إنتاج السلع الحربية للتصدير بإنتاج سلع أخرى لنفس الغرض مع الاحتفاظ بحجم الإنتاج الكلي والتوظيف عند مستواه الجاري . وبعبارة أخرى فلو كان السلام الدائم في ربوع العالم حقيقة واقعة بدلاً من أن يكون حلماً يداعب أفكار الجماعات الإنسانية ، لأمكن لشعوب العالم كافة أن تنعم بالمزيد

عن طبيبات الحياة . وبدلاً من أن يخصص العالم جزءاً لا يستهان به من موارده الإنتاجية في صناعة الطائرات والدبابات والمدافع ، فإنه يخصصها للزيادة في إنتاج ما يحتاج إليه من سلع مختلفة ترفع من مستوى معيشة شعوبه ، وتحقق لها أكبر قدر من الرفاهية الاقتصادية .

ومع ذلك فالتسلح . وإن عاد ببعض المساوىء الاقتصادية للدول المستوردة للأسلحة ، فإنه يحقق بعض المنافع الاقتصادية لها في نفس الوقت . فكل دولة في هذه المجموعة تسعى جاهدة لأن تكون نفسها بنفسها في الحصول على حاجياتها الحربية المختلفة ، وقد يؤدي ذلك إلى إقامة كثير من الصناعات التي تخدم هذه الأغراض العسكرية وتدعم اقتصاد البلاد في نفس الوقت . وعلى أية حال فحاجيات الجيوش الحديثة ليست مقصورة على الذخائر والأسلحة ، بل أنها تشمل على أنواع عديدة مختلفة من المصنوعات كالمنسوجات والأطعمة المحفوظة والسلع المصنوعة من الجلود . وفي كثير من الحالات قد لا تكفي احتياجات السكان المدنيين وحدهم لإقامة مثل هذه الصناعات الهامة . ولكن رغبة الحكومة في إنتاج هذه السلع لإمداد الجيش بها قد تحفز على إقامة المصانع التي لا تشبع حاجة الرجال العسكريين إليها فحسب ، بل أنها تشبع أيضاً حاجة السكان المدنيين . ولعل التصنيع الجزئي لسكل من بولندا ورومانيا مثلاً ، بعد الحرب العالمية الأولى ، أبلغ مثال على مدى ما يؤدي إليه التسلح من تدعيم الصناعة بوجه عام .

المُحْزَأُ الثَانِي
أَجْوَانِبُ الْاِقْتِصَادِيَةِ
لِلْأَشْكَالِ الْاَحْدِيثَةِ لِلْأَمْنِ وَالِدِفْعَةِ الْقَوْمِي

الفصل العاشر

اقتصاديات التحالف العسكرى

إن وجود الاحلاف ومحاولات تحسين فاعليتها يخلق مجموعة خاصة من المشكلات فى تخطيط الدفاع ، وتشمل هذه المجموعة توزيع الأعمال الدفاعية بين الدول المحايدة ، وذلك لتحقيق التخصص الاقتصادى والاشتراك فى تحمل أعباء الدفاع بطريقة متساوية مع تعديل الخطط المحلية للدولة لى تتناسب مع الأهداف المقدمة من الحلف .

ولتفهم المشكلات الاقتصادية للحلفاء يجب النظر إلى الاتحاد الفيدرالى على أنه الإطار السياسى الذى يمكن أن يعمل فى داخله أى تحالف عسكرى ، ويظهر هذا فى الدور الذى لعبته الدول المتحالفة دولياً ، والذى يشبه الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق البرنامج العسكرى القومى . إذ أن توزيع الأعمال العسكرية والتدابير المالية هى دائماً وظائف فيدرالية . وعلى ذلك فإن الوظيفة الوحيدة التى تحتكرها الحكومة المركزية هى توجيه الأهداف العسكرية . هذا بالإضافة إلى أن توجيه هذه الأهداف

لا يعتبر الوظيفة الوحيدة التي تحتكرها الحكومة المركزية ، بل بالعكس فإن وجودها يعتمد على الكثير من الوظائف الفيدرالية .
ومن الملاحظ أن الدول عندما تنضم إلى أى تحالف تنظر دائماً إلى زيادة قوتها أكثر من خوفها من الإندماج في حرب لا دخل لها فيها ، ففي كثير من الدول نجد أن الإنتاج لا يقسم بالتساوى على أجزاء أى حلف من الأحلاف .

إن المشكلة الاقتصادية الرئيسية التي تواجه أية دولة من دول الحلف هي كيفية الحصول على أعلى درجات الكفاءة ، وتفرع من هذه المشكلة مشكلة أخرى ، أو عدد من المشكلات الفرعية ، كتكافؤ المساهمات القومية في شئون الدفاع والأمن القومي .

وإذا كان من الواجب على الأفراد ذوى الدخل المرتفع نسبياً أن يساهموا في تدعيم برامج الحكومة للنهوض بالدفاع والأمن القومي بنسبة أكبر من مساهمة الأفراد ذوى الدخل المنخفض نسبياً ، في أية دولة أو منطقة من مناطق الدولة ، فإن نظام الضرائب سيستوعب نسبة عالية من دخل الأفراد ذوى الدخل المرتفعة .
ويبدو هذا واضحاً في الاتحاد الفيدرالى الذى يضم الولايات المتحدة الأمريكية ، إذ نجد أن سكان مدينة نيويورك يساهمون في تدعيم البرنامج الفيدرالى للدفاع والأمن القومي مساهمة أكبر بكثير من مدينة ميسيسبي مثلاً . والامر كذلك بين الدول المتحالفة عسكرياً ، إذ أن الدولة التى يكون فيها متوسط الدخل مرتفعاً نسبياً

تسهم بنسبة أكبر من الدولة التي يكون فيها متوسط الدخل منخفضاً نسبياً .

تشعب المصالح القومية

كما أن الفائدة المشتركة نتيجة التخصصات العسكرية تتفاوت نتيجة لتطور السياسة الخارجية التي ترمى إلى تحقيق الأهداف المشتركة للحلفاء ، ألا وهي تحالف بعض الدول لمواجهة أى تهديد أو عدوان خارجي ، وهذا يكون دائماً نتيجة للثقة المطلقة المتبادلة بين الدول بعضها والبعض الآخر في نطاق الحلف الواحد .

أما إذا انعدمت هذه الثقة فإن هذا سيؤدي إلى تحطيم أو هدم أى تحالف عسكري ، ومن نافذة القول أن نذكر بأن توافر الثقة المطلقة قد يؤدي إلى اندماج بعض الدول في بعضها البعض إندماجاً كاملاً ، كما لو كانت دولة واحدة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، بدلاً من انضمامها إلى بعضها البعض في صورة حلف عسكري . ولكن نجد عادة أن الثقة المتبادلة لا تصل دائماً إلى حد الكمال ، على الرغم من أن توفرها قد يؤدي إلى إرتفاع مستوى الأمن القومي ، دون أية زيادة في الميزانية العسكرية للدولة الواحدة . إذ أن أى دولة من دول الحلف لا تستطيع بمفردها أن ترتفع بمستوى الأمن القومي ، ولكنها تستطيع أن تسهم فيه .

ولذلك يؤكد الخبراء العسكريون^(١) أن محاولات الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة للسائل العسكرية سيؤدي إلى عدم استقرار الأمن القومي في النهاية ، على الرغم من إرتفاع نفقات الدفاع التي ستحملها الدولة في سبيل ذلك .

ويضرب الخبراء مثلاً على ذلك أن قواعد الحلفاء لتكوين الطائرات الأمريكية بالوقود قد ساعدت الولايات المتحدة إلى حد بعيد في إرغام الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٠ على تشتيت قواته الجوية في مساحات شاسعة نتيجة للتفوق الجغرافي الذي كانت الولايات المتحدة تتمتع به في حرب الفضاء الاستراتيجية . أما في حالة عدم وجود هذه القواعد فقد كان لزاماً على السلطات العسكرية الأمريكية أن تضع طائرات ذات المدى الواسع ، أو الصواريخ ، والكثير من حاملات الوقود ، وما شابه ذلك ، مع مراعاة الاقتصاد في نفقات تدعيم هذا الأسطول الجوي .

ومن ثم يخلص الخبراء إلى أن تشعب الأغراض العسكرية بين دول الحلفاء قد لا يعود بالفائدة الكبيرة ، إلا أن هناك بعض الفوائد التي قد تكون نتيجة إدماج بعض الأنشطة الحربية — وهذا هو الوضع ،

١ — رأى الخبراء العسكريين في نصف الكرة الغربي ، ممن يؤيدون سياسة الألائف العسكرية ، كنوع من الاستراتيجية الحديثة التي تصون مصالح الغرب عسكرياً لزاماً الكتلة الشرقية .

لو تضافرت الاستعدادات الحربية لمواجهة أى تهديد مباشر - كما يخلص هؤلاء إلى أن أية دولة من دول الحلفاء لن تستطيع أن تواجه التهديد وحدها دون مساعدة قوات الحلفاء المشتركة ذات المستوى العالى من التدريب ، ونتيجة لهذا فهناك بعض النواحي الاقتصادية المشتركة التى قد تجد طريقها إلى الوجود .

وإذا طلب من إحدى دول الحلفاء أن تسهم فى الحرب ، عن طريق تقديم الطائرات وقاذفات القنابل وحاملات الطائرات ، فإن هذا لن يكن فى رأى خبراء الغرب - إذ يجب إلى جانب هذه المساهمة تقديم بعض الفرق العسكرية . غير أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال طلب المساهمة الكاملة من أى دولة من دول الحلف فى أى وقت ، ذلك لأن الفرق العسكرية قد لا تكون على أهبة الاستعداد لمثل هذا العمل المفاجئ ، وهذا إلى جانب أن تخصص مثل هذه الدولة فى إعداد الصواريخ والطائرات قد لا يساعدها على تحويل نشاطها إلى إعداد الفرق العسكرية .

وبفرض أن دولة ما من الدول اقترحت تقديم قاذفات القنابل للحلف ، فإن المبالغ التى ستحصل عليها سنوياً فى مقابل تقديم هذه المعدات الحربية ستتضاءل تدريجاً ، وذلك نظر لأن هناك دولاً أخرى قد تعرض مساهماتها فى هذه الناحية بالذات من نواحي الإنتاج الحربى .

ولهذا تحاول دائماً دول الحلفاء أن تشكل قواتها العسكرية بطريقة تتمشى مع الأغراض المشتركة للحلف ، ولكن رغم أن بعض الدول يسعى للحصول على نصيب أكبر عن طريق إنتاج العتاد الحربي بدلاً من الفرق العسكرية ، فإنها تصل في النهاية إلى أنه يجب مراعاة المصالح المشتركة للحلف . ولكن يجب ملاحظة أن هناك الكثير من الأغراض التي لا توافق عليها دول الحلفاء بصورة جماعية . ومن أمثلة الأحلاف ذات الغرض الجماعي الموحد ، حلف شمال الأطلسي الذي يهدف إلى حماية غرب أوروبا من الغزو السوفيتي ، وبناء على ذلك فقد تم إنشاء قوى ضاربة مشتركة من الدول الأعضاء في الحلف .

التخصص المادي

بما أن الدول المتحالفة تحاول دائماً الاعتماد على القوة المشتركة للحلف في الأعمال العسكرية ، فقد اتجه معظم هذه الدول إلى تأكيد أهمية المبدأ الاقتصادي العام الذي نادى به آدم سميث والكتاب التقليديون ، وهو مبدأ التخصص وتقسيم العمل ، وإنما في مجال النشاط الحربي ، أي إنتاج المعدات الحربية . فإذا فرضنا أن دولة (أ) قد قررت إمداد الحلف بعدد من فرقها العسكرية ، فإننا نجد في نفس الوقت أن هذه الدولة ستعتمد على دولة أخرى (ب) لإمدادها بالمدفعية قليلة التكاليف ، على أن تكون تحت تصرف الدولة (أ) وجنودها أينما كانوا ، وذلك باعتبارها جزءاً من أدوات القيادة الدفاعية

المشتركة. ومن ثم فإذا اضطرت دولة من الدول الى سرعة الدفاع عن نفسها ، عن طريق استخدام الأسلحة التي لديها عند نشوب الحرب فجأة ، فإن خطورة الاعتماد على المساعدة الخارجية ستقل ، وقد تتلاشى جزئيا أو كليا . وإذا فرض أن الخوف من نشوب حرب عارمة ، كالحرب العالمية الثالثة ، قد يسيطر على التخطيط العسكى الراهن ، فإن فكرة الهجوم المفاجيء على مواقع الإنتاج لا بد أن تثير نوعا من التخصص الداخلى فى الحلف .

ومن ثم فإننا نجد أنه لو كانت احدى دول الحلفاء تبعد عن العدو ، فإنها تمتاز بقدرتها على إنتاج الأسلحة ، وذلك نتيجة لعدم تأثرها بقنابل العدو وجنوده ، مما سيساعد على سلامة الإنتاج ، وفى هذه الحالة فإن الدولة ستميل إلى الاعتماد على التخصص فى إنتاجها . أما اذا تلاشى هذا النوع من الأمن النسبى ، فإن احتمال التخصص يفقد الكثير من فاعليته تبعا لذلك .

بيد أن التخصص يجب أن يودى الغرض منه ، وهو انتاج الأسلحة بأقل التكاليف فى وقت السلم . وهنا قد تحاول كل دولة حليفة أن تظل هى الحكم الأخير بالنسبة لمصالحها وكيفية استخدام مواردها ، ولكن بالنسبة للقوات العسكرية فلا مناص لها من أن تتقبل نصائح الخبراء الدوليين عن الموارد الاقتصادية لتوفير الأسلحة .

ويلاحظ الخبراء العسكريون أن إنتاج الأسلحة فى وقتنا الحاضر

متنوع تنوعاً ملحوظاً بالنسبة للمنتجات الأخرى، مما يتطلب بالضرورة المهارة الدولية والمواد الخام اللازمة لهذا الإنتاج الحربي. ومن الملاحظ أيضاً أن الدولة التي تسمح مواردها بإنتاج نوع معين من الأسلحة تتفوق على دولة أخرى تنتج نوعاً آخر من الأسلحة. ويتضح من ذلك أن المكاسب المشتركة نتيجة للتخصص ستكون بلا ريب بعيدة المدى، وذلك نتيجة لأن الدول المتحالفة تستطيع أن تنعم بالمزايا المترتبة على التخصص الدولي في مجال الإنتاج الحربي، وهي نفس المزايا المترتبة على التخصص الدولي في إنتاج سلع السلم (السلع المدنية). ويزعم بعض الخبراء العسكريون أن الوفور التي تتحقق من التخصص في إنتاج المنتجات العسكرية على المدى الواسع، لإشباع حاجة الدولة المنتجة نفسها، والدول الحليفة معاً، إلى الأمن والدفاع القومي، قد تكون أوسع نطاقاً وأكثر فاعلية من الوفور المحققة في إنتاج المنتجات المدنية، بما يكون له انعكاسه الواضح في خفض تكاليف الإنتاج إلى حد كبير.

هذا مع ملاحظة أن إنتاج بعض المنتجات، كالقذائف، قد لا يتكف نفقات باهظة في حد ذاته، إلا أنه في حالة نقل هذه القذائف من مكان إلى آخر، فإن النفقات تزيد بعض الشيء، مما قد يؤدي إلى محاولة كل دولة متحالفة إنتاج مثل هذه القذائف بنفسها وعلى نطاق واسع. ومع ذلك فإنه يمكن القول بوجه عام أن تكاليف إنتاج الطائرة أو القذيفة

الواحدة تختلف باختلاف حجم الإنتاج من هذه الأسلحة ، إذ كلما زاد الإنتاج منها ، قلت تكلفة الوحدة ، نظراً لتوزيع النفقات الثابتة للإنتاج على عدد متزايد من الوحدات المنتجة .

وقد حدث في الفترة التي أعقبت الحرب أن تكاليف إنتاج الطائرة المقاتلة في الولايات المتحدة قد انخفضت نتيجة لزيادة إنتاج هذا النوع من الطائرات ، ولذلك فإنه يبدو من الأفضل - في رأي خبراء الغرب - أن تشترك الدول المتحالفة في إنتاج مثل هذه الطائرات بتركيز هذا النوع من الإنتاج الحربي في دولة واحدة من دول الحلف ، لتحقيق الوفور الكبيرة في الإنتاج المترتبة على ضخامته ، على أن توزع هذه الوفور على الدول المتحالفة ، بنسبة ما تحصل عليه من وحدات هذا الناتج .

وهناك احتمالات كثيرة تدور حول أي من الدول تتولى تقسيم هذه الوفور المحققة في الإنتاج ، والحل الأفضل لهذه المشكلة في رأي بعض خبراء الغرب هو أن تتولى الدولة المستفيدة من إنتاج هذه المنتجات الحربية دفع تلك الوفور . وهذا يعتبر في حد ذاته حلاً وسطاً ، ذلك لأن بعض الدول المتحالفة لا تشق ببعضها البعض ، مما يدعوها إلى الاحتفاظ بعدد كبير من قواتها ، كما لو كان هذا الحلف لا وجود له . غير أن هذا الحل مناسب جداً من وجهة نظر الجانب المنتج لهذه المعدات ، وخاصة إذا تخصص في إنتاج هذا النوع من

المعدات . وقد يبدو من السهل بيع الأسلحة للدول المحايدة ، ولكن الالتزام بعملية الدفاع المشترك تعتبر جوهر سياسة الحلفاء .

تخصيص القوات المحاربة

وما دام جوهر سياسة الحلفاء يقوم على الالتزام بعملية الدفاع المشترك، فلا بد من تركيز الاهتمام حول إعداد القوات العسكرية بشكل يقابل كل الاحتمالات ، وخاصة أحوال الاعتداء الخارجى . وهنا يذكر الخبراء العسكريون أنه عند إنشاء حلف شمال الأطلسى كان الأمل معقوداً على التحذير الانتقامى الذى أعلنته قوات السلاح الجوى الأمريكى لإعاقة الهجوم السوفيتى — وقد أعد الجيش والقوات المشتركة بشكل يقصد به حماية أوروبا من الغزو ، حتى فى حالة عدم وجود عائق أمام السوفييت . وقد كانت الدول الأوروبية الداخلة فى نطاق هذا الحلف تتولى تموين قوات الحلف بالمعدات ، مما ساعد على نجاح خطة الحلف ، كما كانت نفقات قوات هذه الدول أقل من نفقات نقل قوات أمريكية أخرى إلى مواقع العدوان فى حالة وقوعه . وقد كان لاحتكار الولايات المتحدة للقوى النووية الأثر الكبير فى إمداد القوات الجوية بهذه الأسلحة ، إلى جانب قاذفات القنابل بعيدة المدى . ولكن بمرور الوقت كثرت المناقشات حول ما إذا كانت الولايات المتحدة ستبقى الدولة الوحيدة المحتكرة للقوى النووية الاستراتيجية .

وفي الوقت الذي كانت فيه دول الحلف تستطيع إعداد قوات عسكرية مما لديها، كان الاتحاد السوفيتي يملك الكثير لزيادة حجم قواته في أى وقت يشاء. وبذلك أصبحت المشكلة في ذلك الوقت هي حماية القوى الضاربة لأي دولة، حتى تضمن رد العدوان الهجومي عليها في أى لحظة.

وبذلك كان من الأفضل أن تحتق قاعدة القوات الضاربة خلف شبكة كبيرة من الرادار، مما سيدعو العدو لاستخدام الكثير من القاذفات السريعة بعيدة المدى، بالإضافة إلى القذائف الموجهة — وهذا مما يساعد الدول المتحالفة على إيجاد الفرص الكافية لإطلاق وإعداد قذائفها وطائراتها في الوقت المناسب. وهنا يميل البعض إلى الاعتقاد بأن أفضل مكان لإقامة قواعد القوات الجوية الاستراتيجية للحلف هو الولايات المتحدة، فإلى جانب ما لها من مميزات هائلة، فإن هذا سيساعد على اشتراك المدنيين في تكاليف الدفاع، وخاصة تكاليف شبكة الرادار — هذا إلى جانب الاهتمام بوضع بعض القوات على الحدود الخارجية للاتحاد السوفيتي لتسهيل عملية الوقود.

ومع ذلك فإذا كانت مكاسب حلف شمال الأطلسي هي النتيجة المترتبة على التخصصات، وخاصة في المعدات العسكرية، إلا أن النمو المطرد في القوات النووية للاتحاد السوفيتي كان دائماً يشكل خطراً داهماً، ويخلق الكثير من الشك حول قوى الحلف. إن هذا النمو كان —

ولا يزال يهدد الأمن القومى للولايات المتحدة ، ذلك لأن نمو موارد هذه الدولة لن يؤدي إلى توفير الضمان اللازم والأمن للشعب الأمريكى، مهما بلغ معدل هذا النمو من الارتفاع . بل أن بعض أعضاء حلف شمال الأطلسى قد بدأوا يتساءلون عما إذا كانت القوات الاستراتيجية للحلف ستكون سبباً فى تحطيم الولايات المتحدة، نظراً لوقوفها موقف المتحدى من القوات السوفيتية ، وما إذا كانت قوى الحلف تتحمل أعباء الدفاع فى مثل هذا الموقف .

الفصل الحادى عشر

إجراءات الرقابة على نزع السلاح

كشكة من مشاكل الدفاع

يتضمن تخطيط عمليات الدفاع كشكة أخرى ، هى عبارة عن إختيار سبل مراقبة السلاح وإجراءات نزعه ، وإلى أن يتم للدول تطبيق الاتفاقيات على إختلاف أنواعها ، فإن ميزان الخوف من نشوب الحرب سىظل دائماً فى قلب دائم دون ضابط .

وقد تحمل كلمة « نزع السلاح » فى الآونة الحاضرة معنى الاتفاقيات والإجراءات التى تتضمن زيادة نفقات الدفاع أو شراء أسلحة إضافية ، وبعبارة أخرى فإن كلمة نزع السلاح فى العصر النووى الذى نعيش فيه قد أصبحت تعنى « التسليح » .

وقد تحمل كلمة « نزع السلاح » معنى آخر هو مراقبة وتبادل المعلومات العسكرية وتقليل فرصة الهجوم المفاجئ . والحد من الرغبة فى شن الحرب . والتوسط بين القوى المتحاربة فى حالة نشوب الحرب فعلاً . إن هذه المعانى يجب أن تحظى بعناية الباحثين فى هذه المجالات الحساسة ، إذ أن أحد معانى الكلمة قد يوطد دعائم السلم

في ربوع العالم وإبعاد شبح الحرب عنه ، بينما ينطوى المعنى الآخر على توقع حدوث الكارثة .

ويعتقد البعض أن أسلم الطرق التقليدية لنزع السلاح هي أن نزرع سلاحنا أولاً بأمل أن العدو سوف يحذو حذونا ويقتنى أثرنا ، ولكن للأسف فإن الوضع الراهن لا يحتمل معه أن تعتمد أية دولة على بريق هذا الأمل المنشود . كما أن هناك فريقاً آخر من ذوى الخبرة — أو من القلقين على مستقبل العالم — يبحث على عقد إتفاقيات رئيسية على أساس المنفعة المشتركة ، ويؤمن هؤلاء بأن هناك بعض أساليب نزع السلاح التي قد تثبت فاعليتها . غير أن هناك فريقاً ثالثاً يعتقد بالعزوف عن ترديد ضرورة عقد مثل هذه الإتفاقيات ، فيجب أن نتبع الخطوات المحددة التي قد يلجأ إليها بعض الدول الغربية في محاولتها للحصول على أفضل الطرق في إجراءات مراقبة نزع السلاح .

مراقبة نزع السلاح

تستطيع الدول أن تتخذ بعض الإجراءات الوقائية لتخفيف احتمال نشوب الحرب المفاجيء ، وذلك عن طريق الحد من مدى قواتها الضاربة ، بغية توفير قوة ضاربة ثانية ، إذ قد تستطيع أن تستخدم قوات رمزية لصدد عدد من الهجمات بالوسائل التي تختلف عن الهجوم النووي على الاتحاد السوفيتي . وبطبيعة الحال فإن الدول

الاعداء ستفعل المثل ، وتستخدم مثل هذه القدرات دون إبرام أية إنفاقية صريحة .

وعلى ذلك فسوف تتضح القاعدة أمام الجانبين للبحث عن وسائل تقليل فرض الاشتباك أو التصراع ، وكذلك لإيجاد قواعد معينة يتبعها الطرفان . وفي بعض الأحوال فإن الحالة قد تدعو إلى التصريح من جانب الدولة المعنية بأنها سوف تراعى الحد من التسليح ، على شريطة أن يفعل العدو بالمثل ، وهذا مما قد يؤدي في النهاية إلى التوصل إلى الاتفاق بين الطرفين المتعادين .

عمليات التفتيش

كما تستطيع أي دولة من الدول في حالة تأزم الموقف أن تبدأ بهجوم مفاجيء ضد أي دولة أخرى ، وذلك بغرض حماية نفسها . كذلك فإن الدول المتفرقة عسكريا قد تخشى كل منها الأخرى بالنسبة للهجوم النووي المفاجيء ، نتيجة لعدم توافر الثقة المتبادلة . وفي مثل هذه الأحوال تتضح أهمية وقيمة عمليات التفتيش ، إذ أن أية دولة لن تستطيع أن تنفذ مبدأ نزع السلاح ، أو تقف مكتوفة الأيدي ، إلا بعد التأكد من أن الطرف الآخر يتفقد ما تنص عليه الاتفاقية المعقودة .

وإذا إقترضنا أن الدول ستوقف إجراءات التفجير النووي والقنابل على أنواعها ، فسنجد أن كل دولة على بينة من أنه إذا حاولت

أية دولة من الدول المتعاقدة على نزع السلاح خداع باقي الدول ، فإنها ستصبح الدولة الوحيدة التي تتحكم في زمام الموقف — فهناك دائماً كثير من الاعتبارات المثيرة التي قد تدعو دولة ما إلى خداع باقي الدول .

ولكي تتحاشى الدول المتعاقدة مثل هذا الخداع ، يجب إتباع طريقة فعالة وحاسمة للتفتيش على كل إقليم في أى دولة من الدول . غير أنه من المؤسف أن هناك بعض الأما كن الخفية وأما كن إطلاق الصواريخ التي قد لا يراها الفريق المكلف بعمليات التفتيش ، مما يفقد هذه العمليات أهميتها وفعاليتها في إبعاد شبح الهجوم المفاجئ .

الاتفاق المشترك على تحديد القوى الضاربة

وهناك اجراء آخر لنزع السلاح ، ألا وهو الاتفاق المشترك على تحديد القوى الضاربة لكلا الجانبين ، ولكن حتى في هذه الحالة فإن الخداع سيجد طريقه بكل سهولة ، وعلى ذلك فالتفتيش الدقيق يجب أن يجرى على أكمل وجه ممكن .

وقد يلجأ بعض الدول الى اجراءات منع نشوب الحرب المفاجأة ، نتيجة لوصول معلومات غير صحيحة عن تحركات دولة من الدول . ولذلك يجب الاهتمام بتدعيم جماعات التفتيش ، ودراسة مناورات الدول المختلفة في مجال نزع السلاح ، مما سيتطلب أعدادا كبيرة من

الفنيين والمواد لتولى هذا العمل ، فضلا عن دراسة الاتفاقيات ذات الفائدة المشتركة ، ووضع القواعد التي يمكن أن تنتهجها الدول المعنية في إجراء المفاوضات المجدية ، وتنفيذ نصوصها على الوجه الصحيح .

وعلى هذا النهج فإن هذه الإجراءات قد تؤدي في النهاية إلى تحقيق الهدف المرتقب منها ، أما في حالة الخطأ في تنفيذها فإن الخسارة ستكون فادحة .

الفصل الثاني عشر

الحرب الاقتصادية

في معناها الحديث

لقد كانت أغراض الحرب الاقتصادية في الماضي هي تخفيض حشود العدو ، وتقوية حشود الدولة في الوقت نفسه ، وذلك عن طريق حرمان العدو من بعض المواد الضرورية وإضعاف قوته الإنتاجية في الحرب .

وإلى جانب هذا كانت هناك بعض الدوافع الاقتصادية لاستخدام هذا النوع من الحرب ، مثال ذلك إضعاف قدرة العدو على حشد قواته أو إنتاج المعدات العسكرية ، وذلك عن طريق وقف الاتجار معه خلال فترة نشوب الحرب .

وبمرور الوقت تطور الهدف من الحرب الاقتصادية ليصبح عبارة عن تدعيم دول الحلفاء ، ومساعدة شعوب هذه الدول ، وتشجيع الدول الصغيرة في مقاومتها للعدوان . إن الحرب الاقتصادية — بما تشمله من برامج للمساعدات — تستطيع أن تمنع وقوع أي هجوم خاطف ، غير أنه يجب ألا تنسى أن الدفاع ، بمعناه الشائع ، هو أحد الأهداف الرئيسية لبرامج المعونة الاقتصادية والعسكرية .

وتشمل إجراءات الحرب الاقتصادية التقليدية فرض القيود على التجارة ، بغية منع بعض المواد المعتبرة من الوصول إلى العدو — ويتحقق ذلك عن طريق مراقبة الواردات وعمليات الشحن والصادرات ، إلى جانب بذل الجهد لإقناع الدول الأخرى لمنع تجارتها من الوصول إلى العدو .

وهناك وسيلة أخرى تلجأ إليها بعض الدول ، وهي شراء بعض المواد الباهظة التكاليف بغرض عزم وصولها إلى قوات العدو . وتحقيقاً لذلك فلا بد لهذه الدول من إقامة الصناعات العديدة والمخازن الكبيرة ، حتى تستطيع تحقيق الاكتفاء الذاتي اقتصادياً . غير أنه في الوقت الذي يتحقق فيه القليل من خفض موارد قوى العدو ، فقد نجد أنه يصعب تنفيذ هذه القيود التجارية ، فضلاً عن أن هذه القيود لا تقدم الكثير للدول المعنية ، بل أنها قد تبنى بخسائر مرتبة على تنفيذ هذه القيود لا تقل في جسامتها عن خسائر قوى العدو .

ولكن هذا لا يعنى القول بأن الحرب الاقتصادية لا تؤثر تأثيراً ملحوظاً على قوى إحدى الدول الصغيرة التي تعتمد على التجارة الخارجية ، ذلك لأنه إذا امتنع الاتحاد السوفيتي مثلاً عن شراء المطاط من سيلان ، أو إذا حاولت الدول الغربية منع سيلان من تصدير المطاط ، فإن هذا سيكون له الأثر الكبير على اقتصاديات هذه الدولة الصغيرة .

كذلك فإن الاتحاد السوفيتي قد يشكل تهديداً مباشراً إلى أيسلندة ، وذلك إذا أصبح الدولة الوحيدة المشتريه لمعدات صيد الأسماك التي تنتجها هذه الدولة . كما أن إحتكار أى دولة أو كتلة إبتزول الشرق الأوسط يعتبر سلاحاً فعالاً يمكن بواسطته قلب إقتصاد الشرق الأوسط وإقتصاد أوروبا فجأة .

خلاصة ما تقدم أن كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يستطيع أن يؤثر على إقتصاديات الدول الصغيرة ، وذلك للأسباب المشار إليها .

وبالإضافة إلى أن الحرب الإقتصادية قد لا تصيب العدو بخسارة كبيرة ، فإن لهذه الطريقة بعض المساوئ بالنسبة للغرب ، وذلك عن طريق اتباعه لأسلوب تقييد التجارة العالمية ، مما لا يمكن معه رؤية العالم الحر في شكله الطبيعي ، وهو ذلك العالم الذي طالما كان يفاخر به الغرب ، ويعتبره أبرز إنتاجه . ومع ذلك فرب معترض يقول بأن حرية التجارة قد تكون سبباً في التسلل ، من جانب الدول الشيوعية ، إلى الدول النامية الصغيرة . وإذا كان طريق الحرية في التجارة هو أفضل الطرق ، فإن دعاة الغرب يرددون دائماً أنه يمكن للدول الغربية أن تتوسع في تجارتها مع الدول الأخرى ، حتى تمنع تأثير حجم التجارة الشيوعية على الدول النامية الصغيرة .

غير أنه وإن كانت حرية التجارة قد تفضي إلى خسارة العالم

الشيوعى بقدر أكبر مما يلحق بالكتلة الغربية من خسائر ، وذلك نتيجة لعمليات التبادل التجارى ، إلا أنه يجب أخذ حقيقة هامة فى الاعتبار ، وهى أن إحتكار الولايات المتحدة مثلاً لتجارة إحدى الدول الصغيرة لن يحرم الاتحاد السوفيتى من التأثير على هذه الدولة . وحسبنا هنا أن نذكر أن إحتكار الولايات المتحدة لتجارة هذه الدولة أو تلك ، ومنعها من الاتجار مع الاتحاد السوفيتى ، يثير نوعاً من الاستياء تجاه الولايات المتحدة نفسها .

ويسوقنا ذلك إلى التسابق الاقتصادى ودوره الفعال فى عصرنا النووى ، ذلك التسابق حول تقديم الدول الكبرى فى المعسكرين الغربى والشرقى للبعونات الاقتصادية إلى الدول النامية الصغيرة . إذ فى السنوات الماضية تحملت الولايات المتحدة فى هذا المجال بلون دولار سنوياً ، وهى عبارة عن مساعدات فنية مقدمة من النقطة الرابعة الأمريكية ، ومساعدات للتنمية الاقتصادية ، وتنظيم الفائض الزراعى ، مع أن هذه المبالغ لا تتضمن أى استثمارات خاصة فى الخارج ، أو قروض من بنك التصدير والاستيراد أو البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

وهذا كله بالإضافة إلى أن المساعدات العسكرية تسهم مباشرة فى استقرار الأمن بالنسبة للغرب لدرجة أنها تؤدي إلى زيادة ضمان الأمن الداخلى للدولة المستفيدة إلى جانب تقوية الروح المعنوية ضد أى عدوان خارجى .

وقد لجأت روسيا من جانبها هى الأخرى إلى تقديم المساعدات

الاقتصادية في شكل قروض للدول المتخلفة اقتصاديا ، ففي نهاية عام ١٩٥٦ بدأت الكتلة الشيوعية في تقديم القروض لهذه الدول ، حتى أنها وصلت إلى ١٤ بليون دولار ، بفائدة من ٢ الى ٢.٥ ٪ ، على أن تمتد فترة السداد الى ٣٠ عاما . وإلى جانب تقديم هذه القروض فإن الكتلة السوفيتية بدأت تقدم المساعدات الفنية للدول المتخلفة اقتصاديا ، وكذلك فإنها بدأت تدرب خبراء هذه الدول في الاتحاد السوفيتي . وتشير البيانات المتاحة الى أن الاتحاد السوفيتي يتوسع في تقديم هذه المساعدات الاقتصادية الفنية ، بل أنه يقدم المساعدات العسكرية إلى بعض الدول .

وإذا كان العالم الغربي يبذل الكثير في سبيل تقديم هذه المعونات الاقتصادية باعتبارها إحدى وسائل تخطيط الأمن القومي ، وتستطيع الولايات المتحدة نفسها أن تخصص من ٥٠ الى ١٠٠ بليون دولار سنويا للمعونات الخارجية ، على اختلاف أنواعها ، كما يبذل الاتحاد السوفيتي من جانبه تضحيات كبيرة ، وإن كانت تقل عن ذلك كثيراً ، فقد يثور التساؤل الآتي . ما التأثير الذي تحدثه برامج المعونة الخارجية في الدول المستفيدة من هذه البرامج ، سواء من ناحية نموها الاقتصادي أو سياستها الحيادية . الواقع أن هذا التساؤل لا يجد إلى الآن أية إجابة حاسمة كاملة عنه .

الفصل الثالث عشر

النظرية الحديثة في التعبئة والدفاع المدني

لقد لجأت بعض الدول الكبرى، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، في الآونة الأخيرة، إلى إجراءات عديدة بشأن التعبئة العامة والدفاع المدني عند نشوب الحرب أو توقع نشوبها. ومن بين هذه الإجراءات الاهتمام بإنشاء المخازن لتستوعب أكبر كمية من الحبوب والمعدات والمواد الرئيسية، وخاصة تلك المواد التي يمكن أن يمتنع ورودها إلى البلاد في حالة نشوب الحرب. كذلك فلقد اهتمت هذه الدول بتدعيم بعض الصناعات المعينة التي قد تؤثر الحرب على إنتاجها.

النوع التقليدي للتعبئة العامة

كانت التعبئة في الماضي تعتبر الطريق الوحيد الذي تلجأ إليه الدول في حالة نشوب الحرب، وقد أثبتت التعبئة قيمتها الفعالة خلال فترة الحرب العالمية الثانية، وكثيراً ما ينظر إلى التعبئة على أنها عبارة عن تحويل الاقتصاد القومي لمدة عام أو عامين. ولكن وضع أية خطة للتعبئة يجب أن يعتمد على نوع الحرب التي ستكون الدولة المعنية طرفاً فيها. ومع ذلك فإذا نظرنا إلى دولة كبرى، كالولايات المتحدة،

فإنها ليست في حاجة إلى تخزين المواد الخام أو المواد الغذائية وما شابهها ، لمدة عام أو إثنين ، نظراً لضخامة اقتصادها وكثرة إنتاجها وتنوعه . كما أنه لا يمكن مجابهة الحرب النووية بعمليات التخزين ، بل يجب أن تستعد مثل هذه الدولة لمنع وقوع الكارثة التي تتمثل في نشوب مثل هذا النوع من الحرب ، وبعبارة أخرى فيجب أن تتوافر لها القوات السريعة الحركة التي يمكن استدعاؤها في أية لحظة .

وعلى ذلك فلا يمكن تنفيذ أسلوب التعبئة الذي أتبع في الحرب العالمية الثانية مرة أخرى ، في حالة نشوب حرب نووية ، لأنه من غير المعقول تأمين سلامة الدولة من نشوب الحرب النووية .

وفي ضوء ما تقدم يبدو واضحاً أنه يجب أن توجه الموارد المتيسرة للدولة المعنية وجهة أخرى استعداداً لمثل هذا النوع من الحرب . ومع ذلك فعلى الرغم من أن نظام التخزين لم يعد يؤدي إلى أية فائدة تذكر ، فإن بلداً ، كالولايات المتحدة الأمريكية ، ظلمت توالى تخزين المواد الاستراتيجية حتى بلغت قيمتها نحو ٦٥ بليون دولار عام ١٩٥٨ ، ذلك لأنها كانت تأخذ في الاعتبار أن هذه المواد ذات فائدة كبيرة ، عندما تدعو الحاجة إلى التعبئة العامة .

وقد ترتب على صدور قانون منتجات الدفاع ، الذي عدل في عام ١٩٥٠ ، أن بدأت الولايات المتحدة في شراء الكثير من المواد الضرورية لعمليات التخزين ، كالقطن المصري وبعض المنتجات الزراعية... الخ.

وحتى عام ١٩٥٩ كانت سياسة التخزين لا تزال تعكس الأفكار القديمة إلى حد بعيد .

وحتى الآن لا زالت الولايات المتحدة تدعم عملية التخزين ، فمعظم الخطوات التي تتخذ بقصد الاستعداد ما هي إلا خطوات تهدف إلى التعبئة التي لن تثبت فائدتها . كما أن القوى الاحتياطية في هذه الدولة تؤدي تمارينها العسكرية أسبوعياً وبانتظام بغرض الاستعداد للنداء في أية لحظة ، غير أن مثل هذه القوات لن يكون لها دور فعال في مثل هذا النوع من الحرب عند وقوعه . إذ ليس من السهل استدعاء القوات الاحتياطية ، إذا ما نشبت الحرب النووية ، فقد استغرق استدعاء فرق الحرس القومي بالولايات المتحدة لحرب كوريا من سبعة إلى تسع أسابيع . ولذلك فإن الاحتياطي — بوضعه الحالي — لا يصلح لهذا النوع من الحرب ، بل يصلح لحرب مثل الحرب العالمية الثانية وأساليب التعبئة التي اتخدت في ذلك الوقت ، أو للحروب المحلية المحدودة النطاق ، كحرب فيتنام أو حرب الهند والباكستان التي نشبت مؤخراً .

خلاصة القول أنه إذا كانت دولة كبرى ، كالولايات المتحدة ، تعتمد بلايين الدولارات سنوياً لهذا الطراز القديم من التعبئة ، فإنها تدرك تماماً الحقيقة المنطوية على أن التعبئة ، بمعناها المعروف ، ما زالت تخدم بعض أنواع الحرب ، مثل الهجمات الصغيرة ، ولكنها لا تخدم بأية حال من الأحوال ذلك النوع من الحرب النووية الكبرى .

قد تصبح التعبئة مجدية في حالة الاعتداء على الحدود ، وذلك بواسطة السرعة في استدعاء الاحتياطي من القوات ، ونقله إلى الحدود أو موقع القتال في أقرب وقت ممكن . ففي مثل هذه الحالة يجب استدعاء الاحتياطي ، كما يجب أن يكون هذا الاحتياطي في حالة تأهب في أية لحظة ، وذلك نتيجة للتدريب المستمر .

وفضلاً عن ذلك يجب الاهتمام بوسائل نقل هذا الاحتياطي من القوات ، فإن أول فوج من القوات يصل إلى أرض المعركة عادة يلعب دوراً رئيسياً فيها ، دوراً أكبر بكثير من دور القوات التي تصل بعد عدة شهور . وقد يكون نقل القوات عن طريق البحر له أهميته الخاصة ، ففي بعض الأحيان تتطلب عمليات النقل البحري للقوات المحاربة كثيراً من الحذر والتأني . كذلك فإن مثل هذه الاستعدادات يجب أن تنطبق على المعدات الحربية التي يستخدمها جنود الفرق الاحتياطية ، فيجب أن تقسم بالبساطة ليسهل سرعة استخدامها . وقد وضعت أخيراً سياسة تهدف إلى توفير أجزاء بعض المعدات العسكرية ، بحيث يمكن تجميع هذه الأجزاء بسهولة وقت الطوارئ في فترة وجيزة بدلاً من تصنيعها كاملة ، ثم نقلها إلى أرض المعركة .

يبدو أن قيمة تنوع القوات الاحتياطية ومدى استعدادها يتوقفان دائماً على سياسة العدو خلال فترة نشوب الحرب . إذ لو كان العدو يخطط في نقل قواته ، فإن سرعة نقل احتياطي قوات الدول المعنية سيكون لها أثر فعال في نتيجة الحرب إلى حد بعيد .

الأنواع الحديثة للتعبة العامة

ومع ذلك فهناك نوع آخر من التعبة يستدعى الاهتمام ، ألا وهو التعبة التي تعقب نزع السلاح . إذ أن التوصل إلى اتفاق لنزع السلاح سيؤثر بطبيعة الحال في حجم قوات الاحتياطى المسموح بها . فإذا اتفق على نزع السلاح ، فينبغى أن تكون الدول المتعاقدة على استعداد دائم لمواجهة الموقف ، إذا حدث أن نقضت هذه الاتفاقية من أى من الطرفين . وإذا حدث هذا ، فيجب على الدول المعنية أن تستأنف في الحال سباقها الذرى ، حتى يمكن إقامة عائق قوى أمام العدو ، وإلا فإن العدو سيسيطر على الموقف وتكون له الغلبة في النهاية ، إذا وقعت الواقعة . وبعبارة أخرى يجب أن تحتفظ هذه الدول دائماً بقواعد للصواريخ ، وأن تستمر في إجراء التجارب النووية ، أى أنها يجب أن تدعم نوعاً آخر من التعبة يختلف جذرياً عن النوع التقليدى الذى أشرنا إليه فيما سبق .

وهناك طرق كثيرة لحماية المدنيين عند نشوب الحرب ، أو الهجوم النووى ، فمن الممكن إعاقة الهجمات البسيطة بواسطة التوسع في عمليات الدفاع المدنى لحماية الأفراد واقتصاد الدولة . وحتى إذا ما حاول أى من الطرفين إعاقة تقدم الطرف الآخر ، فإن كلا منهما يفضل أن يكون لديه ما يساعده ، بمعنى أن يتوفر لديه خط رجعة لاسترداد قواته وقوته مرة أخرى في حالة الهزيمة .

وإذا حاولنا أن ننظر إلى أنواع الأسلحة أو أنواع الهجمات التي تحدث في عام ١٩٧٠ ، فسيوضح لنا أنه نتيجة للتطور السريع والتقدم في إنتاج الأسلحة ، على اختلاف أنواعها ، فإن هذا لن يساعد أى من الطرفين على إيجاد ما يستند إليه بعد إنتهاء الحرب .

وقد لا يعتقد العدو أن الدولة المادية تستطيع أن ترد على العدوان بضربة شديدة من قواتها النووية ، ففى محاولتها لحماية الاقتصاد المدنى ، فسيعتقد العدو بأنها ستخاطر بهجوم نووى مضاد على الاعتداءات الرئيسية التى تقدم عليها .

إن الدفاع المدنى هو عبارة عن حماية الاقتصاد المدنى أو المدنيين أنفسهم ، فإن الغرض الأساسى من الدفاع المدنى هو تقليل أخطار حدوث الكارثة ، فالدفاع المدنى هو عبارة عن حماية الشعب من الهجوم المفاجئ .

وهذه الحماية تتضمن إجراءات التأمين المدنى ، ومنها توفير المخابىء ، ووسائل توزيع الصناعة والافراد فى أماكن متفرقة لحظة وقوع أى هجوم مفاجئ . وهذا إلى جانب تحسين وسائل الانذار بالهجمات المفاجئة والتحذير من أضرارها .

إن اجراءات الدفاع إذن تودى عادة إلى حماية الشعب ، غير أن من وسائل هذه الحماية توفير بعض الموارد ، مثل الطعام والغذاء والدواء والمواصلات وبعض الاعمال الحكومية . كما أن إحدى

وسائل حماية اقتصاد الدولة هي تشتيت المواقع ، بمعنى تغيير موقع رأس المال وموقع وجود أفراد الشعب . ولكن قد يتأخر تغيير موقع الصناعات أو رأس المال ، كما أن هذا التغيير قد يتكلف نفقات باهظة .
يبد أنه يمكن الاهتمام بتشييد الكثير من المصانع الجديدة في المدن الصغيرة ، لأن انتشار السكان وتوزيعهم يجب أن يتم على أوسع نطاق ، كما إجراء من إجراءات الدفاع المدني . ولهذا إذا اعتمدت الدولة على تحذير لمدة ١٠ أو ١٥ دقيقة ، فإن توفر برنامج دفاعي قد ينقذ الملايين من أفراد الشعب .

ولكن هناك بعض الشك حول ضمان حدوث التحذير قبل وقوع الهجوم بدقائق ، وكذلك عن توفر المخابىء القوية التي تستطيع أن تقاوم الهزات العنيفة وضربات القنابل . ولا زالت الدول المعنية في أى من المعسكرين في حاجة إلى تعلم الكثير عن تصميم المخابىء الصحيحة وكيفية تمويئها وعن برامج الدفاع في صورتها الحديثة التي تتوافق مع تحول الحرب التقليدية إلى حرب نووية .

غير أن هناك طريقة أخرى لا تتكلف الكثير ، وقد استخدمت في عام ١٩٦٠ ، ألا هي تشييد المصانع تحت الأرض في أماكن صخرية وتزويدها بأجهزة التكييف ، ومع ذلك فقد يصطدم تحقيق هذه الفكرة بكثير من المشكلات ، إذ لا بد من تزويد هذه المصانع بالوقود والمياه والمواد الخام ، مما سوف يستدعى إنشاء عدد من الاتفاقيات لتوفير

وصول مثل هذه المواد الضرورية إلى المنشآت التي تقوم بمختلف العمليات الإنتاجية تحت الأرض .

كما تجب العناية الشديدة بأجهزة الإنذار ، حتى يمكن أن تصل إلى المدن الصغيرة لحظة إطلاقها ، فما زال هناك شك حول مدى قوة وفاعلية أجهزة الإنذار .

وهكذا نجد أن الأسلوب الحديث في تحقيق برنامج الدفاع المدني يتضمن بالضرورة واجراءات عديدة تتكلف أموالا طائلة ، كنقل السكان ، وتشيت أماكن الصناعة . وتوفير المخانيء القوية التحمل ، إلى جانب الاهتمام بتشيد المنشآت التي تقام تحت الأرض - وقد يمكن إقامة المخانيء ودعوة عدد من المتطوعين للبقاء بها لدراسة الحياة داخلها لفترة من الوقت .

ويأتباع مثل هذه الإجراءات وغيرها فقد تصل خسائر الدول المقاتلة في الأرواح والممتلكات والثروة القومية والقوة الاقتصادية إلى أدنى حد متصور .

الفصل الرابع عشر

نتائج الحرب الاقتصادية

لقد ناقشنا فيما تقدم الأساليب التقليدية والحديثة في شن الحروب الاقتصادية . غير أن تطبيق هذه الأساليب سيؤدي الى تغيير جذري في هيكل التجارة الدولية، بمعنى أنه سيؤثر في نوع هذه التجارة وكميتها . كذلك فإن تطبيق هذه الأساليب سيؤدي الى تعديل الاتجاهات الطبيعية للعلاقات الدولية ، هذا الى جانب التأثير الذي يحدث في اتجاهات وحجم رأس المال كنتيجة مترتبة على فرض الرقابة المالية على تحركات رأس المال وإلغاء القروض التي سبق تقديمها للعدو .

كما أن التغير الذي يحدث في العلاقات المالية والتجارية بين الدول المتعادية يؤدي الى مصادرة الممتلكات الأجنبية وإعادة توزيعها ، أو وضعها تحت الحراسة ، أو تأمينها ، وهذا بما يؤدي بدوره الى أن يعاني أصحاب هذه الممتلكات صعوبات جمة نتيجة لتصفية ممتلكاتهم . وقد يزداد الأمر سوءا ، لو أن التأمين لا يقترن بدفع التعويضات المناسبة ، أو بإيقاف دفعها طوال فترة التوتر .

غير أن أية محاولة من جانب أية دولة لاستخدام وسائل الرقابة المالية والتجارية سيقابل من الدول الأخرى باتخاذ بعض الإجراءات

التعسفة حيالها ، إما لأغراض انتقامية وإما لأغراض الدفاع ، وهذا سيؤدي إلى التوسع في تطبيق هذه القيود وتعديلها ، بما يتفق مع الأوضاع الجديدة . وكلما زادت أهمية الكم والكيف للعلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة التي تستخدم هذه القيود ، اتسع وزاد تأثير الأساليب المضادة التي ستلجأ إليها الدول الأخرى .

وحتى إذا كانت هذه القيود تهدف إلى الحد من البطالة أو للضغط الاقتصادي على الدول الأجنبية لبعض الأغراض السياسية ، فإن طبيعة هذه القيود الاقتصادية الدولية ستهدف دائما إلى إثبات وجودها .

تأثير الحرب الاقتصادية على العلاقات التجارية والمالية الدولية

إن تأثير الحرب الاقتصادية على العلاقات التجارية والمالية الدولية يتضح جليا في التحول من الأحوال الاقتصادية العادية إلى وضع الحرب الاقتصادية ، ثم التحول مرة أخرى إلى الوضع العادي . إنما يلاحظ أن القيود الاقتصادية الدولية تهدف عادة إلى إيجاد فائض للتصدير ، وذلك بفرض الرسوم الجمركية العالية على الواردات ، غير أن الحرب الاقتصادية قد تفرض على الدولة المحاربة أن تتجه إلى عكس هذا الوضع ، أي اتباع أساليب الحرب الاقتصادية التي تستهدف زيادة حجم الواردات ، حتى يمكن تغطية احتياجاتها المتزايدة ، وهذا في حالة توفر موارد الصرف الأجنبي وسهولة عمليات الشحن وإمكاناته .

وهناك سيان انطلع الدولة المحاربة إلى محاولة زيادة حجم وارداتها :
أولا : أن الدولة المحاربة تلجأ عادة الى استخدام وسائل الحرب
الاقتصادية في الوقت الذي تكون مشغولة فيه بإقامة الصناعات
الدفاعية ، هذا إلى جانب أن ارتفاع مستوى الدخل كنتيجة لضعف
تفقات الدفاع يؤدي دائما إلى زيادة الحاجة إلى السلع المستوردة .

ثانيا : أن الاهتمام بوسائل الدفاع يؤدي مباشرة إلى تغيير طبيعة
الاحتياج للواردات ، فلو فرضنا أن الدولة تقوم بصنع جميع معدات
الدفاع اللازمة لها ، ولكنها في نفس الوقت تعتمد على استيراد بعض
المواد الخام من الخارج ، فإن التوسع في إنتاج المعدات الدفاعية
سيؤدي حتما إلى زيادة حاجاتها لاستيراد المواد الخام .

إن هذا الميل الحدي ، من جانب الدولة المحاربة ، إلى الاستيراد
سيؤدي نتيجة لضرورة إقامة العديد من المصانع الحربية والمخازن التموينية
للقوات المحاربة . وبذلك فإن تغيير طبيعة حاجة الدولة للواردات من
خلال أساليب الحرب الاقتصادية سيؤدي إلى حدوث تغيير في حجم
واتجاه التجارة الدولية . غير أنه يمكن تعديل هذا التغيير ، وذلك من
طريق تأثير التعويض الذي تلجأ إليه الدول المحايدة لإيجاد موارد
احتياطية ودول أخرى يمكن التصدير إليها .

وأخيراً فإن ازدياد حاجة أي دولة رئيسية لاستيراد بعض
المواد الخام المعينة يمكن أن يستميل بعض الدول الأخرى لمحاولة

استيراد نفس هذه المادة الخام ، إلى جانب أن ازدياد تصدير المواد الخام لن يمنع الدولة المنتجة له من إظهار احتياجاتها لاستيراد بعض المواد المعينة أو للاستيراد بوجه عام. كذلك فإن التغير الذي سيحدث في احتياج الدولة للزبد من الواردات سوف يقترن بميل أسعارها إلى الارتفاع ، نتيجة لتزايد حاجة الدولة للصانع المنتجة لمعدات الدفاع .

صعوبات الحرب الاقتصادية في حالة الصراع العسكـرى

وعلى ذلك يتضح من كل ما سبق أن الحرب الاقتصادية سيكون لها دائما انعكاسها على العلاقات الاقتصادية الدولية . ولكن إذا حدث أن تدخل عنصر الصراع الحربى فى تيار الحرب الاقتصادية ، فستزداد حاجة الدولة إلى الواردات نتيجة لتعطيم وسائل الإنتاج والمخازن وزيادة استهلاك بعض المنتجات المعينة .

وبما أن الحرب الاقتصادية تؤثر على تيار العلاقات التجارية والمالية الدولية ، وذلك نتيجة للتقلبات فى الاستيراد والتصدير ، فيمكن أن يكون سبب هذه التغيرات هو تفضيل بعض الدول لبعض المشتريات المعينة على بعضها الآخر ، أو بسبب اختلاف أسعار المنتجات نتيجة لبرامج التنمية .

إن هذه التغيرات ، أيا كان سببها ، تسبب دائما صعوبات جمة للدول المختلفة والصناعات والوحدات الإنتاجية ، إذ أن كل تغيير

اقتصادي يحتاج دائماً الى الكثير من التعديل والتكييف ، ولكن سيصعب على الدول - بمعزل عن بعضها البعض - وكذلك على الأفراد ، أن يتلاءموا مع هذا التعديل والتكييف . فمثلاً إذا امتنع على إحدى الدول المحايدة استيراد بعض السلع من دولة محاربة ، فيجب عليها أن تحاول أن تجد مورداً آخر يحل محل تلك الدولة التي رفضت توريد هذه السلع إليها . ولكي تفعل هذا ، يجب على الدولة المستوردة أن تتوسع في تصدير سلعها في أسواق أخرى ، أو أن تلجأ الى الاكتفاء الذاتي ، وذلك بما يفضي الى النتائج التي سبقت الإشارة إليها . إن الدولة التي تعاني من صعوبات في ميزان مدفوعاتها ، أو التي تحاول تقليل حجم تجارتها الخارجية ، تلجأ دائماً الى التوسع في صناعاتها القائمة ، وخلق مجالات جديدة للعمل ، الى جانب محاولة إنشاء علاقات تجارية جديدة .

هذا الى أنه يجب دائماً مراعاة وضع الدولة قبل الحرب ، والمشكلات التي كانت تقابلها ، وكيفية القضاء عليها بعد الحرب . إذ سيعتمد هذا التعديل على مدى نجاح الدول المحاربة في عزل العدو ، ومدى نجاح الدول المتحالفة في مواجهة التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية في فترة الحرب ، وطول الفترة التي استغرقتها الحرب الاقتصادية ، ومدى تحطيم القوى الإنتاجية ، إذا حدث أن تدخل عنصر النزاع العسكري في الحرب الاقتصادية ، والتغيرات التي تطرأ على طبيعة وحجم احتياجات الدولة من المنتجات الأجنبية بعد الحرب ، وكذلك العلاقات الجديدة بين كل من دول الحلفاء والدول المحايدة . ذلك أن هذا التعديل يعتمد اعتماداً

كبيراً على الأوضاع التي مرت بها الدولة خلال فترة الحرب الاقتصادية والأساليب التي طبقت ، وكذلك على مقترحات الدول المختلفة لوقف العداء الناشب بينها .

ومن المتعذر الجزم بإمكان عودة العلاقات التجارية والمالية الدولية على ما كانت عليه قبل نشوب الحرب . ولكن طالما أن الحرب الاقتصادية قد نجحت في عزل العدو ، فإن وقف قيود هذه الحرب الاقتصادية بعد مرور بعض الوقت سيكون بمثابة اكتشاف دولة جديدة من الممكن تبادل التجارة معها وتمويلها ومساعدتها . وعلى ذلك يمكن الوصول إلى عودة الأوضاع كما كانت قبل الحرب ، وذلك إذا أمكن عودة العلاقات الاقتصادية الدولية إلى ما كانت عليه .

تأثير الحرب الاقتصادية على الدول المحايدة

كذلك يؤدي الضغط الاقتصادي دائماً إلى التأثير على الدول المحايدة ، بالإضافة إلى التأثير على درجة اعتماد اقتصاديات هذه الدول على الدول المحاربة . وللقضاء على هذا ، يمكن لهذه الدول تكوين مناطق اقتصادية كبيرة تهدف إلى تخفيف اعتماد الدول المحايدة على الدول المحاربة ، والاتجاه نحو سياسة الاكتفاء الذاتي ، وذلك مثل إنشاء الاتحادات الجمركية ، أو إنشاء مناطق التجارة الحرة ، وذلك لكي يمكن الوقوف أمام المنافسة الخارجية .

وفضلا عن ذلك فإن تكتل الدول المحايدة سيمكنها من مقاومة الضغط الاقتصادى الذى تمارسه الدول المحاربة لمنع تجارة هذه الدول من الوصول إلى أيدي الأعداء .

وإذا حاولت الدول المحايدة تكوين تكتلات اقتصادية ، فيجب أن تأخذ فى اعتبارها ما يلى :

أولا . يجب على الدول المحايدة أن تراعى التوسع التجارى الداخلى فيما بينها ، وذلك عند محاولتها تقبل اعتمادها الاقتصادى على الدول المحاربة . ويمكن تحقيق هذا عن طريق التخلص من الحواجز الجمركية بين هذه الدول أو تخفيف قيودها . فإذا تحقق ذلك فعلا ، فإنه يفضى إلى التوسع فى حجم التجارة الداخلية فيما بين الدول المحايدة . كذلك فإن هذا التوسع التجارى بين الدول المحايدة سيؤدى إلى انتعاش اقتصاديات هذه الدول واقتصاد العالم أجمع . هذا بالإضافة إلى أنه إذا أمكن حدوث هذا التوسع التجارى ، فسيؤدى أيضا إلى انخفاض نفقات الإنتاج ، نتيجة لتحقيق وفور الإنتاج الكبير ، إذا كانت الصناعات التى تحقق فيها التوسع بسبب قيام التكتل خاضعة لقانون تزايد الغلة .

ثانيا : وتحقيقا لهذه النتائج يندى وضع تخطيط جديد للتجارة بين الدول المحايدة الداخلة فى نطاق التكتل ، مع مراعاة وضع الصناعات المحلية التى ستواجه منافسة السلع الأجنبية قليلة التكاليف .

ثالثا : أنه من المبالغ فيه لحد ما أن نقول أن الدول المحايدة جميعا

تستطيع إنشاء كتلة اقتصادية واحدة لمقاومة الضغط الاقتصادي من جانب الدول المحاربة ، ذلك لأن طبيعة العلاقات السياسية والتاريخية والموقع الجغرافي قد يتعذر معها إنشاء هذا التكتل ، وحسبنا أن نشير هنا إلى أن تجاور الدول المعنية اعتبار أساسي في قيام التكتل الاقتصادي بينها . كذلك فإن اختلاف الوضع الاقتصادي للدول المحايدة قد لا يساعد على اتباعها لسياسة الاكتفاء الذاتي بصورة جماعية ، أى في شكل تكتل اقتصادي ، فلتطبيق هذه السياسة يجب أن تكون هذه الدول المحايدة متكاملة اقتصاديا . وهنا يجب على هذه الدول المحايدة أن تتعارف فيما بينها على تقديم منتجاتها للدول التي لا تستطيع الحصول على مثلها خارج الكتلة الاقتصادية ، أو للدول التي لا تستطيع إنتاجها لارتفاع تكاليفها . رابعا : أن كثرة التكتلات الاقتصادية لن تؤدي إلى النتائج المطلوبة ، ولكن قد تؤدي إلى الضرر الجسم نتيجة للتقلبات العنيفة في طبيعة العلاقات التجارية والمالية بين دول العالم .

ويتضح مما سبق أن تكوين التكتلات الاقتصادية قد لا يؤدي دائما إلى الفائدة المنشودة للدول المحايدة ، أو لدول العالم أجمع ، إذا اتسع نطاق الكتلة الاقتصادية لكي تشمل اقتصاديات الدول المكتملة لبعضها البعض ، إذ أن الكتلة الاقتصادية قد تؤدي الغرض منها ، وذلك إذا أمكن الوصول إلى تحرير التجارة الداخلية فيما بين الدول المحايدة ، وإذا لم تسبب هذه التكتلات الكثير من المشكلات ، لو أمكن تخفيض تكاليف الإنتاج المحلية داخل نطاق هذه الكتلة .

ويزعم أنصار حرية التجارة أن فوائد التجارة الدولية إنما تحدث نتيجة للتخصص الدولي في إنتاج السلع، فكل دولة تخصص في إنتاج تلك السلع التي تتوافر لها ميزة نسبية في إنتاجها، أي أنها تنتجها بأقل التكاليف نظراً لوفرة عناصر الإنتاج اللازمة لصنعها. ولهذا فإن العزل الاقتصادي لأي جزء من العالم يحول دون تمتع هذا الجزء بمزايا التخصص الدولي والمكاسب من التجارة العالمية وفقاً لهذا المبدأ ولهذا يعد هذا العزل إجراء خطيراً يحد من ازدهار التجارة العالمية.

غير أن عملية تحرير التجارة والعلاقات المالية بين إحدى الدول المحاربة والدول المحايدة، وكذلك بين الدول المحايدة نفسها، يجب أن تسبقها بعض الأساليب الدولية لإيجاد الحل الملائم للتغلب على مشكلات ميزان المدفوعات التي يمكن أن تتفاقم بالنسبة لبعض الدول في حالة قيام الحرب. وإمكان تحقق هذا، يجب أن يكون هناك اتفاق يوضح اشتراك الدول جميعاً في تحمل الأعباء المترتبة على قيام هذا الوضع، وإجراء التعديلات الجوهرية الداخلية في الاقتصاد القومي للدول المعنية، المحاربة والمحايدة، قبل تنفيذ هذا الاتفاق.

تأثير الحرب الاقتصادية على النشاط الخاص في الدول المعنية

وتؤثر الحرب الاقتصادية تأثيراً كبيراً على المشروعات الخاصة، إذ تفرض القيود على حرية نموها، على أن هذا التأثير يتفاوت نسبياً،

وذلك تبعاً لمدى نجاح الهدف الاساسى للحرب الاقتصادية ، وهو عزل العدو اقتصادياً واكتساب حلفاء جدد. إذاً الظروف الاستثنائية للحرب تؤدي دائماً إلى استخدام كثير من القيود المختلفة على التجارة الخارجية. وإذا ما خرجت هذه القيود إلى حيز الوجود ، فيجب على رجال الأعمال والمنظمين في محيط النشاط الخاص ان يستعدوا لمواجهة المشكلات المترتبة على فرض هذه القيود، ومن بين هذه المشكلات المحددة نجد مثلاً صعوبات الشحن والرقابة على الصرف والقيود المالية والتجارية التي تهدف إلى عزل العدو اقتصادياً والضغط على الدول المحايدة .

وبعبارة أخرى فإن مدى القيود التي تقع على النشاط الخاص في الدولة المحاربة ، في صدد ممارسة عمليات التجارة الخارجية، إنما يتوقف على عدد وأهمية الدول المحايدة ، وعلى رد الفعل الذي يحدثه ذلك في التأثير على سياساتها الاقتصادية ، وكذلك على مدى نقص بعض الموارد في الدولة المحاربة .

وإذا نجحت الحرب الاقتصادية في عزل العدو اقتصادياً ، وإذا نجحت السياسة الموحدة للدول المحاربة المتحالفة في إخضاع مطالب الشعب في حدود المتبقي من الموارد عن طريق فرض القيود غير المباشرة على الاستهلاك ، فقد يجد النشاط الخاص في هذه الدول آفاقاً واسعة لممارسة عمليات التجارة الخارجية بعد تحطيم القوى الاقتصادية للعدو ، دون حاجة إلى فرض أية قيود .

تأثير الحرب الاقتصادية على الحرب

وهنا يشور التساؤل التالى : ما مدى تأثير الحرب الاقتصادية على سير الحرب العسكرية ؟ والإجابة عن هذا التساؤل تتوقف على مدى نجاح الحرب الاقتصادية فى الوصول إلى إيجاد جبهة موحدة ذات أهمية اقتصادية كبرى . وللوصول إلى تكوين هذه الجبهة الموحدة القوية ينبغى إيجاد التنسيق اللازم للسياسات الداخلية والخارجية للدول المتحالفة ، وهذا هو نفس الوضع الذى يسود فيه السلام العالمى ، على أن الفرق الوحيد بين الحالتين هو مدى الشوط الذى تقطعه الدول المعنية فى إيجاد هذا التنسيق والهدف الذى ترنو إليه من وراء ذلك .

تقسيم العالم إلى معسكرين متعاديين ومعسكر محايد بينهما

ولدراسة الحرب الاقتصادية يجب النظر إليها من وجهتين : الوجهة الأولى هى بالنسبة للدولة المعادية على أنها وحدة اقتصادية متكاملة تتعامل تجارياً مع العالم الخارجى . وعلى ذلك فإن دور الحرب الاقتصادية هو منع هذه الدول من الحصول على الموارد الخارجية ، وخفض قوتها الاقتصادية ، وتأثيرها خارج حدودها الجغرافية ، وأخيراً التدخل فى استخدام مواردها . الوجهة الثانية هى بالنسبة للدولة المعادية على أنها بنية اقتصادية قوى فى حد ذاتها ، ولذلك ينبغى تحطيم وتشيت الاقتصاد الداخلى للعدو ، لأن هذا يقابله دائماً ارتفاع فى اقتصاديات الدول الأخرى . وهذا إلى جانب أن وسائل الحرب الاقتصادية تهدف

— فيما تهدف إليه — إلى الضغط على الدول المحايدة لمنع وصول سلعها إلى الأعداء .

ومن ثم فإن اتباع سياسة الحرب الاقتصادية يؤدي إلى تقسيم العالم إلى معسكرين متنافسين ، يتولى كل معسكر منها تدعيم قوته النسبية ، ويستهدف تحطيم القوة الاقتصادية للمعسكر الآخر . كما أن سياسة الحرب الاقتصادية تهدف إلى تنظيم النشاط التجارى الخارجى للدول المحايدة مع الدول الأعداء ، وهذا يتضمن حظر عمليات التصدير من الدول المحايدة إلى الدول الأعداء ، وفرض رقابة الدول المحاربة على عمليات إعادة التصدير .

الجزء الثالث

اقتصاديات الحرب العالمية الثانية

الفصل الخامس عشر

فترة الحياد الأمريكي

يشمل هذا الجزء عرضاً للعالم البارزة للحرب الاقتصادية وممارستها خلال فترة الحرب العالمية السابقة ، فإنه سوف يتعرض للتغيرات التي كان لها تأثير ملموس على اتجاه الحرب الاقتصادية بجانب عرض بعض النواحي التاريخية . وهذا إلى جانب الأساليب الاقتصادية العدائية التي بدأت بريطانيا باستخدامها ، ثم تلتها الولايات المتحدة على نطاق واسع بعد ذلك .

كذلك فسيتمضمّن هذا الجزء من البحث عرضاً للبيان التنظيمي لوكالات الحرب الاقتصادية والتوسع التدريجي لنشاطها في الولايات المتحدة ، في كل من الأغراض الدفاعية والهجومية ، بالإضافة إلى إبراز بعض المميزات التي يمكن بموجبها إلقاء الضوء على عدد من المشكلات المعاصرة .

وسينقسم تحليلنا إلى مرحلتين هامتين : أولاهما وهي المرحلة الأولى التي بدأت فيها بريطانيا تلعب دورها باعتبارها المحرك الرئيسي للأحداث ، وثانيهما وهي تلك المرحلة التي لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً جوهرياً في إتاحة المجال أمام نشاط الحلفاء .

الحصار المباشر

عندما نشبت الحرب العالمية في عام ١٩٣٩ ، أسرعت بريطانيا إلى استعمال أسلوب الحصار القديم ضد ألمانيا ، هذا الأسلوب الذي سبق استخدامه في فترة الحرب العالمية الأولى . إذ لجأت بريطانيا إلى استخدام عدد من الأساليب التي بموجبها استطاعت أن تمنع الاتصال المباشر بين ألمانيا والعالم الخارجى والمناطق التي تحت سيطرة الحلفاء ، وهذا فضلا عن منع العون الخارجى عن ألمانيا ، ووقف جميع العلاقات التجارية المباشرة معها ، بالإضافة إلى وضع قائمة كبيرة تحرم الاتجار في بعض السلع المعينة ، إلى جانب المحاولات المتكررة للتعرض للسفن الألمانية في البحار .

ولكن كانت بعض هذه الأساليب غير مجدية ، وذلك لأن معظم الدول التي كانت خارج نطاق السيطرة البريطانية والفرنسية كان يقف موقف الحياد — فلم تكن ألمانيا هي الدولة الوحيدة المحاطة بالمحايد في قارة أوروبا ، بل كان هناك أيضاً عدد من الدول المحايدة غير الأوروبية .

ولقد حاولت بريطانيا السيطرة على تجارة الدول المحايدة ، وذلك لمنع وصولها إلى ألمانيا . هذا إلى جانب أن بريطانيا أخذت في التوسع في استخدام هذا الأسلوب ، كلما اتسع نطاق الحرب ، وقل عدد الدول

المحايدة . هذا مع ملاحظة أن هذه الأساليب لعزل ألمانيا اقتصادياً استمرت أيضاً بعد دخول الولايات المتحدة الحرب .

نظام تصاريح الملاحة

وفي خلال فترة الحرب العالمية السابقة كان يوجد نظام ملاحي يقضى بمنع إعادة تصدير بضائع الدول الحلفاء أو الدول الأجنبية إلى ألمانيا عن طريق وساطة بعض الدول المحايدة — وقد تولى الحلفاء تنفيذ هذا النظام الذى نص عليه فى إتفاق عسكرى للتجارة بين الدول المحايدة خلال عامى ١٩٣٩ — ١٩٤٠ . وبناء على هذا الاتفاق أعطيت الدول المحايدة حصصاً متساوية من السلع التى تم إستيرادها قبل الحرب ، على أن تحدد هذه الحصص تبعاً لحجم إستيراد هذه الدول من التجارة البحرية خلال الفترة التى سبقت نشوت الحرب .

وعندما تم وضع قوانين التجارة ، كان تقدير هذه الحصص يتطلب وجود إتفاق مشترك ، مما أدى إلى إستصدار تصاريح عن طريق القنصل البريطانى أو بعض المشورين الدبلوماسيين فى وائى الشحن ، وكانت هذه التصاريح تمنح للسفن بعض التأكيد من بعض المعلومات عنها مثل شروط الجمارك والمستندات الخاصة بها ، وذلك لاثبات أن الحمولة تتفق مع الحصص المقررة لها ، وأن هذه الحمولة ستستخدم فى الأغراض المدنية ، وأن السفينة لا تحمل أى مشبوهين أو ترتيبات مريبة .

أما إذا كانت السلع تتمتع بقيمة استراتيجية معينة، فإن هذه التصاريح كانت تصدر في موافق الوصول، وذلك لضمان أن هذه السلع مطلوبة فعلاً في هذا البلد، وأن استيرادها لن يؤدي إلى أية فائدة لألمانيا.

ويتضح من هذا أن نظام الملاحة في تلك الفترة كان عبارة عن شهادات أو تصاريح تصدر من ميناء الشحن، أو من ميناء الوصول، وذلك عن طريق القنصل البريطاني أو من يمثله. بيد أن هذه القيود لم تكن أمراً مرغوباً، فقد كانت هذه الأساليب تقابل دائماً بالتذمر، لأن بريطانيا كانت تسيطر على تجارة الدول المحايدة بواسطة استخدام رخص للسفن التجارية تعطيها الحق في القيام برحلات فردية إلى قارة أوروبا خلال فترة الحصار الاقتصادي.

هذا إلى جانب أنه لم يكن من المستطاع الحصول على تصاريح الملاحة إلا إذا كانت السفن حاصلة على إحدى الرخص البريطانية هذه، فكل سفينة لا تحمل هذه الرخصة كانت تحرم من التموين والتسهيلات الملاحية والاصلاحات إلى آخر وسائل التسهيلات البحرية في الموانئ، بالإضافة إلى أنها كانت عرضة للتفتيش من سفن الحصار، مما يؤدي إلى التأخير أو مصادرة ما تحمله من بضائع—أو مصادرة السفينة بأكملها. فلقد كان الحلفاء مسيطرين سيطرة تامة على الملاحة البحرية، حتى في السنتين الأولى بعد بداية الحرب، والتي كانت فيها الولايات المتحدة ما زالت دولة محايدة. وبما أن قانون الحياد الأمريكي قد منع

سفن أمريكا من الاقتراب من مناطق الحرب ، فإن هذا قد أبعد هذه السفن من الموقف الاقتصادى الذى كان سائداً فى أوروبا آنئذ .

ولمساكنة بريطانية البحرية ، وسيطرتها على الملاحة التجارية ، ولقوة أسطولها الحربى ، فقد كانت ذات تأثير كبير فى إحكام تنفيذ نظام تصاريح الملاحة البحرية .

ويجدر التنويه إلى أن السفن التجارية التى كانت تحمل الرخصة الإنجليزية ، وكذلك تصاريح الملاحة ، لم تسلم من التعرض لعمليات التفتيش فى بعض الأحيان ، بل على العكس فقد كان التفتيش يجرى عمداً للتأكد من إنطباق ما تحمله السفينة على القواعد الملاحية المنصوص عليها — على أن هذا التفتيش كان يتم فى بعض الموانئ والمعينة مثل ميناء جبل طارق .

وكما جراء وقائى أخير فى نظام الملاحة البحرية ، فقد لجأت بريطانيا إلى القائمة السوداء للتجارة ، تلك التى سبق إستخدامها فى الحرب العالمية الأولى ، ثم اشتركت أمريكا فى تطبيقها بعد ذلك .

تصاريح التصدير وشهادة الوصول

وعلى الرغم من أن تصاريح الملاحة كانت تهدف إلى إيقاف استيراد ألمانيا للأسلح ، عن طريق الوساطة ، فإنها لم تتمكن من إيقاف تصدير بعض المنتجات المحلية للدول المحايدة إلى ألمانيا ، ذلك لأنها

كانت وسيلة معرضة دائماً للأخطاء . فقد كان من الأفضل منع إعادة تصدير سلع ألمانيا ، عن طريق الدول المحايدة ، بقصد الحد من قدرتها على الاستيراد وتقليل عمليات التبادل التجاري معها .

أن عدم استطاعة الدول المحايدة تسويق السلع الواردة من ألمانيا ، في مناطق الحلفاء ، قد أدى إلى أن هذه الدول بدأت في الامتناع عن إستيراد السلع الألمانية ، مما أدى إلى امتناع ألمانيا بدورها عن الاستيراد من هذه الدول المحايدة .

وفي ذلك الوقت كان المصدرون يشتون أن ما يحملونه لا يتضمن أى سلع ألمانية إلا في حدود ٥ ٪ ، وكانت هذه النسبة تسمى « بالمحتويات العدائية » ، أما بالنسبة إلى سويسرا فإن هذه النسبة كانت تصل إلى ٢٥ ٪ ، لأن سويسرا كانت في ذلك الوقت تعتمد اعتماداً كبيراً في اقتصادياتها على وارداتها من ألمانيا ، ولأن دول الحلفاء لم تتمكن من التأثير على عمليات التبادل التجاري التي كانت قائمة بين ألمانيا وسويسرا إلا في الفترة الأخيرة من الحرب .

وعند التأكد من سلع المصدرين ، كانت تمنح التصاريح إلى تتيح لهم الاتجار فيها عبر سلسلة الحصار المضروب في أعالي البحار . وفي بعض الأحوال الخاصة التي كانت تدعو إلى زيادة نسبة « المحتويات العدائية » ، كانت هذه السلع تشحن بموجب تصريح خاص للتصدير .

فرض القيود على تجارة الدول المحايدة

ولقد عقدت بريطانيا عدة اتفاقيات مع الدول المحايدة ، في عامي ١٩٣٩ — ١٩٤٠ ، ينص بعضها على فرض الحصار على التجارة المتبادلة بين ألمانيا والدول المجاورة ، وذلك لمنع تسرب هذه التجارة إلى ألمانيا بواسطة استخدام الحدود المشتركة بينها وبين تلك الدول المجاورة. وفي ذلك الوقت فقد تكاثرت المشكلات التي كانت تدور معظمها حول إمكان تصدير المنتجات الواردة ونوع المنتجات التي يمكن تصديرها . كذلك فلم يكن من السهل منع تجارة كل من سويسرا أو السويد من الوصول إلى ألمانيا . وعلى ذلك فقد أصرت بريطانيا على أن تشمل الاتفاقات التجارية بعض التعهدات بأن تقتصر التجارة المباشرة على الأنواع والكميات التي سبق أن تم تبادلها قبل نشوب الحرب .

ولكن ما أن سقطت فرنسا حتى تغيرت مشكلة التجارة ، فقد أصبحت أسبانيا متصلة اتصالاً طبيعياً مع مناطق الاحتلال الألماني ، وعلى ذلك بطل الاتفاق المعقود الذي كان ينص على تحريم التجارة المباشرة مع ألمانيا . هذا مع ملاحظة أن دخول إيطاليا الحرب تسبب في إثارة الكثير من المشكلات والأضواء للحصار الموجود في البحر الأبيض المتوسط .

وفي ضوء ما تقدم فإن التغيير العسكري كان سبباً في إزالة الاتفاق التجاري بين كل من بريطانيا وسويسرا والسويد . ونتيجة لهذا فإن

إعادة تنظيم منع التجارة المحايدة من الوصول إلى أيدي الألمان بدأت
تتخذ شكلاً جديداً .

الولايات المتحدة كدولة محايدة

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كانت توجه الكثير من
المعونات والمساعدات للدول الحلفاء ، فإنها لم تدخل الحرب إلا في
نهاية الشهر الأخير من عام ١٩٤١ . فقد كان للمعسكر النازي الأثر
الكبير في سياسة الولايات المتحدة ، مما دعاها إلى التفكير ملياً قبل أن
تقرر دخول الحرب — وقد اتضح هذا الأثر بعد سقوط فرنسا .

وقد كان أول موقف الولايات المتحدة في هذه الحرب هو قانون
الحياة الذي وضع في عام ١٩٣٧ ، وعلى ذلك يجب الاهتمام بهذا
الاتجاه عند دراسة موقف الولايات المتحدة إزاء هذه الحرب .
وينص هذا القانون على تحريم إعطاء الأسلحة إلى الدول المحاربة ،
وعدم نقل الأسلحة على البواخر الأمريكية ، ومنع سفر الأمريكيين
على سفن الدول المحاربة .

ولكن اتضح بعد ذلك أن هذا القانون قد حرم الحلفاء من
الحصول على الأسلحة أو نقلها على سفنهم في الوقت الذي كانوا فيه
على أتم استعداد لشراؤها . هذا وقد كانت هذه القيود ضارة للاقتصاد
الأمريكي في نفس الوقت . ونتيجة لكل هذا ، حاولت أمريكا تسهيل

الموضع بالنسبة للحلفاء ، مع مراعاة حرصها على عدم الاشتراك في الحرب ، تمشياً مع الرأي العام الأمريكي السائد في ذلك الوقت .
ففي ٢١ سبتمبر ١٩٣٩ دعا الكونجرس الأمريكي للانعقاد في جلسة خاصة لتعديل هذا القانون الذي أدى إلى رفع حظر إعطاء الأسلحة ، مع استمرار منع سفر الأمريكيين على سفن المحاربين ، ومنع السفن الأمريكية من الاقتراب من منطقة الحرب .

وقد كان لهذا التعديل أثره على الحلفاء ، إذ أنه أباح شراء الأسلحة .
ولذلك فقد أثر على الاقتصاد الأمريكي بزيادة حجم الصادرات تبعاً لذلك . وبما أن هذا القانون كان يهدف إلى مساعدة الحلفاء ، وتسهيل عمليات التجارة الخارجية ، إلا أنه كان يهدف في نفس الوقت إلى إبعاد أمريكا من دائرة الحرب .

ونتيجة لهذا التعديل زادت صادرات الولايات المتحدة خلال عام ١٩٤٠ بنسبة ٢٧ ٪ عما كانت عليه في عام ١٩٣٩ ، أي بزيادة قدرها نحو ٤ بليون دولار . هذا بالإضافة إلى أن الواردات قد بلغت نحو ٢٦ بليون دولار في عام ١٩٤٠ أي بزيادة تبلغ نحو ١٣ ٪ عن عام ١٩٣٩ . ومن الواضح أن صادرات أمريكا إلى الدول الأوروبية أحرزت زيادة ملحوظة خلال الربع الثاني من عام ١٩٤٠ إلى أن بدأ التوسع النازي ، واضطرت الولايات المتحدة إلى التجاوب مع أوروبا في الانضمام إلى معاهدات القيود التجارية .

ولذلك فقد زادت صادرات أمريكا إلى أوروبا ودول البحر الأبيض المتوسط ، بالإضافة إلى مصر ، ، إلى نحو ٩٢٨ مليون دولار حتى أغسطس ١٩٤٠ ، في حين أن صادراتها حتى أغسطس ١٩٣٩ كانت ٧٥٩ مليون دولار فقط . هذا مع العلم بأن صادرات أمريكا إلى كل من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا قد حققت إنخفاضاً ملحوظاً في تلك الفترة - إذ إنخفضت قيمة الصادرات الأمريكية إلى هذه الدول من ١٢١٦ مليون دولار إلى ٧٠٠٠٠٠ دولار فقط . وكان ذلك هو الانعكاس المباشر للحصار الاقتصادي البريطاني على التجارة مع ألمانيا . ولكن استطاعت أمريكا التغلب على ما منيت به من خسارة في صادراتها إلى ألمانيا والدول التي كانت مسيطرة عليها بأن زادت من صادراتها إلى الدول المحايدة الأوروبية خلال السنة الأولى من بداية الحرب ، في حين أن استيراد أمريكا من الدول المحايدة لم يستطع أن يغطي ما كانت تستورده من كل من ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا .

وعلى الرغم من أن التبادل التجاري بين أمريكا وبريطانيا قد أخذ في الازدياد خلال سنوات الحرب ، إلا أن تجارة أمريكا مع الدول الأوروبية الأخرى قد أخذت اتجاهاً تنازلياً خلال النصف الثاني من عام ١٩٤٠ ، ولم تنتعش هذه التجارة إلا في نهاية الحرب - فقد إنخفضت قيمة صادرات أمريكا إلى الدول الأوروبية إلى ٨٣٦ مليون دولار خلال الشهور الستة الأخيرة من عام ١٩٤٠ ، في حين أن هذه القيمة

كانت قد بلغت ٧٠٤٠ مليون دولار خلال النصف الأول من نفس العام .

إن التوسع الملحوظ للحرب أدى إلى استبعاد جزء كبير من التجارة البحرية عن الدول المحايدة الأوروبية خلال الحصار البحري والقيود الكثيرة التي فرضت على التجارة الأمريكية الخارجية ، وقد أثر هذا على سير العلاقات الاقتصادية الدولية التي كانت سائدة قبل نشوب الحرب .

التطورات التي أدت إلى إقامة مجلس الدفاع الاقتصادي

لجأت الولايات المتحدة خلال فترة الحرب إلى عدة أساليب تهدف إلى تعزيز دفاعها الاقتصادي ، مثال ذلك تشجيع الاستيراد . فقد لجأت الولايات المتحدة بعد انهيار فرنسا خلال عام ١٩٤٠ إلى الاسراع في استيراد المواد الخام لضمان تمويل الصناعات ، إن لم يكن لاستخدامها في النواحي العسكرية - هذا إلى جانب وضع قانون إقراض المنشآت في ميدان الأعمال ، أو شراء رأسمالها كلها أمكن ذلك ، والسماح بالتوسع في بناء المصانع وشراء واستئجار الأراضي . ومن ثم أدى هذا القانون إلى تقديم المساعدات إلى المنشآت للصناعية وغيرها للمساهمة في إقامة المصانع الجديدة التي كانت الدولة في حاجة ماسة إليها . ففي خلال شهر يونيو ١٩٤٠ تم إنشاء شركتين ،

إحداهما للمعادن والآخرى للبساط ، وذلك لزيادة الإنتاج المحلي والخارجي من هذه المواد . كذلك فقد تم إنشاء عدد آخر من المصانع تحت اسم « المصانع الدفاعية » .

هذا وقد لجأت الولايات المتحدة إلى فرض الرقابة المحكمة على الصادرات أيضاً ، ففي خلال الفترة التي قررت فيها بريطانيا تحطيم الأسطول الفرنسي ، خوفاً من أن يقع في أيدي كل من ألمانيا وإيطاليا ، أصدر الرئيس الأمريكي قانوناً يقضي بتقييد الصادرات الأمريكية ، على أن يسمح فقط بتصدير بعض الأنواع من المواد الخام والأسلحة والمواد الكيميائية ، على أن يتم ذلك تحت رقابة مشددة من بعض الهيئات العسكرية والحكومية . وكان الغرض من هذا الإجراء هو الحد من ازدياد تصدير المواد الحيوية التي كانت أمريكا في حاجة لها في ذلك الوقت ، وكذلك منع تسرب هذه الصادرات للدول المعادية . هذا إلى جانب توفير الدفاع القومي للولايات المتحدة في فترة كانت الحرب فيها تبتلع الدول الأوروبية ، الواحدة بعد الأخرى .

وعندما غزت القوات الألمانية كلا من الدانمارك والنرويج في أبريل ١٩٤٠ ، أصدر الرئيس الأمريكي قراراً يقضي بفرض القيود على جميع الصفقات التجارية التي كانت تعقد بين الممتلكات الدانماركية والنرويجية في الولايات المتحدة . غير أن هذا القانون كان له الأثر السريع الذي أدى إلى أن شمل جميع الدول التي كانت تدخل الحرب ، الواحدة تلو الأخرى .

ولم ينتصف عام ١٩٤١ حتى طبق هذا القانون على الممتلكات الألمانية والتشيكية ، وحتى على الممتلكات اليابانية حين نجحت في غزو الهند الصينية في يوليو ١٩٤١ .

وعلى الرغم من تأخر تطبيق هذه الإجراءات ، فقد كانت في الحقيقة عاملاً هاماً في أن تقود الولايات المتحدة الى الاشتراك في الحرب تدريجاً . أما الخطوة الأخيرة التي أدت الى عدم حياد الولايات المتحدة هو استخدامها لقانون الإغارة والتأجير ، وهو القانون الذي استطاع الرئيس الأمريكي بواسطته تقديم المساعدات الى الدول التي كان الدفاع عنها من الأمور الجوهرية بالنسبة للولايات المتحدة في ذلك الوقت . ولهذا فإن هذه الخطوة كانت بمثابة إدخال سلاح اقتصادي جديد على التطور البطيء لنظام الدفاع الاقتصادي الذي كانت تهدف إليه الولايات المتحدة .

وفي منتصف عام ١٩٤١ تم تنفيذ هذه الخطوات على أكمل وجه ، فقد استطاعت هذه السياسة مواجهة الموقف الدولي الذي كان يتدهور يوماً بعد يوم . ولكن كانت هذه الإجراءات تقابل ببعض العقبات ، ومن أهمها انعدام التنسيق بين الوكالات المتعددة التي أشرفت على تنفيذ هذه الخطوات ، وتداخل اختصاصاتها . ولذلك فقد اقتضى الأمر ضرورة إنشاء إدارة موحدة للتخطيط تكون على اتصال بوزارة الحرب البريطانية .

وفي شهر يوليو من عام ١٩٤١ تم بالفعل إنشاء مجلس الدفاع الاقتصادي ، إلا أنه لم يستطع أن يؤدي الغرض منه إلا بعد مرور سنتين على إنشائه ، وذلك عندما أصبح في شكل إدارة للاقتصاد الخارجي .

ولكن حدث في عام ١٩٤١ بعد هجوم اليابان على بيرل هاربور أن تحول هذا المجلس الى مجلس الحرب الاقتصادية ، وكان الهدف منه هو تنسيق أعمال الوكالات المختلفة التي تعمل في أيادين الاقتصاد الخارجي . ولكن لم يكن لهذا المجلس السلطة في السيطرة على هذه الوكالات ، فقد كان عبارة عن جهاز استشاري للتخطيط . وحتى بعد أن تم إدماج هذا المجلس في إدارة الاقتصاد الخارجي ، فإن سلطاته لم تشمل نشاط الاستيراد أو قانون الإعارة والتأجير ، على الرغم من أنه كان مسئولاً عن تقديم النصح والمشورة الى السلطات العليا بشأن الصفقات التجارية المتعددة وعقد الاتفاقيات التجارية الهامة . وقد تم التوسع في سلطات هذا المجلس ، عندما أقيم مكتب للورادات يتولى إصدار التوجيهات التي تهدف إلى زيادة حجم الاستيراد .

وعند انضمام مجلس الحرب الاقتصادية إلى مكتب الطوارئ في عام ١٩٤٣ ، منح هذا المجلس بعض الصلاحيات ، مثل ضم بعض المنظمات والهيئات التجارية والبنوك ، كبنك التصدير والاستيراد الذي ساعد المجلس في تقديم المساعدات والقروض إلى الدول الأجنبية كخطوة مباشرة في التخطيط الاقتصادي للحرب .

وأخيراً تم تكوين هيئة موحدة تجمع المنظمات والشركات التجارية المختلفة ، وقد كانت هذه الهيئة عاملاً هاماً في توجيه الحرب الاقتصادية في جميع مراحلها .

ونخلص من كل ذلك إلى القول بأننا بدأنا بمناقشة المرحلة الأولى من الحرب الاقتصادية خلال فترة الحرب العالمية الثانية ، وكيف أن بداية هذه الحرب كانت متأثرة بالحصار الذي فرضته بريطانيا على ألمانيا ، وكيف أن الاتفاقيات التجارية كانت تهدف إلى الحد من وصول سلع الدول المحايدة إلى الدول الأعداء . غير أن هذه الإجراءات قد قويات بعقبتين : الأولى بسبب الضعف النسبي للحلفاء والدول المحايدة ، والثانية بسبب عزوف الولايات المتحدة تحت تأثير الرأي العام عن الاشتراك في الحرب . هذا بالإضافة إلى عدم التعاون بين الاتحاد السوفيتي ودول الحلفاء . كما رأينا كيف لجأت الولايات المتحدة إلى بعض الإجراءات ، خلال فترة حيادها ، بغية تدعيم دفاعها الاقتصادي ، بعد إنهيار كل من فرنسا وأندامارك والنرويج ، وكيف تحول مجلس الدفاع الاقتصادي إلى مجلس الحرب الاقتصادية .

الفصل السادس عشر

أساليب الحرب الاقتصادية

في المرحلة الثانية

لجأت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة حيادها إلى فرض الرقابة على الصادرات كخطوة تقديمية هامة للدفاع الاقتصادي . ومنذ أن بدأت هذه المرحلة في يوليو ١٩٤٠ حتى وقت تحويل مكتب إدارة الصادرات إلى مجلس الدفاع الاقتصادي في عام ١٩٤١ ، كان الهدف الأساسي من فرض هذه الرقابة على الصادرات هو محاولة التخفيف من تدفق المواد الضرورية من صادرات الولايات المتحدة المختلفة إلى الدول الأجنبية ، وخاصة الدول المعادية منها .

وبعد دخول اليابان الحرب تغير الوضع ، فأصبحت الكميات المصدرة من الولايات المتحدة إلى الدول الحلفاء قليلة نسبياً ، ولكن لم يكن هذا نتيجة لقلة الإنتاج ، ولكن كان نتيجة مباشرة للعجز الملحوظ في عمليات الشحن ، ذلك العجز الذي بدأ في التحسن قبل انتهاء الحرب بوقت قصير فقط .

وقد نص قانون مراقبة الصادرات على استخدام التصاريح التي تباع

لمن يحملها تداول البضائع التي فرضت عليها المراقبة . وطالما أنه كان من الممكن مراقبة صادرات الولايات المتحدة إلى الدول المعادية ، فلم يكن هناك أى داع لمراقبة أو فرض القيود على الصادرات المحلية إلى الدول الصديقة .

غير أنه بعد أن دخلت اليابان الحرب ، وضعت قائمة تتضمن البلاد التي لا يجوز التصدير إليها ، وذلك كان سبباً في حظر عمليات التصدير إلى اليابان نفسها في عام ١٩٤١ .

وبعد مرور عام من دخول الولايات المتحدة الحرب تم تعديل هذه الرقابة بإدخال بعض البنود ، مثل أولوية السفن في الشحن وتسعير البضائع المصدرة ، ووضع حد أقصى لعمليات التصدير بشكل لا يتعارض مع القواعد التجارية المتبعة .

وقد أخذت هذه الرقابة في الازدياد في ذلك الوقت ، حتى أعلن في عام ١٩٤٢ أن إدارة الشحن الحربية ستعطى الأولوية في الشحن إلى الجمهوريات الأمريكية المختلفة ، إلا أن تصاريح الشحن ظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٤٣ ، مع مراعاة أن تكون البضائع من المرتبة الأولى في الأهمية بالنسبة إلى دول أمريكا الجنوبية .

وللحد من صعوبة عملية توزيع المواد ، وضعت الولايات المتحدة خطة تم بواسطتها السماح للدول الأجنبية أن تختار ما تحتاجه من

الواردات بنفسها ، ثم وضعت خطة أخرى من مقتضاها أن تتولى إحدى الوكالات المشتركة إختيار المواد المطلوبة لكل دولة ، بعد أن تبدى كل دولة مقترحاتها بشأن عمليات الاستيراد من هذه المواد ، وذلك بعد أن تحصل على ترخيص بالاستيراد من هذه الوكالات أو الهيئات .

وكان ذلك يقتضى من المصدر التأكد من أن المستورد قد حصل بالفعل على تصريح الاستيراد ، هذا وقد أطلق على هذه العملية اسم « الخطة اللامركزية » .

وبذلك استطاع نظام مراقبة الصادرات تنظيم تدفق الموارد الأمريكية إلى الدول الأجنبية بواسطة إستخدام الرقابة على عمليات الشحن والتوزيع المحلى للوارد وخطط مراقبة الأسعار . غير أن الأوضاع المتقلبة فى أثناء الحرب كانت سببا فى تحديد أهمية الرقابة فى الدول المختلفة لىكى تنمشى مع الاحتياجات المحلية والخارجية ، والعمل على تفادى النقص فى المواد اللازمة .

وكما فرضت الرقابة على الصادرات ، فرضت الولايات المتحدة الرقابة على الاستيراد ، وذلك لتنظيم هذه العملية والاهتمام باستيراد المواد اللازمة للبلاد فى وقت الحرب ، وهذا إلى جانب منع استيراد المواد الكمالية التى تستورد بصعوبة . وقد كانت تتم عمليات الاستيراد

على ضوء احتياجات البلاد الفعلية بجانب إحتياجاتها العسكرية .
وقد وضعت عدة قوائم تشتمل على بيانات الواردات التى تحتاج إليها البلاد، إلى جانب تنظيم عمليات الشحن البحرية. كذلك فقد وضعت الدولة قوائم بحجم المواد المستوردة للأفراد ، حتى يمكن تفادى مشكلة عدم وجود أماكن للشحن على البواخر التجارية ، ولكى تضمن أن المواد المستوردة هى بنفس الحجم المنصوص عليه ، وأنها تستخدم فى الأغراض المستوردة من أجلها . وبالإضافة إلى ذلك وضعت تسعيرة للواردات تمشى مع الإطار العام لمراقبة الأسعار المحلية .

ولضمان توفير إنتاج المعادن فى الولايات المتحدة تعاونت إحدى شركات التعدين مع كل من الجيش والقوات البحرية للمحافظة على إنتاج تلك المواد خلال فترة الحرب ، وذلك خوفاً من انقطاع وصول هذه المواد إلى البلاد . كذلك فقد حاولت هذه الهيئات زيادة حجم إنتاج المعادن لاستخدامه فى الحرب ، مع توفير المواد الخام التى لم تستخدمها المصانع الخاصة .

هذا وقد حاولت الولايات المتحدة ضمن خطتها لإضعاف العدو اقتصادياً أن تشتري المواد المتوفرة لدى الدول الأخرى، والتى تخشى أن تصدر إلى العدو . وقد كانت أهمية استيراد المطاط من المشكلات الرئيسية فى ذلك الوقت ، فقد كانت الولايات المتحدة — وما زالت

— تعتمد اعتماداً كلياً على استيراد هذه المادة الخام من الدول الأخرى ، وهي التي يمكن أن تمتنع عن إعطائها لها في وقت الحرب . وللتغلب على هذه المشكلة حاولت الولايات المتحدة تخزين خام المطاط في الشهور القليلة التي سبقت نشوب الحرب ، وذلك لأن القوات البرية والبحرية الأمريكية كانت تعتمد اعتماداً كبيراً على استخدام المطاط في عملياتها . ولكن لم تبدأ الولايات المتحدة في تخزين هذه المادة إلا في عام ١٩٣٩ حين أصدر الكونجرس الأمريكي مرسوماً يقضى بالسماح بالحصول على المطاط في سبيل تبادل الفائض من المنتجات الزراعية للدولة .

وبذلك أمكن للولايات المتحدة التعاقد مع بريطانيا على أن تعطيها الأولى الفائض لديها من القطن في سبيل الحصول على ٩٠٥٠٥ طن من خام المطاط . وقد استطاعت الولايات المتحدة بعد هذا أن تخزن خام المطاط إلى أن وصل حجم المخزون منه إلى ٨٠٠٠٠٠ طن في عام ١٩٤١ .

أما الشرق الأقصى فقد أخذ في تصدير كميات كبيرة من خام هذه المادة إلى الولايات المتحدة بعد دخول اليابان الحرب . ففي عام ١٩٤٣ تم شحن حوالي ١١٤٠٠٠ طن من خام المطاط من الشرق الأقصى إلى الولايات المتحدة ، مما جعل شركة المطاط الأمريكية تعالج على مشكلة الشحن والتفريغ بشكل يدعو إلى الدهشة . وقد بلغ حجم المخزون من خام هذه المادة نحو ٦٠٠٠٠٠ طن .

يبدو أن سقوط سنغافورة اضطر الولايات المتحدة الى أن تحول
تنظرها في اتجاه آخر للحصول على هذه المادة المطلوبة، فقد لجأت إلى
مزارع ليبيريا ومزارع وسط وجنوب أمريكا والمكسيك : غير أنه
يجب أن نلاحظ أن الولايات المتحدة كانت تحصل على حصة ثابتة
من خام هذه المادة من الدول الأفريقية التي كانت تحت
السيطرة البريطانية .

لقد تم إبرام أول اتفاق تجارى للحصول على المطاط في عام ١٩٤٢
بين شركة حفظ المطاط الأمريكية وحكومة البرازيل . وقد نص
هذا الاتفاق على أن تصدر البرازيل الفائض لديها من خام المطاط إلى
الشركة حتى نهاية عام ١٩٤٦ . وبجانب هذا الاتفاق عقدت الشركة
عدة إتفاقيات أخرى مع كل من بيرو، وفنزويلا، وكولومبيا وكوادور.
وقد أقيمت مكاتب محلية في الدول المنتجة للمطاط تتولى عملية
تسهيل الشحن وتنفيذ هذه الاتفاقات . غير أنه نتيجة لتصدير هذه
الكميات الكبيرة من المطاط ، انخفض استهلاك الدول المنتجة له .
وهذا يوضح لنا أن الحصول على الواردات الحرة من الممكن أن
يتم على حساب الاحتياجات المحلية .

وفي خلال عام ١٩٤١ ، توسعت صناعة المطاط بشكل ملحوظ،
وزاد إنتاجها من ٢٢٤٠٠ طن في ذاك العام إلى ٧٧٣٦٠٠ طن
في عام ١٩٤٤ ، ويتكالف قيرها نحو ٧١٣ر٨٥٠ر٠٠٠ دولار ،
حسب إحصائية شركة حفظ المطاط الأمريكية .

لقد استطاعت الولايات المتحدة الحصول على الكثير من السلع الخارجية ، في الفترة ما بين عام ١٩٤٠ وعام ١٩٤٥ ، بما يوازي ٤٨٨. بليون دولار ، وكان ذلك نتيجة لاستعداد الدول المنتجة لهذه السلع لتصديرها الى الخارج ، ونتيجة لنظام الشحن والسياسة التي كانت متبعة في تلك الفترة .

ولم تكن الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا هي الدول المسيطرة على موارد العالم فحسب ، ولكنها أيضاً كانت تمثل الدول الرئيسية في شراء الكثير من منتجات الأسواق الأخرى .

ولكي تتحاشى هذه الدول وجود عنصر المنافسة ، أنشئ المجلس المشترك للمواد الخام بقصد دراسة احتياجات الدول الحلفاء من المواد الخام ، ومحاولة توحيد مصادر هذه المواد ، إلى جانب إنشاء عدد من المجالس الأخرى ، مثل المجلس المشترك للتغذية والمجلس المشترك للإنتاج والموارد .

وإلى جانب هذا الإجراء المشترك في عمليات الشراء ، كانت توجد بعض التخصصات ، مثل تخصيص بريطانيا في شراء اللحوم من الأرجنتين ، وتخصص الولايات المتحدة في شراء الزيوت الحيوانية . وكان الهدف من إنشاء هذه المجالس المشتركة هو أن الولايات المتحدة وبريطانيا كانتا المركزين الرئيسيين في الإنتاج الحربي ، وعلى ذلك كان من الضروري ضمان وصول المواد الخام إليهما ، رغم صعوبة

عمليات الشحن . هذا بالإضافة إلى أن هذه المجالس المشتركة كانت محاولة لتوحيد القوى المنتجة الإقليمية للدول المشتركة في الحرب .

وفي عام ١٩٤٠ أنشأت بريطانيا شركة تجارية لمراقبة أى تدخل من جانب ألمانيا في دول البلقان ، إلا أنه نتيجة لبعض العوامل الخارجية لم تستطع هذه الشركة تحقيق الكثير ، في حين أنها استطاعت شراء بعض البضائع القليلة وتخزينها في الشرق الأوسط ، وذلك لعدم إمكان تخزينها إلى إنجلترا في ذلك الوقت . غير أنه عقب كارثة عام ١٩٤٠ يتم وضع هذه الشركة تحت رقابة وزارة الحرب الاقتصادية البريطانية مباشرة ، مما أدى إلى اطراد توسعها . وفي عام ١٩٤٢ تم إنشاء شركة الولايات المتحدة التجارية ، إلى جانب الشركة التجارية البريطانية ، ومن ثم اشتركتا في شراء بعض المواد الضرورية ، من كل من أسبانيا والبرتغال وتركيا ، لكي يحول ذلك دون وصول هذه المواد إلى ألمانيا .

وقد سبق أن ذكرنا أن بريطانيا قد أبرمت عدد من إتفاقيات التجارة ، بغرض منع التبادل التجاري مع ألمانيا ، ولكن كانت هناك بعض الإتفاقيات التجارية المعقودة بين كل من ألمانيا من جهة والسويد وسويسرا من جهة أخرى . وكانت هذه الإتفاقيات تنص على تبادل السلع بين مجموعة هذه الدول . ولمنع هذه العمليات التجارية ، لجأت دول الحلفاء تارة إلى أساليب العنف وتارة أخرى إلى الإقناع ، لحث الدول المحايدة على عقد إتفاقيات تجارية معها .

وقد حاولت ألمانيا من جانبها منع السويد من تصدير سلعها إلى دول الحلفاء ، بعد أن أوجدت لها أسواقاً متعددة لتسويق صادراتها . فلقد زاد حجم التجارة بين ألمانيا والنمسا إلى أكثر من الضعف في عام ١٩٤١ عنه في عام ١٩٣٨ ، وعلى الأخص بالنسبة لتصدير المواد اللازمة للنواحي العسكرية .

كذلك كان الوضع في حجم التجارة بين ألمانيا وسويسرا ، فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين البلدين بشكل ملحوظ في عام ١٩٤٢ ، وخاصة بالنسبة للسلع الهامة مثل الصلب والأدوية والكيماويات وغيرها .

غير أن دول الحلفاء استطاعت في عام ١٩٤٣ عقد اتفاقيتين ، إحداهما مع السويد والأخرى مع سويسرا ، الهدف منها هو منع تصدير منتجاتهما إلى ألمانيا ، وفي نفس الوقت الذي بدأت فيه الدول المحايدة وقف صادراتها إلى ألمانيا . وبذلك نجحت دول الحلفاء في معركة الاتفاقيات التجارية التي لعبت فيها الولايات المتحدة دوراً كبيراً .

وإلى جانب هذه الاتفاقيات التجارية فرضت الرقابة المالية على العلاقات التجارية والممتلكات الأجنبية الموجودة بالولايات المتحدة ، والتي كانت تعود بالفائدة الكبيرة للعدو . وقد كان نظام الإحصاء المعمول به في الولايات المتحدة في ذلك الوقت عاملاً هاماً في تسهيل تطبيق نظام الرقابة المالية على هذه الممتلكات .

ومن أهم العوامل التي ساعدت على هزيمة القوى المعادية خلال فترة الحرب العالمية الثانية هو نظام المعونة الخارجية الذي كانت تتبعه الولايات المتحدة ، والذي بلغ في قيمته نحو ١٣ بليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٤٥ .

لقد أخذت الولايات المتحدة في تقديم هذه المعونات إلى كل من إنجلترا وروسيا ، حتى أنه في عام ١٩٤٥ بلغ حجم هذه المعونات حوالي ٣٥ بليون دولار من مجموع المعونة الأمريكية الذي كان قد بلغ نحو ٣٨٨ بليون دولار .

وعلى ذلك يمكن القول بأن الولايات المتحدة كانت عاملا هاما في مساعدة بريطانيا اقتصاديا خلال فترة الحرب ، ففي الأشهر الأولى من بداية الحرب أنفقت بريطانيا حوالي ٢٣ بليون دولار من مجموع رصيدها من الذهب الذي كان يباع حوالي ٥٤ بليون دولار .

لقد واجهت الولايات المتحدة الحرب الاقتصادية بالتجائها إلى فرض الرقابة على الصادرات لمنع وصولها إلى أيدي الأعداء، وكذلك فقد استخدمت برامج المعونة الخارجية إلى الدول الأجنبية لمساعدتها على الصمود في الحرب . هذا وقد حاولت الولايات المتحدة تحويل تجارة الدول المحايدة، لكيلا تصل إلى ألمانيا، وذلك تمشيا مع سياسة الحصار التجاري الذي كانت بريطانيا أول من فرضته على ألمانيا خلال فترة نشوب الحرب . ثم بعد ذلك لجأت الولايات المتحدة إلى

الاتفاقات التجارية المتعددة إلى أن استخدمت أخيراً نظام فرض الرقابة المالية على الأموال والممتلكات الأجنبية بها .

ويتضح من ذلك أن الهدف الرئيسى من هذه السياسة هو القضاء على القوى الاقتصادية للعدو ، وفى نفس الوقت تدعيم القوى الاقتصادية للولايات المتحدة . ولكن كان نادراً ما يحدث أن يكون هذا التدعيم على حساب الدول المحايدة أو دول الحلفاء — فإن بعض هذه الدول لم يدخل الحرب إلا فى الفترة الأخيرة منها . وقد كان لعدم توفر وسائل الشحن الأثر الكبير على نظام مراقبة الصادرات والواردات الذى اتبعته الولايات المتحدة .

وقد ساعد على نجاح مثل هذه السياسة الاقتصادية للولايات المتحدة أنها كانت مقصورة على تنفيذ برنامج إنتاجى ضخم ، إلى جانب توفير الصادرات للدول الأجنبية والمحافظة على المستوى المعيشى فى البلاد الأمريكية خلال فترة الحرب . هذا إلى جانب ما قدمته الولايات المتحدة من القوى الإنتاجية ، مما أدى إلى صمود الدول المحايدة بجانب الولايات المتحدة نفسها — فالولايات المتحدة كانت الملجأ الوحيد الذى اجتمعت فيه عناصر الأمن فى وقت كانت الحرب فيه مندلعة فى العالم أجمع .

ومن المعروف أن التوسع فى الحرب الاقتصادية يودى بالضرورة إلى إنهيار أى دولة من الدول المعادية ، حتى ولو كانت تعتمد اعتماداً تاماً على الاكتفاء الذاتى فى إنتاجها المدنى والعسكرى . وعلى الرغم

من هذا فإن الحرب الاقتصادية لم تؤدي إلى إنهيار ألمانيا أو اليابان ،
ولكنها كانت عاملا مساهما في إضعاف كل منهما .

لقد استمرت ألمانيا في إنتاج المواد الحربية حتى النصف الثاني
من عام ١٩٤٤ ، على الرغم مما كانت تعانيه من نقص بعض المواد الخام
الضرورية . وعلى ذلك فإن الحرب الاقتصادية لم تكن هي العامل
الوحيد في كسب الحرب العالمية الثانية ، فهناك بلا شك الكثير من
العوامل الأخرى إلى جانب هذا العامل الهام . فضلا عن ذلك فإن استعداد
ألمانيا للحرب الاقتصادية قد عرقل خطة دول الحلفاء في هذه الحرب ،
وفي الوقت نفسه دعم الاقتصاد الألماني . كذلك كان الوضع بالنسبة
 لليابان ، فإن سقوطها قد تم بسرعة لدرجة أنه لم يكن هناك وقت
كاف لتقدير مدى تأثير الحرب الاقتصادية عليها من دول الحلفاء .

ونخلص مما تقدم أن دول الحلفاء قد استخدمت طرقا متعددة
للحرب الاقتصادية ضد ألمانيا - منها فرض الرقابة على الصادرات
والواردات مما كان له تأثير كبير على حفظ توازن القوى الاقتصادية
للولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة نشوب الحرب ، وفرض الرقابة
المالية على الممتلكات الأجنبية ، مما حال دون تأثير العدو على اقتصاديات
أمريكا ودول الحلفاء . يضاف إلى ذلك اعتماد الولايات المتحدة في حربها
الاقتصادية على تدعيم القوى الإنتاجية للدول المحاربة ، وذلك عن
طريق تصدير كميات كبيرة من المنتجات الأمريكية إليها ، لكي تستطيع

الصمود في الحرب والاستمرار فيه . إنما تجدر الإشارة هنا إلى أنه لم يكن في استطاعة أى دولة أخرى ، سوى الولايات المتحدة ، أن تلجأ إلى مثل هذه الإجراءات ، وما ذلك إلا لضخامة امكانياتها الاقتصادية . ورب معترض يقول بأن الحرب الاقتصادية لم تؤدي الى هزيمة ألمانيا بالقدر الذى ساهمت به فى إضعافها — ولكن من الممكن القول بأن السبب فى هذا هو تمتع ألمانيا فى ذلك الوقت بالاستعداد الكافى لهذه الحرب الاقتصادية .

من المعروف أن المدارس العسكرية تقوم بتدريب طلبتها على عمليات الحرب الوهمية التى يفترض فيها وجود عدو وهمى ، كذلك فإن الحرب الاقتصادية من الممكن أن تنشأ ضد وجود عدو وهمى . وبالرغم من أن مبادئ وأسس الحرب الاقتصادية تظل كما هى ، إلا أن العمليات الاقتصادية تختلف حسب الحاجة وحسب الأحوال الخاصة بكل دولة . مثال ذلك أن أساليب الحرب الاقتصادية التى يمكن أن تستخدمها جمهوريتنا العربية ضد إسرائيل تختلف بطبيعة الحال عن الطريقة التى لجأت اليها الدول المعادية لبريطانيا فى تضيق الخناق على الجزر البريطانية . كذلك فقد كانت هناك بعض الظروف التى تسببت فى فرض الحصار على ألمانيا خلال عامى ١٩٣٩ و ١٩٤٠ ، ولكن هذه الظروف تغيرت ، أو لم يصبح لها وجود بعد عام ١٩٤١ .

الفصل السابع عشر

الحرب الباردة بين المعسكرين

إذا نظرنا إلى العالم في مجموعه، فإننا نجده منقسما إلى أجزاء كبيرة، فكل دولة من دول العالم منفصلة عن الدول الأخرى، كنتيجة مترتبة على قيام مجموعة من الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية وبعض الاعتبارات التاريخية. ويجب أن ننظر إلى هذه الوحدات على أنها تتكون مما يلي:

- ١ - دول شمال وجنوب أمريكا وفي مقدمتها الولايات المتحدة.
- ٢ - القوى الصناعية لأوروبا الغربية بالإضافة إلى بعض الدول الأقل تقدما مثل اليونان ويوغوسلافيا.
- ٣ - الدول المتخلفة كدول أفريقيا والشرق الأدنى وجنوب شرق آسيا، بالإضافة إلى اليابان الصناعية ودول الباسفيك لارتباطهما الجغرافي.
- ٤ - الاتحاد السوفيتي والصين الشيوعية ودول أوروبا الشرقية التي تدخل في دائرة النفوذ الروسي.

ولكن يتضح أن هذا التقسيم عبارة عن تقسيم مصطنع، لأن القوى الموجودة في العالم تبعد احتمال وجود هذا التقسيم، فضلا عن أن الدول

المتجاورة في هذا التقسيم — وخاصة الدول المتخلفة — ان تستطيع أن تتكاتف لمواجهة الحرب بسياسة موحدة ، وذلك لاحتفال انفصال هذه الدول عن بعضها البعض ، إذ أن بعض هذه الدول مازال تحت سيطرة دول غرب أوروبا ، مما يؤدي إلى ارتباط سياسة هذه الدول بسياسة الدول الأوروبية . فضلا عن ذلك فإن بعض هذه الدول التي زالت استقلالها أخيراً تحاول دائماً الاتحاد مع الدول المماثلة لها لتشكيل خطة سياسية موحدة في المستقبل . ومع ذلك فإن بعض الدول مثل الفلبين قد تحاول الانضمام إلى الولايات المتحدة ، ونيوزيلاندة وأستراليا إلى بريطانيا ، في حين أن الهند وأندونيسيا والدول العربية ، وفي مقدمتها الجمهورية العربية المتحدة ، تتخذ موقفاً محايداً .

ومع ذلك فإن دول الغرب لم تحاول الاتحاد في يوم من الأيام ، ففي خلال الحرب العالمية الثانية اتخذت بعض دول أمريكا اللاتينية سياسة خاصة تختلف عما كانت تتبعه الولايات المتحدة ، وخاصة في تلك الفترة التي لم تتضح فيها بعد نتيجة الحرب .

وعلى ذلك يمكن الجزم بأن الانفصال الذي يحدث في التكتلات الدولية يظهر جلياً خلال الفترة التي تسود فيها الحرب الباردة . ومن هنا يتضح أنه طالما لا يوجد أي نداء للحرب ، فإن هذه الدول تظل منفصلة عن بعضها ، كما هو الوضع في الوقت الراهن .

ويتميز أي تكتل بماله من موارد بشرية ومادية بالنسبة للجانب المعادي ، فمن المفروض أن موارد كل مجموعة من الدول يجب أن

تكون تحت تصرف الكتلة التي تتبعها هذه الدول ، في حين أنه من المفروض أيضاً أن العدو لا يستطيع الحصول على ما يحتاج إليه من الموارد . هذا مع ملاحظة أن الهدف من الحرب الاقتصادية هو التنافس في الحصول على أكبر فائدة من موارد الدول المحايدة .

إن إنضمام مجموعة من الدول في أحد الجوانب إلى الجانب الآخر لا يؤدي فقط إلى الخسارة لأحد الجانبين والمكسب للجانب الآخر . بالنسبة لتوفر الموارد ، ولكن هذه العملية تؤدي إلى أن المكسب الذي يحصل عليه أحد الجانبين لا يمكن مقارنته بالخسارة التي ستصيب الجانب الآخر .

وفي حالة إنضمام هذه الدول ، فإن مستوى المعيشة سوف يهتز بالنسبة لمجموعة الدول جميعها — مع ملاحظة أن حجم السكان عامل حيوي جداً في هذه العملية ، إذ أن الدولة التي تحتل مساحة كبيرة . التعداد تحاول دائماً تدعيم هذه المنطقة اقتصادياً وعسكرياً .

كذلك ينبغي ملاحظة أن مستوى المعيشة يختلف من دولة إلى أخرى اختلافاً كبيراً ، فبينما تحاول الولايات المتحدة جاهدة المحافظة على مستوى الاستهلاك المحلي ، نجد أن الدول غير المتقدمة ودول الكتلة السوفيتية قد اعتادت على انخفاض مستوى الاستهلاك المدني فيها ، حتى أنها في حالة الضرورة تلجأ بسهولة إلى توجيه نسبة كبيرة من مواردها لأغراض الدفاع .

وإذا كانت المزايا المادية التي كانت تتمتع بها دول نصف الكرة الغربي تعادل المساوية الناجمة عن الحجم النسبي للسكان، فهذه الدول قد تعودت على مستوى مرتفع للاستهلاك، في حين أن أساليب الضغط في الاتحاد السوفيتي قد أدت إلى انخفاض مستوى الاستهلاك. وبذلك نجد أن الدول التي تتمتع بمستوى استهلاك مرتفع، ومنها الولايات المتحدة وكندا، تعتبر مشكلة لبعضها البعض. ولذلك فإننا نجد أن نصف الكرة الغربي غير المعرض للهجوم العسكري السوفيتي قد حاول تحويل تجارتها بعيداً عن الاتحاد السوفيتي.

ويعتقد البعض بأن دول أوروبا الغربية يمكن أن تكون كتلة حيادية مسلحة في وسط الصراع الناشب بين نصف الكرة الغربي والكتلة السوفيتية. غير أن تدعيم القوى الاقتصادية لأوروبا الغربية سيقترن بالضعف الشديد في النواحي العسكرية، ومع ذلك فيمكن تحقيق التكامل الاقتصادي والعسكري معاً لهذه الدول، عن طريق الحصول على المعونات الأجنبية، وهي التي لا تتوفر إلا في دول نصف الكرة الغربي. ويعتقد هؤلاء أنه يجب لذلك على دول غرب أوروبا أن تعمل على التبادل التجاري مع الدول الأقل تقدماً والإبقاء عليه في حالة نشوب الحرب، إلا أن محاولة الدول الغربية المحايدة الحصول على المعونات الخارجية من نصف الكرة الغربي، واعتمادها عليه في عمليات التصدير والاستيراد، سيجعل من المتعذر عليها أن تبقى على سير تبادلها التجاري مع الدول الأقل تقدماً.

إن أهمية الدول الأقل تقدماً — خارج نطاق نصف الكرة الغربي — تتركز في ضخامة تعدادها وتصديرها لبعض المواد الخام الرئيسية ، فقد استوردت الولايات المتحدة من هذه الدول الأقل تقدماً حوالي ٤٥ ٪ من قيمة ما كانت تحتاج إليه من المواد الرئيسية الاستراتيجية ، والتي بلغت نحو ١٢٧٦ مليون دولار . هذا فضلاً عن أنه لا يمكن للاتحاد السوفيتي الاعتداء على هذه الدول ، إذا صرفنا النظر عن دول الشرق الأقصى .

وبذلك فإن هذه الدول الأقل تقدماً تستطيع أن تحافظ على حيادها خلال الصراع الناشب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي . ومن ثم ففي حالة نشوب أي نزاع مسلح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي يمكن لدول غرب أوروبا والدول الأقل تقدماً أن تظل محافظة على كيانها الحيادي لأطول مدة ممكنة .

وحين تبدأ الولايات المتحدة في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتي فإن العالم ينقسم لا محالة إلى معسكرين ، وفي هذه الحالة فإن قوة كل منهما ستعتمد اعتماداً كبيراً على التقسيم الذي سيحدث في الاقتصاد العالمي . لقد تحولت الولايات المتحدة من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة لبعض المواد مثل الحديد والصلب ، وذلك منذ الفترة التي سبقت الحرب العالمية الثانية حتى عام ١٩٥٠ . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تستطيع أن تتقدم العالم في إنتاج بعض المواد الرئيسية ، إلا أن استهلاكها لهذه المواد على أوسع نطاق .

وقد ثبت خطأ الاعتقاد القائل بأن تقسيم العالم إلى معسكرين، سيحرم الاتحاد السوفيتي من الحصول على الكثير من المواد ، وسيبعد في نفس الوقت شبح الحرب الاقتصادية عن الولايات المتحدة ، ذلك لأن التقسيم سيثير مشكلات داخلية متعددة إلى جانب الكثير من المشكلات الحربية .

ومن بين المشكلات الداخلية مشكلة صرف المواد بكميات قليلة ، وتنسيق سياسة التخزين المحلية ، وتحديد مساهمة الأفراد في الدفاع المشترك ، وقد يؤدي هذا إلى إرتفاع أسعار الواردات ، مما يكون سبباً في إثارة كثير من المشكلات المالية . هذا فضلاً عن أن هذا التقسيم لن يساعد الولايات المتحدة في أن تظل الدولة المسيطرة على اقتصاديات العالم .

وإذا فرضنا أن العالم قد قسم إلى قسمين ، أحدهما رمز إليه بالرمز ا والآخر بالرمز ب ، وأنه قد حرمت التجارة بينهما ، وإفترضنا أن القسم ب يمتاز بقدرته الإنتاجية نتيجة لتوفر المواد الخام به ، فإن ذلك سيؤدي إلى تفوق قسم ب على قسم ا من هذه الناحية .

وهذا هو الحال ، إذا حاولت الولايات المتحدة أن تغلق جميع أسواقها في وجه الكتلة السوفيتية ، ولكن هل سيدوم تفوق ب ؟ وهل يمكن للقسم ا أن يحقق الا كفاءه الذاتي ؟

إذا كانت هذه الدولة لا تنتج أى مواد غذائية ، وأن سكانها يعتمدون على استيراد هذه المواد ، فإن الحصار الاقتصادى سيؤدى حتما إلى تنشئ المجاعات ، مما سيفضى بهذه الدولة إلى التسليم . أما إذا كانت الدولة تمتاز بما لديها من الموارد الطبيعية ، حتى ولو أن هذه الموارد لم تكن قد نمت بعد ، فإن انقطاع الاستيراد قد يودى إلى التأثير على اقتصادياتها ، ولكن لن يودى إلى إنهار الكيان الاقتصادى بأى حال من الأحوال .

ولكن إذا استطاعت الحكومة أن تسيطر على استهلاك الموارد المحلية ، وتوجه الفائض من هذه الموارد للاستثمار فى المستقبل وإنتاج المواد الحربية ، فلا يمكن عندئذ الجزم بأن ستكون دائماً متخلفة فى إنتاج المواد الحربية محلياً .

كذلك لا يمكن القول بأن الحصار الاقتصادى سيؤدى إلى إنهار أى دولة ، ذلك لأن الدولة التى تمتاز بكثرة مواردها ، ستحاول إستغلال هذه الموارد على أوسع نطاق . ومع ذلك يمكن استخدام هذا الحصار مع الدولة التى لا تكون على استعداد للحرب الاقتصادية ، والدولة التى لا تتمتع بأى موارد يمكن إستغلالها فى هذه الحالة . وعلى ذلك فإن هذه الوسيلة قد لا تودى دائماً إلى النتيجة المرجوة فى الحرب الباردة .

ويعتقد البعض أن الحرب الاقتصادية تهدف دائماً إلى منع وصول واردات الدول المحايدة إلى العدو ، ولكن يجب دائماً أن نكون على بينة من أن العدو نفسه قد يلجأ إلى مثل هذه الوسيلة أيضاً . وإذا كان محور التفكير في الحرب الاقتصادية هو القضاء على القوى الاقتصادية والمالية للعدو ، وقطع أى اتصال بين مجموعة دول الأعداء ، ومنع أى تدعيم للقوة الاقتصادية للعدو ، فإنه يجب قبل الشروع في تنفيذ هذه الأساليب التأكد من القوى الاقتصادية للعدو وللدول المنضمة له — هذا إلى جانب أن استخدام وسائل الدعاية والحرب السيكرولوجية قد تؤدي إلى إضعاف القوى الاقتصادية للعدو .

كما يجب ملاحظة أن محاولة الحكومة إيجاد الكميات الغذائية الكافية للجيش قد يكون على حساب الاستهلاك المحلي للشعب ، وهذا مما يؤدي إلى إثارة بعض المشكلات التي قد تهدد البرنامج المالي للحرب .

إن الحرب الاقتصادية هي عبارة عن الحرب الباردة ، فلا يجب النظر إلى القوى الاقتصادية للعدو على أنها قوى ثابتة لن تتغير ، بل على العكس يجب تحليل أساس هذه القوى ، لكي يمكن الوصول إلى الطريقة السليمة التي يمكن بها تحطيمها .

REFERENCES

- 1 — L. Robbins. "The Economic Causes of War".
- 2 — L. Robbins, "The Economic Problem in Peace & War"
- 3 — L. Robbins. "The Economist in the Twentieth century".
- 4 — Paul Einzig "The Economics of Rearmaments"
- 5 — Paul Einzig, "Economic Warfare 1939-1940.
- 6 — R. L. Allen, "Soviet Economic Warfare"
- 7 — G. A. Lincoln "Economics of National Security".
- 8 — J. R. Schlesinger, "The Political Economic of National Security".
- 9 — Hitch & M. Kean, "The Economics of Defense in the Nuclear Age".

الفهرس

مقدمة

مقدمة

الجزء الأول

الاقتصاد القومى فى الحرب والسلم

٣	الفصل الأول	الاعتبارات الاقتصادية لفكرة السيادة القومية
١٦	الفصل الثانى	الأسباب الاقتصادية للحروب
٢٣	الفصل الثالث	الأمن القومى كمسألة اقتصادية
	الفصل الرابع	احتمالات نشوب الحرب ومشكلات فترة النأب
٣٨		
٤٧	الفصل الخامس	الاقتصاد القومى فى تحوله من السلم إلى الحرب
٧٤	الفصل السادس	الرقابة على الإنتاج والتوزيع
	الفصل السابع	الأسلحة الاقتصادية فى الحرب الهجومية والدفاعية
٩٨		
١١٥	الفصل الثامن	الاقتصاد القومى فى تحوله من الحرب إلى السلم
١٣٠	الفصل التاسع	مشكلة نزع السلاح فى فترة السلم

صفحة

الجزء الثاني

الجوانب الاقتصادية للأشكال الحديثة للأمن والدفاع القومى

- | | | |
|-----|------------------|---|
| ١٤٧ | الفصل العاشر | اقتصاديات التحالف العسكرى |
| ١٥٩ | الفصل الحادى عشر | إجراءات الرقابة على نزع السلاح |
| ١٦٤ | الفصل الثانى عشر | الحرب الاقتصادية فى معناها الحديث |
| ١٦٩ | الفصل الثالث عشر | النظرية الحديثة فى التعبئة والدفاع المدنى |
| ١٧٧ | الفصل الرابع عشر | نتائج الحرب الاقتصادية |

الجزء الثالث

اقتصاديات الحرب العالمية الثانية

- | | | |
|-----|------------------|--|
| ١٩١ | الفصل الخامس عشر | فترة الحياض الأمريكى |
| | الفصل السادس عشر | أساليب الحرب الاقتصادية فى المرحلة الثانية |
| ٢٠٦ | | |
| ٢١٩ | الفصل السابع عشر | الحرب الباردة بين المعسكرين |
| ٢٢٧ | | مراجع |

مطبعة لجنة الميثاق العربي
٢٧٠٧٩ ط ١
٢٧٠٧٩ ط ١

مطبعة لجنة البيان العربي
٢٧ شارع موصاعلي - بالمالية
٢٧٠٧٩ د